جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

واقع جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر أعضاءها

علي نعيم محمد ياغي

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1441هـ / 2020م

واقع جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر أعضاءها

إعداد:

علي نعيم محمد ياغي

بكالوريوس أنظمة معلومات حاسوبية – جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

إشراف: الدكتور عبد الوهاب الصباغ

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية / معهد التنمية المستدامة / كلية الدراسات العليا – جامعة القدس

1441هـ/ 2020م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر أعضاءها

اسم الطالب: علي نعيم محمد ياغي.
الرقم الجامعي: 21720132

إشراف: د. عبد الوهاب الصبّاغ

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2020/06/09 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة:	**د. عبد الوهاب الصبّاغ**	**التوقيع: .....**
ممتحناً داخلياً:	**د. سلوى البرغوثي**	**التوقيع: .....**
ممتحناً خارجياً:	**د. عبد الناصر مكّي**	**التوقيع: .....**

القدس – فلسطين

1441هـ / 2020م

الإهداء

إلى من أحبوني وحملوا همي . .

أمي الغالية وأبي العزيز

إلى رفيقة دربي التي تحملت معي الكثير في مشواري

زوجتي الحبيبة

إلى تلك الشموع التي أنارت لي الدرب، مهجة الفؤاد أبنائي

هبة . . نعيم . . منّة . . أحمد

إلى من عشت وإياهم سوياً على حلو الحياة ومرّها . . إخوتي

محمد . . أسمى . . ليندا

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات وكانوا ملاذي وملجأي وتميزوا بالصدق والعطاء

أصدقائي .

إلى كل من مدّ لي يد العون . .

علي نعيم ياغي

إقرار

أقر أنا معد الرسالة، بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم تقدم لنيل درجة عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

علي نعيم محمد ياغي

التاريخ: 2020/06/09

الشكر والتقدير

قال تعإلى:

(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ) (سورة إبراهيم،آية 7).

الشكر لله الذي منّ علينا بسابغ فضله وأجلّ نعمه حيث هدانا للعلم وبلغنا مناهله، ومن ثم فإن وافر شكري وكثير امتناني أقدمه إلى من مد لي يده داعماً جهودي المبذولة ومباركاً خطا هذا العمل.

كما ولا يسعني إلا التقدم بالشكر الجزيل للمشرف الدكتور عبد الوهاب الصبّاغ لما أولاه من جهدٍ ووقتٍ في توجيهي نحو الطريق الصواب في إعداد هذه الرسالة.

ولا أنسى شكري وتقديري لهذا الصرح الأكاديمي الذي أتاح لي الوصول اليوم إلى هذه الخطوة من حياتي، جامعة القدس، وعلى رأسها رئيس الجامعة أ.د. عماد أبو كشك، وكافة أعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى د. أحمد حرز الله، مدير معهد التنمية في جامعة القدس لما قدمه لي من مساعدة ومن توجيهات رافقتني طوال فترة دراستي العليا، وإلى الدكتور عزمي الاطرش وإلى كافة أعضاء الهيئة التدريسية في معهد التنمية.

لكم كل الشكر والتقدير

تعريفات الدراسة

الخطر: هو حدث مادي أو ظاهرة أو نشاط بشري ضار محتمل، قد يتسبب في خسائر الأرواح أو الإصابة أو تلف الممتلكات أو الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي أو التدهور البيئي. (ISDR, ISDR terminology, 2004)

المخاطرة: " هي احتمالية ظهور عواقب سلبية عندما تتفاعل المخاطر مع المناطق والأشخاص والممتلكات والبيئة المعرضة للخطر." (Abarquez & Murshed, 2004, p. 18)

مسبب الخطر : "مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي يؤدي تحققها إلى حدوث خسارة للفرد أو المجتمع". (أحمد، 2004)

إدارة المخاطر : هي النشاط الإداري الذي يهدف قياس وتقييم المخاطر وتطوير الاستراتيجيات لإدارتها، وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل الآثار السلبية الناجمة عنها وقبول بعض أو كل تبعاتها. (جبرا، 2015، صفحة 235)

الخطر الطبيعي "حدث طبيعي يسبب أضرار للإنسان وما يحيط به من بيئة بصورة مباشرة او غير مباشرة". (صادق والشربيني، 2018، صفحة 31)

التهديد: الحالة التي يصبح فيها الخطر وشيكاً. (صادق والشربيني، 2018، صفحة 32)

الكارثة: "اضطراب في أداء المجتمع أو التجمعات يتضمن خسائر كبيرة وآثار سلبية على الارواح والنواحي المادية والاقتصادية والبيئية التي تفوق قدرة المجتمع أو التجمع العمراني المتأثر على مواجهتها باستخدام موارده الذاتية". (التويجري، 2018، صفحة 33).

الحد من مخاطر الكوارث: المفهوم والممارسات اللازمة للحد من مخاطر الكوارث من خلال الجهود المنهجية لتحليل وإدارة العوامل المسببة لحدوث الكوارث، بما في ذلك الحد من التعرض للأخطار، وتخفيف قابلية الانسان والممتلكات للتضرر، والإدارة الحكيمة للأرض والبيئة، وتحسين مستوى الاستعداد لمواجهة الاحداث السلبية. (ISDR, 2009, p. 10)

البيئة: "مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على جميع الكائنات الحية ". (حافظ، 2017)

المخاطر البيئية: مصدر الخطر الذي يهدد نظام بيئي معين من تدمير الكائنات الحية، التسبب بالضرر، والأثر ربما لا رجعة فيه على النظام البيئي، والذي يؤدي إلى زيادة التلوث، وزيادة حدوث الأمراض المختلفة وفقدان المعالم الطبيعية . (كريم، 2015)

النفايات الصـــلبة: " المخلفات التي يتركها الإنســـان خلال فعالياته اليومية المختلفة من ورق وأكياس نايلون وعبوات كرتونية وزجاجية ومعدنية إضـــافة إلى المخلفات الغذائية". (مزاهرة، 2011، صفحة 129).

المياه العادمة: " هي مياه تحتوي على نفايات الإنسـان الآتية من المصـارف والمراحيض في المنازل، والمطاعم والمكاتب والمصـــانع، وتحتوي هذه المياه عادةً على كميات قليلة من المواد الصـلبة، ومواد ذائبة لا يمكن رؤيتها، وتحتوي هذه المياه أيضـا على البكتيريا المسـببة للأمراض ومواد كيميائية ضـــارة تأتي من المصـــانع أو المحطات الصـــناعية أو مواد التنظيف المنزلية". (قعدان ومجموعة مؤلفين، 2012، صفحة 46)

الحفر الامتصاصية (Cesspits): "هـي عبـارة عـن بئـر أو حفـرة تخـزن بهـا مخلفـات الإنسـان، أو قاذورات سائلة أخرى، وتكون ذات جدران محكمة أو مسامية " وتكون في الغالب ذات مسامات وفتحات واسعة تسمح للمياه بالتسرب منها .(دائرة الاحصاء الفلسطيني)

التصـحر: " تدهور الأراضـــي في المناطق الجافة وشـبه الجافة والقاحلة وشـبه الرطبة بسـبب عوامل مختلفة مثل التغييرات المناخية والممارســـات البشـــرية الخاطئة". (عبدالله، 2010، الصفحات 14-15)

المجلس : "مجلس الهيئة المحلية ويشمل مجلس البلدية المشتركة او مجلس البلدية او المجلس القروي او اللجنـة الإداريـة او لجنـة التطوير او أي مجلس اخر يشـــكل وفقاً لأحكام القانون ويتألف من الرئيس والاعضـــاء المنتخبين". (السـلطة الوطنية الفلسـطينية د.، 2017، صفحة 25)

الأغوار الفلسطينيّة: "منطقة في فلسطين تمتد مساحة الأغوار من بيسان حتى صفد شمالا ومن عين جدي حتى النقب جنوبا ومن منتصـف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضـفة الغربية وتبلغ المســـاحـة الاجمـاليـة للأغوار 720 ألف دونم". (مركز المعلومـات الوطني الفلسطيني (وفا)، 2018)

الجاهزية: "الاســـتعداد أو الحذر لاحتمال معين مع وجود المقدرة والامكانات للاســـتجابة له" (علي، 2013)

الجاهزية المؤسسية: عبارة عن امتلاك المؤسسة للأدوات والمقومات في مجالات(امتلاك المعلومة، التخطيط والإدارة، التنسيق والتشبيك، الرقابة والتقييم، الامكانات البشرية والمادية، التمويل والتحفيز). (علي، 2013)

مختصرات الدراسة

رقم	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الإنجليزية	الاختصار
.1	المنظمة الدولية للمعايير	International Organization for Standardization	ISO
.2	معهد إدارة المخاطر	Institute of Risk Management	IRM
.3	الاســـتراتيجيـة الـدوليـة للحـد من مخـاطر الكوارث	International Strategy for Disaster Reduction	ISDR
.4	جمعية إدارة المخاطر والتأمين	Risk and Insurance Management Society	RIMS
.5	منظمة الأمم المتحدة للإغاثة من الكوارث.	United Nations Disaster Relief Organization	UNDRO
.6	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	World Meteorological Organization	WMO
.7	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ.	United Nations Framework Convention on Climate Change	UNFCCC
.8	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	United Nations Covention to Combat Desertification	UNCCD

الملخص

إن امتلاك كافة مقومات الجاهزية لدى المجتمعات، وقدرتها على إدارة المخاطر المحتملة التي قد تهددها، أصبحت أمراً جوهرياً في مهام عمل السلطات المحلية القائمة على هذه المجتمعات، وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع جاهزية المجالس المحلية في منطقة الأغوار ومستوى قدرتها على إدارة الأخطار الطبيعية والبيئية المحتملة، وذلك من وجهة نظر أعضاء المجالس المحلية في تلك المنطقة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للبحث العلمي، وكان مجتمع الدراسة مكوناً من أعضاء المجالس المحلية في منطقة الأغوار الفلسطينية، وجرت الدراسة وفقاً لأسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة المكون من (175) عضواً في المجالس المحلية في منطقة الأغوار، ووزعت أداة الدراسة على هؤلاء الأعضاء، وكانت نسبة الاسترجاع لأداة الدراسة نسبة مرتفعة بلغت (92.5%)، وتم جميع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS V20).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن واقع جاهزية المجالس المحلية في منطقة الأغوار كان متوسطاً بنسبة (63.8%) وكذلك مستوى هذه المجالس في إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية بنسبة (63.0%)، ورغم هذه الدرجة المتوسطة إلا أنها تخفي مواطن ضعف في العديد من مقومات الجاهزية وفي أبعاد إدارة المخاطر، فنجد أن قدرة هذه المجالس على التخطيط كان ضعيفاً بنسبة بلغت (55.8%)، وكذلك نجد أن قدرة المجالس على جمع المعلومات بنسبة (53.2%)، كذلك لم ترصد الدراسة أية فروق في استجابات المبحوثين حول متغيرات الدراسة، الأمر الذي يعزوه الباحث إلى حالة من الإحباط الذي يعيشها مجتمع الدراسة نتيجة لعدم الاهتمام الفعلي من قبل السلطات الحكومية صاحبة القرار، ونتيجة لوجود المجالس المحلية في مناطق جغرافية تتعرض لسياسات إسرائيلية سلبية بشكل دائم وفي كافة المجالات.

إن أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة، هو ضرورة اهتمام السلطات الحكومية وكذلك المؤسسات الأهلية برفع مستويات الجاهزية والقدرة لدى هذه المجالس لإدارة المخاطر المحتملة، إضافة إلى ضرورة اعتماد الطرق والأساليب العلمية الحديثة في إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في هذه المنطقة المهمة والمعرضة بشكل كبير لأخطار طبيعية وبيئية محتملة.

The reality of the readiness of the local councils to manage the natural and environmental risks in the Palestinian Jordan Valley from the viewpoint of its members.

Prepared By: Ali Naim M. Yaghi

Supervisor: Dr. Abdul Wahab Al-Sabbagh

Abstract

The main aim of this study is to shed light on the ability of local councils in the Jordan Valley to manage potential natural and environmental hazards, from the view point of the members of local councils in that region.

The main problem facing this study was finding out to what extent these local authorities have all the components of a community readiness and its ability to manage potential risks that may threaten this readiness.

The study used the descriptive approach with a population consisted of members of the local councils in the Jordan Valley region. Furthermore, to implement the objectives of this study, we selected a sample of (175) members of these councils. The study tool was distributed to these members and the percentage of recovery of the study tool reached a high percentage of 92.5%. The results of the study tool were analyzed by statistical software packages (SPSS V.20).

The study showed middle- class results regarding the readiness of these councils and their abilities in risk management. Indeed, it showed that the real situation of the local councils' readiness in the Jordan Valley was averaged by (63.8%) as well as they recorded a level of (63 %) in their ability to manage natural and environmental risks. However, the councils hide weakness in many of the elements of preparedness and in risk management dimensions. In addition, we find that these councils planning capacity was weak and rated as (55.8%), as well as we find that the ability of councils to collect information is (53.2%). This study also didn't notice any differences in the study participants' responses about the variables of the study, which the researcher relates it to frustration experienced by the study population. This frustration comes as a result to the lack of attention that is given by governmental authorities. It also comes as a result to the existence of these local councils in geographical areas exposed to Israeli negative permanently policies in all sides.

The recommendations taken from the results of the study are the following:

1-There is a need for an increase of attention by governmental authorities and private institutions to raise readiness levels and the capacity of these councils.

2-It is necessary to adopt modern methods and scientific approaches in the natural and environmental risk management in the area.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

في نهاية عام 2019، وخلال إجراء هذه الدراسة، شهد العالم ظهور أعراض مرضية يسببها فيروس تاجي أطلق عليه فيروس Covid-19، ولم يلبث الأمر حتى أعلنته منظمة الصحة العالمية بأنه جائحة تصيب العالم، إن ظهور هذا الفيروس وضع الكثير من دول العالم وخاصة تلك التي تصنف على أنها دولاً متقدمة تكنولوجياً واقتصادياً وحتى عسكرياً، أمام اختبار قدرتها على مواجهة مثل هذا النوع من الأخطار الطبيعية والبيئية، والتي وللأسف الشديد فشلت معظمها في هذا الاختبار وفقاً لعدد الإصابات وحالات الوفاة التي نجمت عن هذا الفيروس، إضافة إلى ما حدث في هذه الدول من هبوط اقتصادي كبير وهبوط في القيم أيضاً حين تخلت الكثير من الدول عن مساعدة بعضها، وحل الضعف في التضامن الدولي، ووصل الحد إلى ممارسة بعض الدول للقرصنة وسرقة المعدات الطبية والأدوية في محاولة منها للنجاة بنفسها من تداعيات هذا الخطر.

أصبحت مفاهيم الجاهزية ومصطلحات إدارة المخاطر في السنوات الأخيرة مدار اهتمام الكثير من المؤسسات والدول والمنظمات الدولية، ورغم وجود الاتفاقيات والقوانين والاجتماعات الدولية التي كانت

تناقش الأمر وخاصـــة ما يتعلق بالتغيرات البيئية والمناخية، إلا أن ما نشـــاهده على أرض الواقع يدل على ضـــعفنا أمام أي خطر محتمل تشـــكله الطبيعة أو البيئة التي تحيط بنا، ورغم أن القناعات اليوم تثبت أن هذه المخاطر قد ازداد احتمالية حدوثها نتيجة للتقدم الصـــناعي والتكنولوجي إضـــافة إلى ما يخلف الإنســـان بأنماط حياته من مؤثرات ســـلبية على البيئة، إلا أن العالم اليوم أمام تســـاؤل كبير وخاصـــة بعد ما حدث من جائحة خلال هذه الدراســـة، وهو هل لدينا كدول ومجتمعات جاهزية كافية وقادرة على إدارة أية مخاطر طبيعية أو بيئية محتملة؟

إن منع وقوع المخاطر الطبيعية والبيئية أمر محال، لكن الاســـتعداد المســـبق قد يخفف من حدة هذه المخاطر ومن حدة الخسائر البشرية والاقتصادية المترتبة عليها. (القطارنة، 2014)

إن عدم جاهزية الســلطة المســؤولة بكافة مســتوياتها المحلية والأقليمية والقومية، يجعلها أمام مشــاكل كثيرة ومتعددة في حال واجهت خطراً أو كارثة طبيعية أو بيئية، ورغم تأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الذي نص على " تكرار أهمية التخطيط المســبق لمواجهة الكوارث ودعوة الحكومات أن تتخذ الاســـتعدادات على المســـتوى القومي لمواجهة الكوارث الطبيعية، وكذلك المنظمات الدولية المختصـــة للحث على اتخاذ تدابير منع الكوارث والوقاية منها"، إلا أننا عادة ما نجد أعظم الدول تئن تحت وطأة كارثة طبيعية أو بيئية، مما يعكس عدم جاهزيتها وعدم امتلاكها للخطط المســـبقة القابلة للتطبيق ولإدارة الخطر. (القطارنة، 2014)

وفلســطين ببعدها الجغرافي، قريبة مما يســمى صــدع البحر الميت، إضــافة إلى احتلالها من كيان لا يراعي أعرافاً أو قوانين دولية أو إنسانية، يجعلها عرضــةً لأخطار طبيعية وبيئية أو مصــطنعة من قبل المحتل الإســرائيلي بســياســاته ومحاولاته المتعمدة لإحداث التلوث والاختلال البيئي، وبالتالي وجب أن يكون لدى السلطات الفلسطينية إدراكاً لتلك المخاطر، وخططاً مسبقة قابلة للتطبيق لإدارة هذه المخاطر المحتملة، ومن هنا تأتي هذه الدراســة، لتســليط الضــوء على قدرتنا لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية ومدى امتلاكنا للجاهزية على مواجهتها.

1.2 مشكلة الدراسة

تعتبر منطقة الأغوار منطقة ذات أهمية إســتراتيجية فلســطينياً، حيث أنها تحتوي مســاحة شــاســعة من الاراضــي الزراعية الخصــبة والمياه الجوفية كما أنها تمثل البوابة الفلسـطينية للعالم إضـافة إلى أهميتها الاقتصادية من الناحية الزراعية وتكتسب الأغوار الفلسطينية أهميتها كونها دفيئة زراعية طبيعية ويمكن

اســتغلالها للزراعة طيلة الســنة بســبب خصــوبة تربتها وجوها الحار وما تتيحه وفرة المياه الســطحية والجوفية في حوضها، وتعد الأغوار من أهم الأحواض المائية في فلسطين.

تعتبر منطقة الأغوار من المناطق المتأثرة بشكل كبير بالسـياسـات الاسـرائيلية التي تعمل على تهجير سكان الأغوار وتفريغها من سكانها مما جعل الأغوار عبارة عن تجمعات سكانية منعزلة عن بعضها.

ان الأغوار وبســبب موقعها المنخفض عن ســطح البحر من المناطق المهددة بكثرة المخاطر الطبيعية على اختلاف انواعها (برد، رياح، حرارة عالية... الخ) بالإضــافة إلى المشــاكل البيئية وتعتبر النفايات الصــلبة وعدم وجود شــبكة الصــرف الصــحي من المشــاكل التي تعاني منها مناطق الأغوار ان عدم التخلص من النفايات الصــلبة بالطريقة العلمية والصــحية والصــحيحة ســيودي إلى تلوث بيئي خطير والذي بدوره يؤدي إلى مخاطر صحية.

ان بروز او انتشـــار مثل هذه المخاطر يتطلب من المجالس المحلية والتي هي ممثل الحكومة في التجمعات الفلسطينية ان تواجه هذه المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار، لذلك يسعى الباحث إلى تسـليط الضـوء على موضـوع هام من خلال طرحه لمشـكلة الدراسـة التي تتمحور في الإجابة عن السؤال الاتي:

"ما واقع جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر اعضاء المجالس المحلية؟"

1.3 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي تتمتع بها الأغوار للفلسطينيين ويمكن تحديد أهميتها في الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية:

- **الأهمية النظرية:**

للدراسة أهمية نظرية يمكن تلخيصها بما يلي:

1. تثبيت وجود الانســان الفلســطيني في ارضــه من خلال ايجاد حياة بدون مخاطر طبيعية او بيئية.
2. تشدد هذه الدراسة على أهمية إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.
3. أهمية جاهزية المجالس المحلية للتعامل مع المخاطر الطبيعية والبيئية .
4. ندرة الدراسات التي بحثت في مثل هذا الموضوع حسب علم الباحث.

5. تنبع أهمية الدراسة من حدودها المكانية والبشرية والزمانية حيث ان الأغوار مستهدف بشكل كبير في هذا الوقت ويتعرض سكانه إلى سياسة ممنهجة للتنكيل والتضييق من اجل تهجيرهم عن ارضهم وتعمل الحكومة الإسرائيلية على ضم الأغوار ضمن مشروعها الاستيطاني .
6. التعرف على انواع المخاطر الطبيعية والبيئية .
7. جميع المؤتمرات المحلية والدولية تتحدث عن ضم الأغوار للجانب الاسرائيلي .
8. عدد من الدراسات السابقة والمؤسسات البحثية اوصت بضرورة الاهتمام بمنطقة الأغوار .

- **الأهمية التطبيقية:**

كما ان للدراسة أهمية من الناحية التطبيقية يمكن تلخيصها بالاستفادة من نتائج الدراسة وتقديم مقترحات للجهات المعنية عن أهمية المجالس المحلية في إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية ويقدم الباحث صورة جديدة عن دور المجالس المحلية في إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية كما ان الدراسة تقدم توصيات للجهات ذات الاختصاص من أجل تطوير وتحسين الخدمات المقدمة لسكان الأغوار.

1.4 أهداف الدراسة

الهدف الرئيس الاول للدراسة هو التعرف على واقع جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار الفلسطينية، وذلك من خلال:

1. التعرف على واقع تعزيز ثقافة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية.
2. التعرف على واقع تخطيط المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.
3. التعرف على واقع الامكانات البشرية الخاصة بالمخاطر الطبيعية والبيئية.
4. التعرف على واقع الامكانات المادية للمجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.
5. التعرف على قدرة المجالس المحلية على التنسيق والتشبيك مع الجهات الشريكة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.

الهدف الرئيسي الثاني للدراسة هو التعرف على مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية في منطقة الأغوار الفلسطينية، وذلك من خلال:

1. التعرف على قدرة جمع المعلومات حول الأخطار الطبيعية والبيئية.
2. التعرف على واقع معرفة المجالس المحلية بتحليل المخاطر الطبيعية والبيئية.
3. التعرف على مدى معرفة المجالس المحلية بتقييم المخاطر الطبيعية والبيئية.

4. التعرف على مدى قدرة المجالس المحلية على التحكم في المخاطر الطبيعية والبيئية.
5. التعرف على مدى قدرة المجالس المحلية على المراقبة والمتابعة الدورية للمخاطر الطبيعية والبيئية.

الهدف الرئيس الثالث للدراســـة هو التعرف على الفروقات في اجابات المبحوثين حول جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سـنوات الخبرة، مشـاركة المبحوث في التخطيط للحد من خطر محتمل، وتصـنيف المجلس المحلي الذي يتبع له المبحوث).

الهدف الرئيس الرابع للدراســة هو التعرف على الفروقات في اجابات المبحوثين حول مســتوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية تعزى للعوامل الديمغرافية (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، ســـنوات الخبرة، مشـــاركة المبحوث في التخطيط للحد من خطر محتمل، وتصـــنيف المجلس المحلي الذي يتبع له المبحوث)

1.5 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل مشكلتها ما واقع جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء المجالس المحلية؟

وذك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

السـؤال الرئيس الأول للدراسـة: ما مسـتوى جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هذه المجالس؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع تعزيز ثقافة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية ؟
- ما هو واقع قدرة المجالس المحلية على التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية؟
- ما واقع الامكانات البشرية لدى المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية؟
- ما واقع الامكانات المادية لدى المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية؟
- ما مستوى التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الشريكة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية؟

السـؤال الرئيس الثاني: ما مسـتوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية في منطقة الأغوار الفلســـطينية بأبعاده (جمع المعلومات، تحليل المخاطر، تقييم المخاطر، التحكم بالمخاطر، والمراقبة والمتابعة)؟

السـؤال الرئيس الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة احصـائية في اسـتجابات المبحوثين حول واقع جاهزية المجالس المحلية في منطقة الأغوار لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية تعزى للخصـــائص الديمغرافية (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سـنوات الخبرة، مشـاركة المبحوث في التخطيط للحد من خطر محتمل، وتصنيف المجلس المحلي الذي يتبع له المبحوث)؟

السـؤال الرئيس الرابع: هل هناك فروق ذات دلالة احصـائية في اسـتجابات المبحوثين حول مسـتوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار تعزى للخصـــائص الديمغرافية (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سـنوات الخبرة، مشـاركة المبحوث في التخطيط للحد من خطر محتمل، وتصـنيف المجلس المحلي الذي يتبع له المبحوث)؟

1.6 حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تحدد موضوع الدراسة بواقع جاهزية المجالس المحلية في منطقة الأغوار الفلسطينية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية وذلك من وجهة نظر أعضاء هذه المجالس.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة منتصف العام 2019 – منتصف العام 2020.
- **الحدود المكانية:** أجريت الدراســـة على المجالس المحلية في منطقة الأغوار الفلســـطينية، والملحق رقم (4) يوضح قائمة بهذه المجالس والتي تم إجراء الدراسة عليها.
- **الحدود البشـرية:** تقتصـر الدراسـة على جميع أعضـاء المجالس المحلية الموجودة في منطقة الأغوار الفلسطينية والمبينة في ملحق رقم (4)، والبالغ عددهم (175) عضواً.

1.7 نموذج الدراسة

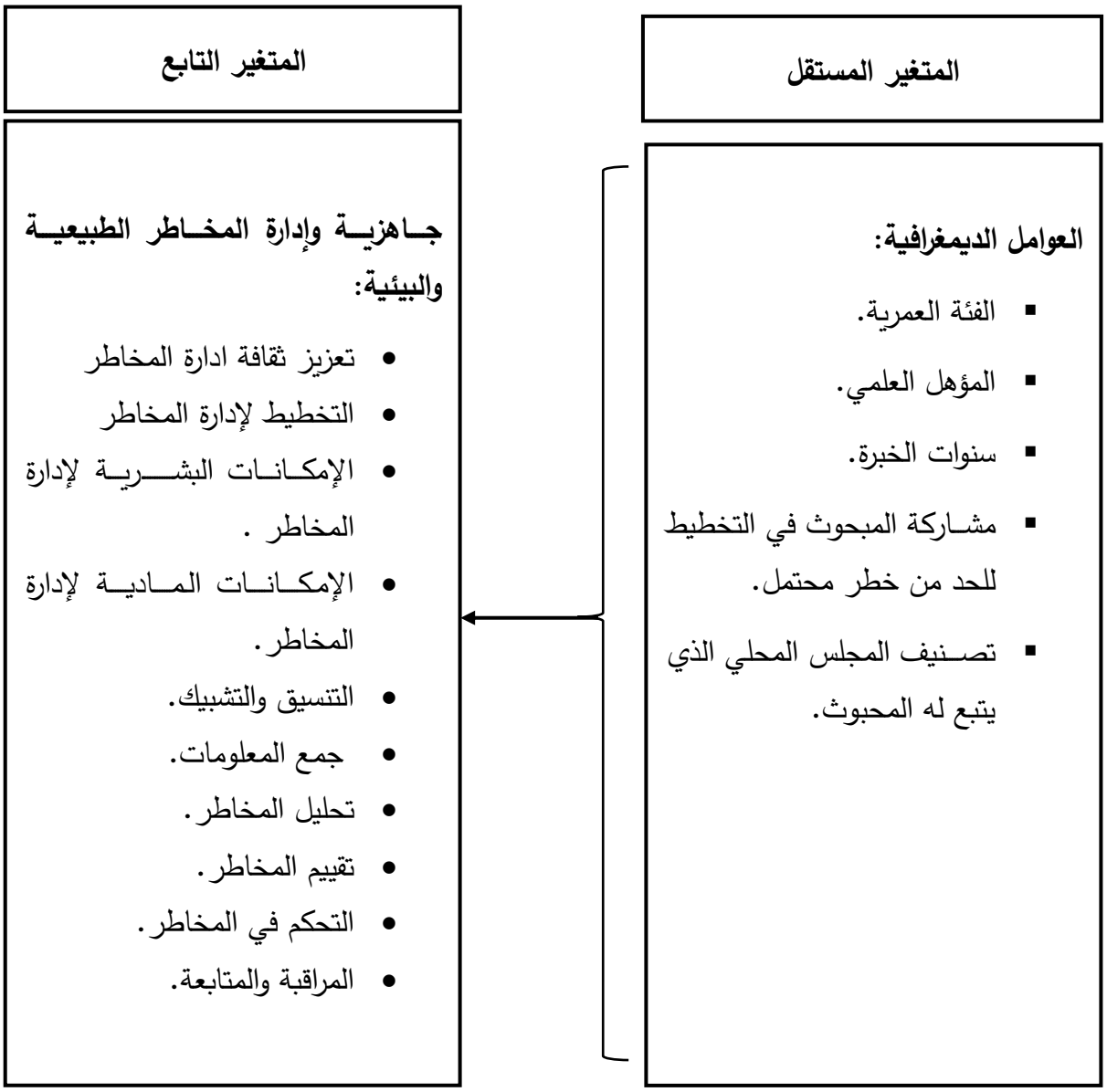

رسم توضيحي 1 : نموذج الدراسة (إعداد الباحث)

1.8 هيكلية الدراسة

تم تقسيم فصول الدراسة إلى:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ويتضمن:" المقدمة، مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، حدود الدراسة".

الفصل الثاني: الإطار النظري والأدبيات السابقة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وتتضمن: " منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أداة الدراسة، المعالجات الإحصائية للدراسة، متغيرات الدراسة".

الفصل الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الخامس: أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها الباحث.

وقد تم توثيق المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في دراسته وفقاً لنظام APA المعتمد في مجال البحث العلمي في جامعة القدس، وإضافة المرفقات اللازمة كملاحق في نهاية الدراسة.

2 الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المقدمة

ان التعرض للكوارث الطبيعية والبيئية كان ولا زال مســـتمراً في عالمنا، وكانت هذه الكوارث ولا زالت مهدداً رئيسياً وخطراً محدقاً بالحياة البشرية، لما ينتج عنها من آثار تطال كافة مناحي ومجالات الحياة، الاقتصـــادية والاجتماعية والنفســـية، وما يتعداها من مؤثرات على الموارد الطبيعية والثروات القومية للدول، وهو ما يجعلنا أفراداً وجماعات نسـعى بشـكل دائم لتفادي أضـرار هذه المخاطر بشـتى السـبل والإمكانيات. (الكعبي، 2019)

وفي الواقع الذي نعيش فيه اليوم، لم يعد أيّ منا يسـأل هل سـيأتي الخطر أم لا؟، بل أصـبح السـؤال الأهم لنا جميعاً، هو ماذا سنفعل في حال وقوع الخطر؟، وما هي إمكانياتنا لمواجهته والحد من آثاره؟

ان التعامل وفق الاســس العلمية مع المخاطر يمكن المجتمع من مواجهة الخطر عند حدوثه والخروج من الخطر بأقل الخسائر، وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى مفاهيم الخطر ومسبباته وأنواعه، إضافة إلى توضيح مفهوم الجاهزية ومقوماتها وماهية ومراحل إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.

2.2 مفهوم الخطر

كثيرة هي التعريفات التي تناقش الخطر، ومنها أنه احتمال أو تهديد بحدوث ضرر، إصابة، فقدان أو أي من الاحداث السلبية الناتجة من عوامل ضعف داخلية أو خارجية، والتي من الممكن أن يتم تجنبها من خلال إجراءات وقائية. (Business Dictionary, 2019)

ويمكن تعريفه بأنه حالة من عدم التأكد أو الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية المالية أو الاقتصادية. (عبدلي، 2012)

كما ان الاســـتراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث عرفت الخطر على انه ظاهرة يمكن ان تؤدي إلى خسارة في الارواح أو الممتلكات أو خلل اقتصادي واجتماعي أو ضرر بيئي. (ISDR, 2009)

2.2.1 مفهوم الخطر من وجهات نظر مختلفة:

الخطر من المنظور القانوني هو احتمالية وقوع حادث مستقبلا او حلول اجل غير محدد خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه او يحدث ضرر منه، ومن وجهة نظر التأمين هو "حادث محتمل لا يتوقف على ارادة أي من الطرفين الذين تم بينهم العقد"، ومن المنظور المالي: " امكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع"، أما الخطر من المنظور الرقابي: "عبارة عن الاثار غير المواتية الناشئة عن احداث متوقعة او غير متوقعة تؤثر على ربحية المؤسسة ورأسمالها". (قندوز، 2018، صفحة 25)

من خلال ما سبق يمكن استنتاج سمات الخطر ومنها:

1. احتمالية حدوث الخطر وحالة من عدم التأكد.
2. يحدث الخطر نتيجة حادث مفاجئ.
3. يترتب عليه خسارة اما مادية او معنوية او بشرية .

وعليه يمكن القول بأن الخطر هو حالة من الشك او الخوف تلازم متخذ القرار من احتمالية وقوع حدث معين يؤثر على سير الاعمال ويؤدي لحدوث خسائر او اضرار.

وهنا علينا التفريق بين مفهوم الخطر، وبين مفهوم آخر هو عدم التأكد، فعدم التأكد ما هو إلا نقص في المعلومات حول حدث معين، فتكون النتيجة إما جيدة أو ســـيئة نتيجة لنقص هذه المعلومات حول هذا الحدث، أما الخطر فهو احتمال حدوث شـــيء ســـيء دائماً، ولا يعتمد حدوثه فقط على نقص المعلومات وإنما هناك ظروف وعوامل أخرى تؤدي لحدوثه. (قدو ومشعل، 2007)

2.2.2 مسبب الخطر:

هو المصدر الرئيسي لوجود الخطر، أي المسبب الاساسي للخسارة المادية والبشرية المحتملة ويمكن تعريفه على انه " مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي يؤدي تحققها إلى حدوث خسـارة للفرد او المجتمع". (أحمد، 2004)

ويقصد بالظواهر الطبيعية أي ظاهرة تؤثر على حياة الانسان سواء كان للإنسان دخل في حدوثها أو من صنع الطبيعة ولا يستطيع الانسان منعها مثل زلازل سيول وغيرها من الظواهر الجوية وايضا ما يكون الانسان هو سببه مثل السرقة والحروب وغيرها ويمكن تصنيف مسببات الخطر إلى (العمري وعطا، 2012):

1. مسببات الخطر الطبيعي: تتمثل في الظواهر الطبيعية التي تحيط بالمؤسسة، والتي تؤدي إلى وجود خطر، وليست من صنع الانسان كالظواهر الجوية.
2. مسببات الخطر الشخصية: العوامل التي يكون للعنصر البشري دور في حدوثها بقصد أو بدون قصد كالسرقة.

2.3 إدارة المخاطر

لقد حظي علم الإدارة بأهمية كبيرة على الصـعيدين العالمي والمحلي ويعتبر علم الإدارة من العلوم الهامة، ويطبق في جميع نواحي الحياة فالإنسان يحتاج إلى إدارة أعماله اليومية بطريقة جيدة حتى وان كان يمارس الإدارة بطريقة بديهية، ومن ثم تبدأ تتسع دائرة الإدارة لتصل إلى إدارة المؤسسة والدولة، والإدارة هي عملية إنجاز الأعمال مع ومن خلال الغير لغرض تحقيق أهداف معينة مرغوب بها وبفعالية من خلال استخدام الموارد المتاحة بكفاءة في إطار ظروف بيئية متغيرة.

وبالتالي فإن الإدارة عبارة عن عملية تعاون لتحقيق اهداف محددة من خلال الاستغلال الامثل للموارد مع الاخذ بعين الاعتبار التقلبات البيئية.

2.3.1 تاريخ إدارة المخاطر:

لقد كانت اوائل الخمسينيات بمثابة انطلاق ثورة في علم إدارة المخاطر عندما طرح في الصحف انه يجب وجود شخص في المؤسسة ينبغي ان يكون مسؤول عن إدارة المخاطر، على الرغم من أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين المؤسسي، الا ان ظهور علم إدارة المخاطر ادى إلى حدوث تعديلات في الاتجاهات نحو التامين، أما الدراسة المنظمة لتحليل المخاطر فبدئت بعد الحريق الذي

حدث في مركبة الفضاء الأمريكية أبولو في يناير 1967 وأودى بحياة ثلاثة من رواد الفضاء. (عبد المنعم وآخرون، 2008، الصفحات 3-4)

بدأ الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر من خلال فترة من الوقت، صاحب ذلك ثورة في دراسة علم إدارة المخاطر أكاديميا، ومع مرور الوقت بدأ الإدراك لدى اصحاب المؤسسات الاقتصادية بأهمية منع حدوث الخسائر والتلطيف من الخسائر في حالة حدوثها كل ذلك عن طريقة دراسة العوامل التي تؤدي إلى الخسائر والعمل على الحد منها لأدنى مستوى .

مع انتشار مصطلح إدارة المخاطر وفي سنة 1975 قررت رابطة مشتريي التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتامين (RIMS) ولها مجلة اسمها "إدارة المخاطر". (حماد، 2003، الصفحات 46-50)

أما اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدارة المخاطر فقد بدأ بعد العام 1989 نتيجة الزيادة في الإصابات البشرية والخسائر المادية المصاحبة للأخطار خلال عقد الثمانينات، ما أدى إلى قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان عقد التسعينات بمثابة العقد الدولي للحد من أخطار الكوارث الطبيعية. (الأمم المتحدة، 2015)

2.3.2 تعريف إدارة المخاطر:

تعبر إدارة المخاطر عن تلك الاجراءات التي تتبعها المؤسسة بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط. (جبرا، 2015، صفحة 235)

ويمكن تعريفها بأنها التوصل إلى وسائل متجددة للتحكم في الخطر، والحد من تكرار تحقق حوادثه والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر، ويتم التحكم في الخطر عن طريق التقليل أو الحد من ظاهرة عدم التأكد عن طريق تقدير ناجح لتحقق الظواهر الطبيعية والعامة مقدما، ثم اتخاذ الوسائل التي تفي بمجابهة الخسائر المتوقعة منها. (العمري وعطا، 2012)

ووفقاً للنموذج البريطاني تعرف إدارة المخاطر بأنها عملية تحديد وسيطرة المؤسسات على الخطر الذي تتعرض له حيث يجب ان تدار هذه العملية في جميع المراحل والمستويات الخاصة بالمنظمة واصحاب العلاقة بالمنظمة، ولا بد أن تدار بالتكلفة المناسبة. (Bartlett & et al., 2007)

ويمكن تعريفها أيضا بأنها المنهج النمطي والممارسات لإدارة مخاطر محتملة للتقليل من احتمالات الضرر والخسارة. (ISDR, 2009)

ومن التعريفات السابقة لإدارة المخاطر يمكن أن نستخلص الأمور التالية:

1. المفهوم الحقيقي لإدارة المخاطر هو اخذ الحيطة والحذر لحدوث أي طارئ.
2. إدارة المخاطر عملية مستمرة للحفاظ على المؤسسة.
3. إدارة المخاطر هي عملية قياس حجم الخطر الذي تتعرض له المؤسسة.

2.3.3 أهمية إدارة المخاطر:

ان هدف أي منظمة هو الاستمرار والنمو ومن هنا اكتسبت إدارة المخاطر أهميتها، فإدارة المخاطر تساعد المنظمة من الوصول إلى اهدافها وتساعد المنظمة في وضع خططها بشكل صحيح، حيث انها تركز على تجنب الأخطار سواء الداخلية او الخارجية التي تؤثر على المنظمة وبالتالي تقلل من احتمال حدوث أي احداث غير مرغوب فيها . (Bartlett & et al., 2007)

بحسب مركز أداء الاعمال البريطاني ومعهد السياسات المحاسبية يرى بان أهمية إدارة المخاطر تكمن في ان إدارة المخاطر تجعل المنظمات مرنة وتستطيع المنظمات التكيف مع الظروف الجديدة بسرعة وتستطيع إدارة الخطر بالطرق الصحيحة .

على الرغم من اتفاق الجميع بأهمية إدارة المخاطر إلى انها لا زالت تمارس بقليل من الجدية، ان من أشهر النظريات التي تتحدث عن المخاطر(التهديدات والفرص) هي نظرية ماسلو حيث فصل هرم ماسلو الاحتياج إلى الماء والطعام اولا ثم الحاجة إلى النمو، ان احتياج الانسان للطعام والماء يمثل مواجهة التهديدات مما يعني وبقاء المنظمة على قيد الحياة، بينما الجزء المتعلق بالحاجة للنمو يمثل التعرف على الفرص كما ويكشف هرم ماسلو الحاجة لاستكشاف التهديدات وهنا يبرز دور وأهمية إدارة المخاطر في تقليل الخطر.(Hillson, 2008)

2.3.4 أهداف إدارة المخاطر:

يطرح معظم الكتّاب أهداف متعددة لوظيفة إدارة المخاطر، تتمثل في أهداف المنظمة قبل الخسارة واهداف ما بعد الخسارة، وان الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو منع او التخفيف من تأثيرات الأخطار.

جدول 1.2: أهداف إدارة المخاطر

اهداف ما قبل الخسارة	اهداف ما بعد الخسارة
الاقتصاد(التوفير)	البقاء
تقليل التوتر	مواصلة النشاط
اداء الالتزامات المفروضة خارجيا	استمرارية النمو
المسؤولية الاجتماعية	المسؤولية الاجتماعية

(المصدر:حماد، 2003، صفحة 147)

ان العبء الأكبر في أي مؤسسة يقع على عاتق إدارة المخاطر لأنها تعتبر خط الدفاع الاول لحماية المؤسسة والذي يضمن استمراريتها ونموها .

2.3.5 مهام إدارة المخاطر:

يمكن ابراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي (الشمري، 2016):

1- وضع استراتيجية وسياسة لإدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر لوحدات العمل.
2- بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، فيما يخص إدارة المخاطر.
3- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
4- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الاخرى.
5- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.
6- اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة.

2.3.6 خطوات إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر هي خطوة استباقية وممنهجة للتعامل مع الخطر من خلال التعرف على تلك الأخطار وتحليلها والعمل على منع حدوثها أو التقليل من احتمالية حدوثها، ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية وهي (عبد المنعم وآخرون، 2008):

1- التعرف على الخطر(جمع المعلومات) .
2- تحليل المخاطر

3- تقييم المخاطر

4- التحكم في المخاطر.

5- المراقبة والمتابعة الدورية.

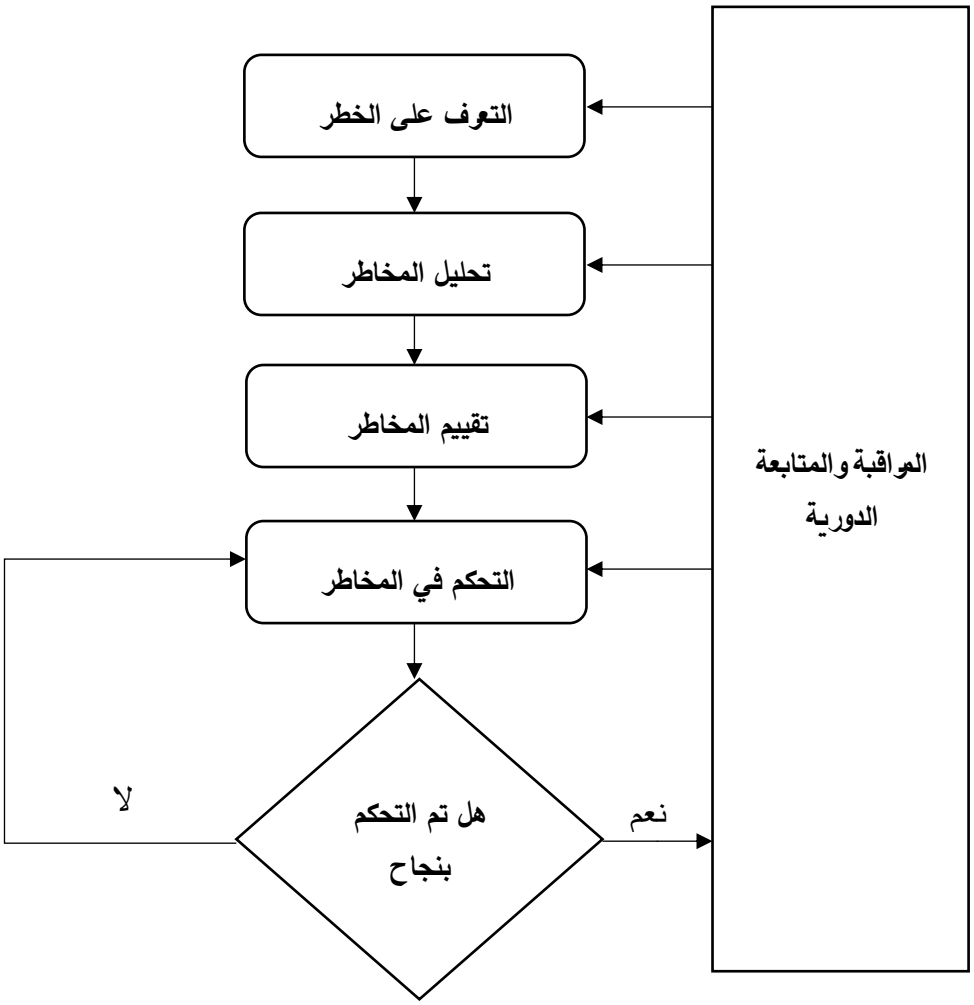

رسم توضيحي 2: خطوات إدارة المخاطر (عبد المنعم و آخرون، 2008، صفحة 7)

خطوات إدارة المخاطر:

الخطوة الأولى: التعرف على الخطر (جمع المعلومات حول الخطر)

جمع المعلومات حول الخطر هي أولى خطوات إدارة المخاطر، حيث يوجد الكثير من الأخطار، على المؤسسة ان تعمل باستمرار من اجل البحث عن الأخطار التي يمكن أن تواجه المؤسسة، ويتوقف اتخاذ قرارات إدارة المخاطر فيما يتعلق بالأخطار التي تتعرض لها المنظمة على قدرتها على اكتشاف وحصر الأخطار الخاصة بأنشطة المنظمة الحالية والمتوقعة. (أبو بكر والسيفو، 2016)

ان جمع المعلومات حول الخطر يعني أن نعرف تماما ماذا يحدث عند الخطر، إن عملية التعرف على الخطر عملية مستمرة. (Chittenden, 2006)

تتطلب عملية جمع المعلومات حول الخطر معرفة جوهرية بالمنظمة والبيئة القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تتواجد ضمنها، كما يجب ان تكون هذه العملية ممنهجة باستخدام أدوات مختلفة كالعصف الذهني وتحليل البيانات التاريخية. (Cooper & et al., 2005)

يجب أن تضمن عملية جمع المعلومات حول الخطر تعريف جميع الأنشطة الهامة للمؤسسة وكذلك تعريف جميع الأخطار الناجمة عن تلك الأنشطة، ويمكن تصنيف أنشطة وقرارات المؤسسة وفقاً لما يلي (IRM, 2002, pp. 5-6) :

1. الاستراتيجية: تهتم بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وتتأثر بالمخاطر السياسية والسيادية، التغيرات القانونية والتشريعية، وتغييرات البيئة الطبيعية.
2. إدارية: تهتم بالإدارة الفعالة والعوامل الداخلية والخارجية
3. التشغيلية: تهتم بنواحي النشاط اليومي التي تواجهها المؤسسة خلال سعيها نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية.
4. المالية: وهي تهتم بالأمور المالية
5. التوافق مع القوانين: وهي تهتم بنواحي مثل الصحة والسلامة، البيئة، حماية نظم المعلومات والنواحي القانونية.

وبالتالي فإن الهدف من تعريف الخطر ينطوي على عدة أمور أهمها:

1. تحديد وتصنيف الأخطار التي من المحتمل أن تواجه المؤسسة.
2. توثيق هذه الأخطار.
3. إعطاء صورة أولية عن الاستجابات التي يمكن من خلالها مواجهة الأخطار وذلك أثناء تحديدها.

هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى تحديد المخاطر بفعالية ونجاح، وهذه العوامل هي (TAM, 2004, p. 11):

1. التحديد المبكر للأخطار.
2. التحديد الدوري والمتكرر للأخطار، بحيث يجب أن تكون هناك عمليات تحديد وتحديث مستمرة ودائرة لمعلومات الأخطار وليس فقط لمرة واحدة، وذلك لتفادي وقوع أية مخاطر جديدة لم تكن مأخوذة بعين الاعتبار.

3. التحديد الشامل للأخطار التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة أو المشروع.
4. إشراك أصحاب المصلحة في تحديد الأخطار، والأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المحيطة.
5. التعريف الواضح والدقيق للخطر والبعد عن الغموض وإعطاء التفاصيل الخاصة بكل خطر يتم تعريفه .

طرق التعرف على الخطر :

هناك عدة طرق يمكن استخدامها للتعرف على الأخطار (PMI, 2009, p. 28) :

- تقسيم الخطة: يتم تقسيم خطة العمل إلى عدة أجزاء يتم دراسة كل جزء على حدة، ومن خلال ذلك يتم تحديد المخاطر الفرعية في كل جزء ليتم تناولها من قبل المسؤولين عن تنفيذ النشاط في هذا الجزء من الخطة.
- تداول الافكار: يتم التعرف على المخاطر من خلال الاجتماعات، حيث يتم استخدام جانب العصف الذهني من قبل المشاركين في الاجتماعات .
- سيناريو تحقيق الاهداف: دراسة السيناريو المتبع لتحقيق الهدف واستنباط الأخطار.
- الجولات الميدانية .
- قائمة المخاطر السابقة: يمكن الاستفادة من الخبرة السابقة في استعراض الأخطار المحتمل حدوثها من اجل تفاديها .
- تجزئة الخطر: ويتم في هذه الطريقة تصنيف الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة مثال: أخطار ناجمة عن فريق العمل، أخطار مالية، أخطار طبيعية (عوامل الطقس، أو بيئية (نفايات صلبة،حفر امتصاصية) او وبائية مثل فيروس COVID-19 وغير ذلك.

الخطوة الثانية: تحليل المخاطر

تحليل المخاطر هو عملية منظمة لتقدير مستوى المخاطر التي تم تحديدها في الخطوة السابقة وذلك لاعتمادها، ويتم تحليل المخاطر باستخدام عدة طرق منها الطرق النوعية والطرق الكمية. (أبو حجير، 2014)

يوجد طريقتين لتحليل المخاطر، التحليل النوعي والتحليل الكمي:

- طريقة التحليل النوعي: يعتمد التحليل النوعي للمخاطر على إعطاء وصف عن حجم ودرجة اتساع أثر الخطر المحتمل أي يتم إجراء ترتيب للأخطار حسب درجة تأثيرها، ومن طرق التحليل النوعي وابسطها مصفوفة الاحتمال تعتبر مصفوفة الاحتمال أحد الأدوات التي يتم من خلالها التحليل النوعي للمخاطر، وهي تجمع بين احتمال وقوع الخطر وتأثير وقوعه من أجل الوصول إلى

وصف نوعي لدرجة الخطر، حيث يتم عمل مصفوفة وبأرقام واضحة تحوي على الخطر وتأثيره واحتمال وقوعه ودرجة الخطر والوصف النوعي للخطر. (العامري، 2007، الصفحات 12-13)

- طريقة التحليل الكمية: التحليل الكمي للخطر يقصد به تقديم وصف كمي محسوب للخطر على أساس احتمال الحدوث والعواقب الناجمة عن الخطر. (العامري، 2007)

هيكلية إجراء تحليل كمي للمخاطر (pmi,2009,p41):

1. اجراء تحليل نوعي للمخاطر وتحديد الأهمية.
2. اختبار العلاقة الداخلية ما بين المخاطر.
3. جمع البيانات.
4. موازنة المؤسسة والجداول الزمنية لأنشطتها.
5. اجراء التحليل الكمي.
6. النتائج.

من أهم طرق التحليل الكمي طريقة شجرة القرار وتجري حاليا باستخدام الحاسوب ومن الطرق أسلوب المحاكاة وهو أسلوب علمي يتم اليوم باستخدام الحاسوب وهو يحاكي حالات عدم التأكد المشخصة في أجزاء من المشروع ويحاول تعميمها على المشروع.

إن الطرق الكمية تستخدم في المشاريع الضخمة التي تحتمل حالة كبيرة من عدم التأكد والخطورة العالية.

وبعد عملية تحليل الخطر يتم تجهيز سجل الخطر والذي يحتوي على مايلي:

- وصف الخطر: أي تعريف الخطر ومفهومه.
- احتمالية الخطر: كم هو متوقع احتمالية حدوث الخطر.
- الوقت: الفترة الزمنية التي يحدث بها الخطر.
- تقدير الخطر: تقييم أهمية الخطر بناء على المعلومات المتاحة.
- حالة الخطر: ما الذي يفعله الخطر.
- سبب الخطر: الاسباب التي تؤدي إلى الخطر.
- الأثر: العواقب المحتملة في حالة حدوث الخطر.
- مدير الخطر: الشخص المسؤول عن تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإدارة الخطر.
- مسؤولية الأثر: الجهة التي تتحمل الخسارة الناتجة عن الخطر.
- القرارات: التي يجب أن تتخذ لمعالجة الخطر.

الخطوة الثالثة: تقييم المخاطر

عملية تقييم المخاطر ما هي إلا تقدير لاحتمالية حدوث الخطر وتقدير آثاره المحتملة في حالة وقوعه. (Chittenden, 2006)

هناك العديد من الطرق لتقييم درجة الخطورة، إلا أن أبسطها وأكثرها استخداما هو وصف درجة الخطر بأنها: عالية، متوسطة، ومنخفضة، ويتم تقييم المخاطر من خلال التركيز على جانبين، احتمال حدوث الخطر، وأثر حدوث الخطر، ويمكن استخدام وصف درجة الخطر الخماسي بدءاً من عالية جداً إلى منخفضة جداً كما هو موضح في الجدول (2.2) (أبو بكر والسيفو، 2016):

جدول 2.2: مثال على وصف درجة الخطر

الاحتمال / التأثير	قوي	متوسط	ضعيف
عالٍ	مرتفعة	مرتفعة	متوسطه
متوسط	مرتفعة	متوسطه	منخفضة
منخفض	متوسطة	منخفضة	منخفضة

يلاحظ من الجدول رقم (2.2) أنه كلما ارتفعت درجة الخطر فإن درجة الخطر تزداد من حيث التأثير والاحتمال.

الخطوة الرابعة: التحكم في الخطر

تتمثل هذه الخطوة في الاساليب اللازم اتباعها للتعامل مع الأخطار، وهي عبارة عن واحدة او أكثر من ثلاث اتجاهات لدراسة دور التحكم في المخاطر، وهي كما يلي (عبد المنعم وآخرون، 2008، الصفحات 25-29):

1. منع حدوث الخطر بإعادة التخطيط.
2. إبعاد الخطر بترحيله إلى جهة اخرى للتعامل معه (مثل عقود التامين).
3. وضع خطة طوارئ لاستخدامها في الوقت المناسب عند وقوع الخطر.

تعتبر طريقة ترحيل الخطر عن طريق التأمين الأكثر شيوعا حول العالم وهي تعتمد على ترحيل الخطر إلى طرف ثالث كما ان دولة المغرب العربي من اول الدول العربية التي تعاملت مع طريقة عقد التامين للمنشاة الصناعية والزراعية والسكانية من الأخطار الطبيعية.

خطط الطوارئ: يجب وضع خطط الطوارئ التي تمكننا من مواجهة المخاطر بأقل قدر من الخسائر في حال وقوع الخطر، وتوضع خطة طوارئ لتعتمد على أفراد يتم اختيارهم بعناية، لتكون لهم سلطة التصرف وقت حدوث الخطر.

الخطوة الخامسة: المراقبة والمتابعة الدورية

تتطلب إدارة المخاطر نظاما لتقديم التقارير والمراجعة المستمرة للتأكد من التعرف الصحيح على الأخطار وتحديدها وأن إجراءات التحكم مناسبة، كما ويجب إجراء المراجعة الدورية للسياسة المتبعة ومدى توافقها مع القوانين ومراجعة معايير الاداء.

إن عملية الرقابة والمتابعة هي عملية مستمرة ومن الوسائل التي تتبع للحصول على أفضل درجة من المراجعة والمراقبة (العجمي وآخرون، 2003):

1. مقياس الاداء: وهي معايير للرقابة على الأداء والنتائج
2. مقارنة الاداء: هي عملية قياس الأداء الفعلي مع المقياس الافتراضي للأداء الذي يتم وضعه من قبل واضعي الخطط والذي يشمل مؤشرات قياس .
3. الخطوات التصحيحية: يتم في هذه المرحلة فحص المعايير المستخدمة ومدى وملائمتها وفحص أهميتها كذلك يتم في هذه المرحلة من إيجاد خطوات للرقابة على الأشخاص غير المشمولين بالقياس.

2.4 إدارة المخاطر الطبيعية

بدأ الاهتمام بالأخطار الطبيعية في النصف الاخير من القرن الماضي، ومن أشهر من قاموا بدراسات حول الموضوع الجغرافي هارلان بارون حيث قام بدراسة المخاطر التي تؤثر على الانسان ومن ضمنها الفيضانات وكيفية اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات، وكان اسمها بحوث المخاطر الطبيعية وقد تضمنت التعريف بالخطر واسباب الخطر وتقدير الخسائر الناتجة عن الخطر بالإضافة إلى البدائل المطروحة.

وفي دراسة حول المخاطر الطبيعية التي وقعت خلال المدة من عام 1945 إلى العام 1986، تبين وجود زيادة في عدد المخاطر الطبيعية الصغيرة التي يقل عدد الضحايا فيها عن 25، كما أن الكوارث الكبيرة حافظت على استقرارها وأن العدد الأكبر من المخاطر كانت من نصيب الدول النامية، ومن أكثر أسباب ذلك هو التزايد السكاني والعمراني والتقليل من المساحات الخضراء.

والخطر الطبيعي هو حدث طبيعي يسبب أضراراً للإنسان وما يحيط به من بيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إن الخطر الطبيعي وحسب مكتب الامم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث (UNDRO) ما هو إلا مرحلة أولى من مراحل حدوث الكارثة الطبيعية حيث أن مراحل حدوث الكارثة تتشكل من خطر (Hazard)، مخاطر (Risk)، تهديد(Threat)، وكارثة (Disaster).

وتتضرر جميع القطاعات بالمخاطر الطبيعية، إلا أن القطاع الزراعي عادة ما يكون هو أكثر القطاعات المتضررة، إضافة إلى ما تسببه المخاطر الطبيعية من وفيات مباشرة وتدمير للمزروعات والمصانع، ما يؤدي إلى الخسائر المادية والبشرية.

وتصنف الأخطار الطبيعية وفقا للعوامل المسببة لحدوث الخطر إلى (التويجري، 2018، صفحة 152):

1. أخطار جيوفيزيائية: وهي المخاطر التي تنشأ عن الأحداث من الأرض الصلبة كالزلازل والبراكين .
2. أخطار هيدرولوجية: وهي مخاطر ناجمة عن انحرافات في دورة المياه الطبيعية كالفيضانات والسيول.
3. أخطار بيولوجية: الأمراض الوبائية وانتشار الجراد.

2.4.1 أهم المخاطر الطبيعية في منطقة الأغوار:

- **الزلازل:** الزلازل عبارة عن موجات اهتزازية تنطلق من بؤرة الزلزال العميقة حيث تتحرك تلك الموجات نحو سطح الأرض في منطقة بؤرة الزلزال، وكلما تم الابتعاد عن بؤرة الزلزال كلما قلت الحركة الاهتزازية. (الدليمي، 2009، صفحة 49)

  كما تعرف بأنه اهتزاز الأرض بسبب انكسار وزحزحة مفاجئة لقطاعات عريضة من قشرة الأرض الصخرية الخارجية. (مؤلفين، الموسوعة العربية العالمية، 1999، صفحة 591)

- **الفيضانات:** تعد الفيضانات إحدى المخاطر الطبيعية الأكثر وقوعا في العالم بعد الزلازل، ويمكن تعريفها بأنها "ظاهرة طبيعية تحدث في شكل طغيان الماء على اليابس"، وفلسطين والأغوار بشكل خاص ليست بمنأى عن حدوث مخاطر الفيضانات، وقد سجلت أريحا فيضان عام 1997 عندما انفجر سد تيسون وأغرق جزءاً كبيراً من الاراضي والبيوت في أريحا.

- **السيول:** عملية تحرك المياه الناتجة عن سقوط الأمطار على سطح الأرض من الإرتفاعات العليا إلى المناطق السفلى بفعل قوى الجاذبية والميل العام لسطح الأرض.وتحدث السيول في مناطق الأغوار الفلسطينية بشكل كبير نظراً لانخفاضها عن مستوى سطح البحر.
- **الرياح:** المقصود بالرياح هي حركة الهواء الافقية وتحدد سرعة الرياح بالمسافة التي تقطعها خلال زمن معين بوحدة (عقدة/ساعة)، ويستخدم جهاز الانيوميتر لقياس سرعة الرياح، وهناك عدة عوامل تؤثر في حركة الرياح، كالتباين في الضغط الجوي والتضاريس وقوة كوريوس، وتعتبر الرياح من أكثر العوامل التي تسبب الأضرار للمزارعين ومربي المواشي في منطقة الأغوار الفلسطينية. (غانم، 2011، الصفحات 105-107)
- **الأمطار:** تعتبر الامطار من أكثر عناصر المناخ تأثيراً على الحياة البشرية والنشاط الانساني الاقتصادي والاجتماعي، وهي المصدر الرئيس للمياه الجوفية والمصدر الرئيس للزراعات البعلية. (مشتهى واللوح، 2015، صفحة 165).
- **الصقيع:** يعرف الصقيع بأنه تدني درجة الحرارة بالقرب من سطح الأرض وعلى ارتفاع ما بين 5 سم إلى ارتفاع مترين إلى ما دون الصفر المئوي، سواءً تكونت بلورات جليدية أم لم تتكون، وتؤثر تأثيرًا سيئاً على المزروعات وتؤدي إلى تلفها.

على الرغم من أن الأخطار الطبيعية مسيّرة بمشيئة الله عز وجل، إلا أن للإنسان دور في حدوثها وزيادة تأثيرها، ومن أهم أسباب زيادة تأثير المخاطر الطبيعية التي يتحمل مسؤوليتها الإنسان زيادة العمران وقلة المناطق الخضراء وكذلك عدم وجود شبكات الصرف الصحي، ولا ننسى عدم مراعاة شروط السلامة عند البناء بجانب الأودية، والإنسان يعد سبباً رئيساً في التغير المناخي الذي يؤثر على الحياة الاقتصادية والزراعية. (UNFCC, 1992)

والملحق رقم (5) يعطي مثالاً لبعض الأحداث والأخطار التي حدثت في مناطق الأغوار الفلسطينية.

2.4.2 المؤتمرات الدولية والعربية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية

أدت الزيادة في الإصابات البشرية وخسائر الممتلكات الناتجة عن المخاطر والكوارث الطبيعية في الثمانينات إلى قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1989 بإعلان عقد التسعينات بمثابة العقد الدولي للحد من أخطار الكوارث الطبيعية (القرار رقم 236/44)، ويهدف العقد الدولي للحد من أخطار الكوارث الطبيعية إلى التعامل مع الكوارث وذلك في سياق العديد من المخاطر وتشمل الزلازل،

العواصـــف، أمواج التســـونامي، الفيضـــانات، الإنهيارات الأرضـــية، إندلاع البراكين، الحرائق الهائلة، إنتشار الجراد والجنادب، والجفاف والتصحر.

المؤتمر العالمي الأول المعني بالحد من أخطار الكوارث: عُقد المؤتمر الأول عام 1994 في مدينة يوكوهاما في اليابان وكان المؤتمر نتيجة لما دعت له الامم المتحدة في قرارها رقم 326/44 حيث كان بمثابة نقطة انطلاق واهتمام عالمي للمخاطر والكوارث الطبيعية، ان الهدف العام من المؤتمر هو منع وتخفيف أخطار الكوارث وزيادة التأهب لدى الدول حول الأخطار الطبيعية، من خلال العديد من المبادئ التوجيهية التي تؤكد على أهمية تقييم المخاطر ومنع الكوارث والتأهب لها، وزيادة والقدرة على منع وتخفيف الكوارث والإنذار المبكر، كما أكد المؤتمر على زيادة الاهتمام في الجوانب التكنولوجية المســـاعدة في منع وتخفيف الكوارث وأن تظهر الدول إرادة حقيقية وعمل فعّال في مجال الحد من الكوارث.

المؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من أخطار الكوارث: انعقد المؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من أخطار الكوارث في الفترة من 18 إلى 22 يناير/ كانون الثاني 2005 في كوبي باليابان، وكان من أهم الأهداف التي يســـعى الإطار إلى تحقيقها إدماج مخاطر الكوارث في عملية التخطيط وتعزيز القدرة المحلية والوطنية على مجابهة المخاطر، وقد تبنت 168 دولة حضـرت هذا المؤتمر إطار عمل هيوغو 2005 – 2015، وقد تم التصـديق على إعلان هيوغو بواسـطة الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 195/60، يتم العمل من خلال عدة أولويات أهمها ضـمان أن يكون الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية و تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها ورصـدها وتحسـين الإنذار المبكر والحد من عوامل الخطر الأساسية بالإضافة لتعزيز القدرات التأهب للكوارث في جميع المستويات.

الاســـتراتيجية الدولية للحد من الكوارث ISDR : هي الإطار الاســـتراتيجي الذي اعتمدته الدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة عام 2000 حيث توجه وتنسـق الاسـتراتيجية الدولية الجهود التي يبذلها الشـــركاء من أجل تقليل الخســـائر الناجمة عن الكوارث، وتهدف إلى بناء قدرات الأمم والمجتمعات لمواجهة الكوارث كما أن الاســـتراتيجية تقوم بعمل التوجيه والرقابة لقياس مدى التقدم في تطبيق المؤتمرات الدولية بالإضافة لحملات الوعي لدى الدول والشعوب حول أهمية الحد من المخاطر.

الاســـتراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020: تأتي هذه الاســـتراتيجية في إطار الإلتزام العربي بإطار عمل هيوغو وما تمخض عنه، ومن أجل تعزيز وحث الدول العربية على تطبيق إطار هيوغو سـوف تركز الاسـتراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على المخاطر التي تهدد الشـعوب

العربية جراء الأخطار الطبيعية أو الأخطار التي تتعلق بالأنشـــطة البشـــرية، ومنها مخاطر الزلازل والفيضانات والتصحر وإنتشار الأوبئة ... الخ من المخاطر الطبيعية.

المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 (إطار سنداي):

يؤكد إطار سينداي التزام الدول بتناول الحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها، على أن يتم تناول ذلك بشيء من الإلحاح في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

يســـعى الإطار إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها خفض الوفيات الناتجة عن الكوارث وخفض عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث والحد بدرجة كبيرة من الأضرار الناجمة عن الكوارث، والتي تلحق بالبنية التحتية الحيوية والمرافق الصحية والتعليمية إضافة إلى زيادة عدد الدول التي لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، كل ذلك يتم من خلال ما يتطلبه الحد من أخطار الكوارث من التشارك في المسؤوليات بين الحكومات المركزية والسلطات الوطنية المختصة والقطاعات وأصحاب المصلحة ومشاركة جميع أطياف المجتمع والتمكين والمشاركة الشاملة واتخاذ القرارات بطريقة شاملة تتسم بالدراية بالمخاطر.

من أولويات العمل فهم المخاطر وأبعادها، وتشـــجيع الوصـــول في الوقت الفعلي للبيانات التي يمكن الإعتماد عليها، وإجراء تقييم دوري لأخطار الكوارث بما في ذلك مصـــادر أخطار الكوارث القائمة والناشـــئة والجديدة، وتعزيز الاســـتراتيجيات الوطنية من أجل تقوية ثقافة الجمهور وتوعيته بالحد من أخطار الكوارث، كما أن الإطار نص على ضـــرورة إدماج الحد من أخطار الكوارث داخل جميع القطاعات.

وفي فلسطين، ومن خلال المؤسسات الرسمية، تم اعتماد إطار هيوغو ومن بعدها إطار سنداي وتم العمل على إنشاء المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث في جلسة مجلس الوزراء في العام 2017، والذي يهدف إلى تطوير نظام متكامل لإدارة مخاطر الكوارث قبل وأثناء وقوع الكارثة، كما يعمل المركز على دراسة وتحليل مختلف أنواع المخاطر التي تكون الدولة عرضة لها، والعمل على مواجهتها من الجهات الحكومية وبمشاركة الفئات المهمشة. (السلطة الوطنية الفلسطينية د.، 2017)

2.4.3 إدارة المخاطر البيئية

يعتبر الإنســـان أهم عامل حيوي في إحداث التغيير البيئي، فمنذ وجوده وهو يتعامل مع مكونات البيئة باســـتهتار، وكلما توالت الأعوام إزداد تحكماً في البيئة، وخاصـــةً بعد التقدم العلمي والتكنولوجي وازياد المصانع التي تؤثر سلبا على البيئة بالإضافة إلى التطور العمراني الذي يقضي على الغطاء الأخطر مما يؤثر سلبا على البيئة.

2.4.4 البيئة :

ظهر علم البيئة في نهاية القرن التاســـع عشـــر، ولم يتفق العلماء على تعريف واحد للبيئة، حيث يرى البعض بأن البيئة هي دراســـة التوازن بين جميع الكائنات الحية، أما الدكتور ريكاردوس الهبر أســـتاذ العلوم البيولوجية فقد عرف البيئة بأنها"مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على جميع الكائنات الحية". (حافظ، 2017)

تعتبر البيئة الحيز الذي يمارس فيه البشـر مختلف انشـطة حياتهم، وتشـمل ضـمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية، من حيوان ونبات، والتي يتعايش معها الإنسان، ويشكلان سويةً سلسلة متصلة فيما بينهم. (المقدادي، 2006)

وقد عرف مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية في عام 1972 البيئة بأنها كل شيء يحيط بالإنسان، ويمكن تقسيم البيئة إلى قسمين (شكراني، 2018):

- البيئة الطبيعية: كل ما يحيط بالإنســان من ظواهر حية وغير حية وليس للإنســان أي أثر في وجودها منها التضاريس والمناخ والتربة والنباتات والحيوانات.
- البيئة البشرية: ويقصد فيها الإنسان وإنجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية

2.5 المخاطر البيئية

المخاطر البيئية لا تقل أهمية وخطراً عن المخاطر الطبيعية، والمخاطر البيئية هي أي خطر محتمل يهدد نظام بيئي معين من تدمير للكائنات الحية والتسبب بالضرر، والأثر الذي ربما لا رجعة فيه على النظام البيئي، والذي يؤدي إلى زيادة التلوث، وزيادة حدوث الأمراض المختلفة وفقدان المعالم الطبيعية. (كريم، 2015)

يمكن تقسيم الأخطار البيئية إلى أقسام (حافظ، 2017):

1. الأخطار الطبيعية: التي تؤثر على البيئة (امطار ورياح وفيضـــانات ..الخ)، وقد تم الحديث عنها في الجزء السابق ضمن الأخطار الطبيعية.
2. الأخطار البشرية: التي يكون سببها الإنسان سواءَ كان متعمداً أو نتيجة أهمال، ومن أمثلتها (الحروب، النفايات الصلبة، المياه العادمة، التلوث المائي أو الهوائي أو تلوث التربة، عوادم السيارات والمصانع، الأدوية الزراعية، التصحر، الإنفجار السكاني).
3. الأخطار البيولوجية: كالأمراض الوبائية.

آثار الأخطار البشرية على الإنسان والبيئة:

يمكن رصد الأخطار البشرية التي قد يخلفها التصرف السيء للإنسان على البيئة، ويمكن تلخيصها بما يلي (كريم، 2015):

1. نقص كمية الأوكسجين.
2. إختفاء أصناف من النباتات.
3. تلوث المياه الذي يكون ســـببه الإنســـان والمتمثل برمي النفايات المتنوعة وما يتبعه من إنتشار الأمراض على مستوى المجتمع ككل.
4. إقامة المعامل والمصانع في المدن أو بالقرب من التجمعات السكانية يكون له آثار ضارة على البيئة والصحة بسبب الغازات المنبعثة من تلك المعامل وما يسببه من تلوث للهواء بالإضـــافة لما تحدثه المصـــانع من تلوث للتربة عند رمي نفاياتها ومياهها الملوثة في الأماكن المفتوحة.
5. الحفر الامتصاصية التي تبنى دون رقابة أو تترك مكشوفة، ما يؤدي إلى حدوث أضرار بيئية وعلى الصحة العامة نتيجة تسرب المياه العادمة إلى المياه الجوفية بالإضافة إلى انتشار الحشرات.
6. اختلال النظام البيئي (مثل ارتفاع درجة الحرارة وكثرة الأتربة والغبار) وهو ما يعاني منه العالم في هذه الأيام من ظواهر الإحتباس الحراري وغيرها من الظواهر التي يكون الإنسان واستهتاره نحو البيئة هو السبب في حدوثها).

النفايات الصلبة:

تعتبر النفايات الصلبة من أهم المشاكل البيئية على مستوى العالم، فأثر النفايات لا يقتصر على جانب محدد بل يتعداه لجوانب الحياة المختلفة، فعصـــارة النفايات تؤثر على مصـــادر المياه الجوفية وتعمل على تلويثها كما وتعد النفايات مصدراً رئيساً لإنتشار الأوبئة.

تعرف النفايات الصلبة بأنها أية نفايات صلبة غير النفايات الخطرة والتي تنتج عن مختلف النشاطات المنزلية والتجارية والزراعية والصناعية والعمرانية والرواسب الناتجة عن محطات معالجة المياه العادمة (الحمأة)، والمطلوب التخلص منها". (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2019)

ويمكن تعريفها أيضـــا بأنها المواد أو الأجســـام المتعلقة بمختلف أوجه النشـــاط الإنســـاني والتي يجب التخلص منها لإنتهاء الحاجة منها. (غرايبة والفرحان، 2004)

ومما سـبق، نجد بأن الإنسـان هو المصـدر الأسـاسـي للنفايات الصـلبة، وأن السـبب الرئيس لظاهرة التلوث الناتجة عن هذه النفايات، نابعة من أهمال الإنســـان واســـتهتاره بالتخلص من النفايات بالطرق السليمة دون التأثير على البيئة.

وتشكل النفايات الصلبة خطراً على مكونات كثيرة أهمها (عبد الجواد، 1997، صفحة 32):

- الإنسان: من خلال تصاعد غازات مؤذية لصحته مثل أول أوكسيد الكربون.
- الإقتصاد: لوجود عدة مواد يمكن إعادة إستعمالها وتدويرها.
- البيئة: تلوث البيئة بغازات مثل ثاني أوكســيد الكربون وتلوث المياه الجوفية وتكاثر الحشــرات والقوارض.

الحفر الامتصاصية:

الحفر الامتصاصية (Cesspits) هي عبارة عن "بئر أو حفرة تخزن بها مخلفات الإنسان، أو قاذورات سائلة أخرى، وتكون ذات جدران محكمة أو مسامية" وتكون في الغالب ذات مسامات وفتحات واسعة تسمح للمياه بالتسرب منها.

بالنظر إلى الأخطار البيئية والتي تتجسد بالنفايات الصلبة والحفر الامتصاصية، فإن الخطر لا يكمن في وجودها، بل يتعداه ليؤثر على كافة مناحي الحياة كونه خطراً متصلاً، ففي حال تسرب النفايات من الحفر الامتصاصية أو تسرب عصارة النفايات فإنها تتسبب في تلوث الجانب الصحي من خلال نشر

الأوبئة، إضافة إلى مخاطرها على تلويث المياه السطحية والجوفية، وجعلها غير صالحة للاستخدام الآدمي.

والمياه العادمة هي المياه الملوثة بمواد فيزيائية أو كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية ونتجت أو تخلفت عن استخدام المياه للأغراض المنزلية أو الصناعية أو التجارية أو الزراعية بحيث أصبحت تشكل خطورة عند إعادة استخدامها أو صرفها بشكل مخالف لأحكام القوانين السارية ذات الصلة. (المواصفات والمقاييس الفلسطينية، 2012)

تقسم المياه العادمة إلى ثلاث أنواع (غرايبة والفرحان، 2004، صفحة 306):

1. المياه العادمة المنزلية: وهي المياه الناتجة عن استعمالات المنازل والمؤسسات والمعامل، أو المصانع التي تكون مياهها مشابهة للمياه العادمة المنزلية، ويمكن معالجتها بنفس الطريقة، وتحتوي على بقايا الطعام والورق والغائط والبول، وكميات هائلة من البكتيريا والفطريات والفيروسات.
2. المياه العادمة الصناعية: هي المياه الناتجة عن الاستعمالات الصناعية المختلفة والتي تحتوي حسب المصدر على مواد كيميائية ضارة، ولا يجب أن يسمح لها بأن تنقل وتعالج مع المياه العادمة المنزلية.
3. المياه العادمة الزراعية: تمثل المياه العادمة الزراعية المياه الناتجة عن الأنشطة الزراعية المختلفة، خصوصاً تربية الحيوانات، ويمكن الاستفادة منها إذا ما تم اختيار الطريقة الملائمة للمعالجة خاصة أنها تحوي مواد عضوية سهلة التحلل

التصحر

التصحر هو جفاف الأراضي وتدهور حالتها الزراعية حيث تُصبح منطقة غير صالحة للزراعة تشبه الصحراء، وتعاني هذه الأراضي من قلة المياه وقلة نمو النباتات وحتى الحيوانات لا تستطيع العيش فيها نظراً لقلة مصادر التغذية فيها، ويمكن أن يحدث التصحر كظاهرة طبيعية نتيجة لفقدان المياه في أراضيها أو بسبب الإستغلال البشري للأراضي الزراعية، أما في نص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD يعرف التصحر على "أنه تدهور الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والقاحلة وشبه الرطبة بسبب عوامل مختلفة مثل التغييرات المناخية والممارسات البشرية الخاطئة"، ومن أهم أسباب التصحر التغيرات المناخية والأنشطة البشرية الخاطئة، ومن أهم مشاكل الأغوار فيما يخص التصحر الإمتداد العمراني بإتجاه الأراضي الزراعية، إضافة إلى إجراءات الاحتلال الإسرائيلي بحق

أهاني وأراضـــي الأغوار بحجج أمنية، ومنع المزارعين من الوصـــول إلى أراضـــيهم وعدم السـماح لهم بتجديد وحفر الآبار. (UNCCD, 2017)

الأخطار البيولوجية (الأمراض الوبائية)

تختلف الأخطار البيولوجية عن غيرها في أنها يُمكن منعها من الحدوث أو منعها من الوصـــول إلى درجة الخطر من خلال زيادة الوعي المجتمعي ومكافحة الأخطار، كما يحدث اليوم في ظل انتشـــار جائحة فيروس كورونا (covid-19)، ويمكن التقليل من الأخطار البيولوجية بزيادة الوعي المجتمعي والتثقيف المجتمعي والإلتزام بطرق العلاج التي تم التوصـــية بها عالمياً وزيادة التعقيم، وبذلك يتحقق منع حدوث الخطر أو على الأقل التقليل من حدوثه قدر الإمكان، وكذلك الأمر مع ذبابة أريحا (الشـــمانيا) التي تنتشـــر بكثرة في مناطق الأغوار، وكذلك الحمى المالطية، كما أن الأمراض الوبائية معدية وسريعة الإنتشار. (عبد الله، 2002)

2.6 الجاهزية

الجاهزية أو الجهوزية هي الاستعداد أو الحذر لاحتمال معين مع امتلاك القدرة والإمكانيات للإستجابة لحدوثه، وهو مفهوم ارتبط بشكل كبير في الجوانب العسكرية، إلا أنه أضـحى شـاملاً لكافة القطاعات والمجالات، ففي مجال المؤسسات والعمل، ترى أبو ظاهر (2010) أن الجاهزية هي امتلاك المؤسسة للأدوات والمقومات في مجالات الايمان والإرادة والتخطيط والوعي والتحفز والكوادر والتشـــريع، وترى أبو وعر (2008)، أن الجاهزية عبارة عن امتلاك المؤسـســـة للأدوات والمقومات في مجالات امتلاك المعلومات، التخطيط، التنســـيق والتشـــبيك، الرقابة والتقييم، الإمكانات البشـــرية والمادية، التمويل والتحفيز.

ووفقاً للإسـتراتيجية الدولية للحد من الكوارث فإن الجاهزية هي القدرة على الإسـتجابة بسـرعة وبالقدرة المناســـبة عندما يلزم الأمر، وتهدف إلى بناء القدرات اللازمة لإدارة كل أشـــكال الطوارئ، وتعتمد الجاهزية على التحليل الجيد لمخاطر الكوارث. (ISDR, 2004)

وانطلاقا مما ســـبق يعرف الباحث الجاهزية تعريفاً إجرائياً بأنها جاهزية المجالس المحلية مجتمعة أو منفردة في مناطق الأغوار الفلسطينية، وامتلاكها لمقومات التخطيط، إدارة المعلومات، الايمان والارادة، التنسـيق والتشـبيك، الامكانات المادية، الامكانات البشـرية) بما يضـمن نجاح المجالس المحلية في منطقة الأغوار الفلسطينية من التعامل مع المخاطر الطبيعية والبيئية والقضاء عليها او الحد منها.

2.6.1 متطلبات الجاهزية :

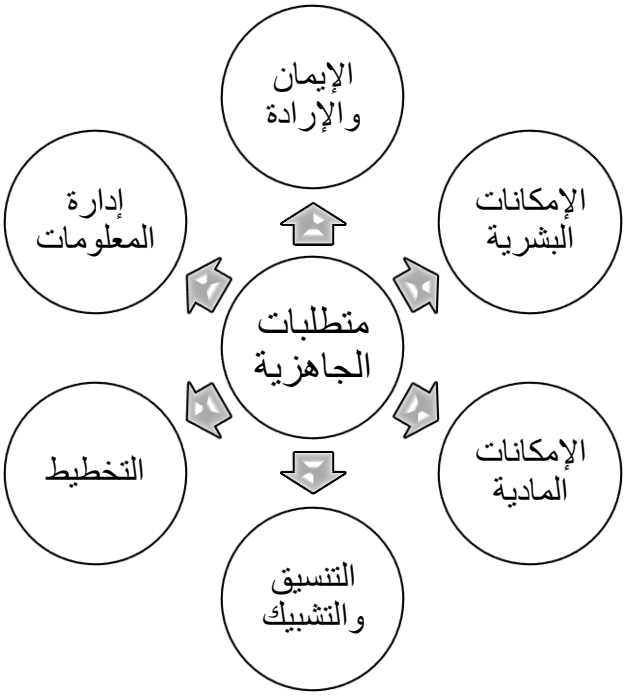

رسم توضيحي 3: متطلبات الجاهزية (إعداد الباحث بناءً على مراجع سابقة)

- الإيمان والإرادة: إن مفهوم الإيمان والإرادة وارتباطه بالجاهزية ينطلق من فكر وثقافة القيادة القائمة على المؤسسة أو رأس الهرم في المؤسسة ومدى إيمانه بإنجاح أي مشروع في حال كان على سلم الأولويات، فهي تقوم على توفير الإمكانات البشرية والتكنولوجية والمالية في حالة كان هناك إرادة لإنجاح أي مشروع، أما الحديث عن الإيمان والإرادة لدى المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية، فإن إيمانها بالفكرة يعني العمل على نشر ثقافة الخطر الطبيعي والبيئي والعمل على إيجاد التمويل اللازم والاستثمارات اللازمة ونشر المعرفة للحد من هذه المخاطر وكلما زاد الإيمان والإرادة لدى أعضاء المجالس المحلية والعاملين فيها، كلما زادت الجاهزية، ويكون دور قيادة المؤسسة في:

1. توفير العلاقات الخارجية والدعم التكنولوجي وتبادل الخبرات في مجال الخطر الطبيعي والبيئي.
2. التحفيز على توفير ميزانيات تدعم الحد من الخطر الطبيعي والبيئي.
3. التوجه نحو إعداد الاستراتيجيات أو التشريعات للحد من الخطر الطبيعي والبيئي.
4. خلق حالة مؤسسية ومجتمعية داعمة.

- إدارة المعلومات: مجموعة المكونات المتداخلة والاجراءات النمطية التي تعمل معا لتجميع وتشغيل وتخزين ونشر واسترجاع المعلومات التي تحتاجها المؤسسة من أجل تعزيز جاهزيتها لإدارة المخاطر والتي تهدف إلى تدعيم عمليات(التخطيط، التنسيق والتشبيك، الإمكانات المادية والبشرية) والذي بدوره ينعكس على جاهزية المؤسسة ويكون لدينا تخطيط جيد وكادر مؤهل وإمكانيات مادية متاحة. (خساتي، 2011)
- التخطيط: يعتبر التخطيط من أهم العمليات الأساسية لبناء المؤسسة وضمان استمراريتها، وهو عملية مستمرة لتطوير رسالة المؤسسة وأهدافها وخططها وسياساتها للمرحلة القادمة، أي هو مرحلة التهيؤ والاستعداد للمستقبل، ويعتبر التخطيط الجيد من الأمور المهمة التي تعمل على رفع الجاهزية للمؤسسة، كما أنه يوجد متطلبات للتخطيط الجيد من أهمها أن يكون التخطيط شاملاً للبيئة الداخلية والخارجية ويتمتع بالمرونة وإمكانية التغيير والتعديل وأن يستند التخطيط إلى الواقعية وليس التخمين، وأن تعمل الإدارة العليا على تذليل كافة العقبات التي من الممكن أن تواجه عملية التخطيط. (الجمال، 2007)
- التنسيق والتشبيك مع الشركاء: "هو تفاعل في إطار مؤسسي له هيكلية تنظيمية، يمكن من خلاله تشارك الموارد والمعلومات والخبرات بين الأفراد والمؤسسات ذات الاختصاص لتحقيق أهداف المؤسسات". (عابدين، 2008)

التنسيق:" تحقيق العمل الجماعي وتحقيق وحدة العمل والتوجه نحو هدف محدد ومتفق عليه". (عابدين، 2008)

ولبناء الجاهزية في مجال التنسيق والتشبيك، على المؤسسة أن توفر مجموعة من المتطلبات والتي يمكن إجمالها بما يلي (عابدين، 2008):

1. أن يكون هناك وضوح في الرؤيا والأهداف بين الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة بإدارة الخطر الطبيعي والبيئي.
2. العمل على تدريب الكادر المختص بإدارة الخطر الطبيعي والبيئي وتنمية العمل الجماعي بروح الفريق من أجل تحقيق الهدف الرئيس.
3. وضوح الخطة ووضوح الأهداف ووضوح الوسائل المتاحة.
4. العمل بشكل مستمر على تحديث المعلومات الخاصة بالخطر الطبيعي والبيئي.

تشتمل جاهزية المجالس المحلية على إمكانيتها للعمل على التشبيك مع المؤسسات المختلفة ذات العلاقة وإيجاد نظام اتصال وقاعدة بيانات موحدة، ومن ضمن المؤسسات الحكومية

والخاصة سواء في مجال الخدمات أو في المجال الطبي والدفاع المدني وغيرها من المجالات، إضـــافة لوجود نظام اتصـــال موحد مع الشـــركاء وخطط مســـبقة وقاعدة بيانات موحدة تحوي الخطر البيئي والطبيعي ضـمن الأسـس العلمية لخطوات عملية إدارة المخاطر، إضـافة لوجود أجهزة وأنظمة الإنذار المبكر.

- الإمكـانـات المـاديـة: يعتبر التمويـل من أهم المتطلبـات التي يجـب توافرهـا لتحقيق جـاهزيـة المؤسـسـة وذلك كما يرى العازمي (2009)، إن توفر الدعم المالي للمجالس المحلية يزيد من قدرة هذه المجالس على إدارة الخطر الطبيعي والبيئي، ويمكن تعزيز دور المجالس من خلال المنح والمساعدات التي تمنحها الدول والبلديات الصديقة وحالات التوأمة مع البلديات المختلفة والاسـتفادة من خبرات الدول في تدريب الكادر أو في المشـاريع التنموية أو في المشـاريع التي تقام على الارض للحد من الخطر الطبيعي والبيئي، وهذه المشاريع تساعد المجالس في توفير الكادر المؤهل والمعدات والتكنولوجيا وغيرها من الوسائل التي تمكن المجالس من القيام بدورها بالشـــكل المطلوب في المجال الطبيعي والبيئي، ويعتبر التمويل الخطوة الأســـاســـية في رفع جاهزية المجالس، كذلك على المجالس أن تسـتخدم الموازنات بالطرق السـليمة والإسـتفادة من المنح والمساعدات الحكومية والدولية، ويمكن التمويل المجالس من الإستعداد وتجهيز المعدات اللازمة لإدارة الخطر الطبيعي والبيئي كـ (معدات وسيارات وجرافات ...الخ).

- الإمكانات البشرية : من متطلبات نجاح أي مشـروع توفر الموارد اللازمة سـواء مالية وبشـرية وتقنية وتكنولوجية وإدارية، فدون الكوادر البشرية المؤهلة تنخفض الكفاءة في التشغيل وتوظيف التكنولوجيا، وتنخفض جدوى العمل المؤسسي، ودون التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة ترتفع الكلفة ويضـعف الإنجذاب نحو استخدام هذه التطبيقات، ددون الموازنات والأموال يضـعف الاستثمار ولا يمكن توفير المتطلبات المختلفة لنجاح هذه المشـــروعات من كادر وتكنولوجيا ومعرفة، ودون المعلومة السـليمة لن يُتخذ القرار السـليم، إن الموارد باختلاف أشـكالها في حال توفرها تعتبر عاملاً وداعماً لنجاح المؤسسة في الواقع الفلسطيني، وبحسب العازمي (2009) يرى العوامل التالية مهمة في تعزيز الكوادر من خلال:

1. العمل على تحسين رواتب العاملين في المجالات المختلفة.

2. وضـــع البرامج والخطط لتدريب الكوادر العاملة في إدارة المؤســـسـة، وهذا من شـــأنه إكساب العاملين مهارات جديدة وبالتالي يعود بالفائدة فيرفع كفاءتهم بشكل مستمر.
3. العمل على الإســـتعانة بالخبرات المختلفة العربية والمحلية والعالمية والمنظمات المختلفة للإستفادة منها في تدريب الكوادر العاملة في هذا المجال.

إن جهوزية الكادر البشـري تسـاعد على إيجاد متطوعين يسـاندون الكادر الحقيقي في أوقات حدوث المخاطر، بحثي يكون كادر المتطوعين مدرباً وعلى جهوزية عالية، على أن يتم إجراء تدريبات لمخاطر محتملة الحدوث مع الجهات الحكومية المختصـــة من أجل فحص كفاءة كلٍ من الكادر البشـــري التابع للمجلس والكادر المتطوع، ليكون كلاً منهما على دراية بالمخاطر ولديه الكفاءة العالية للتعامل معها في حال حدوثها.

إن جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية يعني أن تتظافر الجهود من رأس الهرم حتى القاعدة، والعمل الجماعي بروح الفريق، كما يلاحظ أن نقاط جهوزية المؤسسة السابق ذكرها ما هي إلا حلقات متكاملة من أجل إنجاح المجلس في إدارة الخطر الطبيعي والبيئي ضمن الأسس العلمية وضمن خطوط عمل واضحة.

2.7 المجالس المحلية

الإدارة المحلية (المجالس المحلية): تعتبر طريقة من طرق الإدارة وليست صورة من صور الحكم، وهي جزء من الســـلطة التنفيذية، لا تشـــتمل على كل وظائف الدولة الإدارية، وإنما تتناول إدارة المرافق المحلية تاركة المرافق القومية للسـلطة المركزية، ويوجد للإدارة المحلية عدة تعريفات في فلسـطين، فقد عرفها المشرع الفلسطيني في القانون رقم (3) لعام 2017 بأنها "وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين". (السلطة الوطنية الفلسطينية د.، 2017)

وعرفها أيضـــا المشـــرع في القانون رقم 10 لعام 2005 بأنها" وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي إداري معين تكون حدوده وفقا للخرائط الهيكلية المعتمدة حســـب الأصـــول، وفي حالة عدم ذلك، تكون وفقاً لما تحدده لجنة الإنتخابات المركزية".

وفي قرار مجلس الوزراء يعد قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 بمثابة الإطار القانوني لعمل الهيئات المحلية، كما ينظم علاقات هذه الهيئات مع بعضـها البعض بالإضـافة إلى تنظيم علاقاته مع وزارة الحكم المحلي، الجهة المركزية المسؤولة عن وحدات الحكم المحلي.

ويعرف المجلس بأنه "مجلس الهيئة المحلية ويشـــمل مجلس البلدية المشـــتركة أو مجلس البلدية أو المجلس القروي أو اللجنة الإدارية أو لجنة التطوير أو أي مجلس آخر يشـــكل وفقاً لأحكام القانون ويتألف من الرئيس والأعضاء المنتخبون". (السلطة الوطنية الفلسطينية د.، 2017)

العضو "عضو مجلس الهيئة المحلية المنتخب "

بعد توقيع إتفاقية أوســلو وقيام الســلطة الوطنية الفلســطينية، وفقاً لهذه الإتفاقية تم تقســيم المناطق الفلســطينية إلى مناطق (أ، ب، ج) بحيث تكون المناطق (ج) تحت الســيطرة الإســرائيلية المدنية والأمنية، أما المناطق(ب) فهي تتبع للسيطرة الفلسطينية مدنياً وللسيطرة الإسرائيلية أمنياً، ومناطق(أ) فتتمتع السلطة الوطنية الفلسطينية بالصلاحيات الأمنية والمدنية عليها.

مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام1994، أصبحت هيئات الحكم المحلي تابعة بالكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية عبر وزارة الحكم المحلي، والتي أشرفت على وضع السياسات والهياكل التنظيمية، وعملت على مأسسة العمل بهيئات الحكم المحلي، والإشراف على موازناتها، لكنها من جهة أخرى عملت على تعزيز اللامركزية، وتفويض العديد من الصلاحيات والاختصاصات لهيئات الحكم المحلي.

يبنى نظام الحكم المحلي الفلسطيني على مستويين، أحدهما يتمثل في الحكومة المركزية ممثلة بوزارة الحكم المحلي التي تتفاعل مباشـــرة مع الهيئات المحلية من خلال مكاتب فرعية في المحافظات المختلفة، والمستوى الثاني يتمثل في السلطات المحلية نفسها (مجلس البلدية، المجلس القروي، اللجنة الإدارية، ولجنة التطوير)، ووفقاً لقانون الهيئات المحلية رقم(1) للعام 1997، فإنه يوجد في فلســطين 431 هيئة محلية موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

مسؤوليات ومهام الهيئات المحلية

تعددت مهام الهيئات المحلية حسب ما حددها قانون الهيئات المحلية رقم (1) لعام 1997 ومن أهمها (غانم، 2009، الصفحات 5-6):

1. التخطيط الهيكلي والبنية التحتية وإنشاء وصيانة الطرق.
2. إمداد الســكان بالمياه الصــالحة للشــرب أو لأية اســتعمالات أخرى ومنع تلويث الينابيع والأحواض والآبار.
3. إنشاء شبكات الصرف الصحي والمراحيض العامة وإداراتها ومراقبتها.
4. جمع النفايات الصلبة من الشوارع والمحلات العامة والمنازل ونقلها وإتلافها وتنظيم ذلك.

5. الرقابة على الصـحة العامة وتنظيمها ومن ضـمنها الرقابة على المسـالخ والمواد الغذائية والمستشفيات والمؤسسات الصحية.

2.8 الأغوار الفلسطينية

تعتبر منطقة الأغوار منطق ذات أهمية إستراتيجية لأصحابها الفلسطينيين حيث أنها تحتوي مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة والمياه الجوفية كما أنها تمثل البوابة الفلسطينية على امتدادها العربي والإسلامي إضافة إلى أهميتها الاقتصادية من الناحية الزراعية فهي دفيئة زراعية ويمكن استغلالها للزراعة طيلة السنة بسبب خصوبة تربتها وجوها الحار ووفرة المياه. (شريدة، 2010)

بالنسبة للجانب الإسرائيلي يتمتع الغور بمكانة استراتيجية من الناحية الأمنية، لذلك نجد النظريات والمقترحات الإسرائيلية تستثني منطقة الأغوار من أي اتفاق بل ووضعه تحت السيطرة الإسرائيلية. (تفكجي، 2001)

تعتبر منطقة الأغوار مقصد ديني لاحتوائها على العديد من المعالم الدينية بالإضافة إلى وجود البحر الميت في الناحية الجنوبية.

مساحة منطقة الأغوار

تمتد مساحة الأغوار من بيسان حتى صفد شمالاً ومن عين جدي حتى النقب جنوباً، ومن منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية، وتبلغ المساحة الإجمالية للأغوار 720 ألف دونم، أما الأغوار الفلسطينية ضمن حدود 1967 فتمتد غرب نهر الأردن من منطقة بردلة شمالا إلى شمال البحر الميت جنوبا بطول 70كم وبعرض يتراوح (من 1 كم إلى 12 كم) وبمساحة حوالي 1400كم وتقع معظم المناطق الغورية تحت سطح البحر.

تبلغ المساحة الصالحة للزراعة في منطقة الأغوار 280 ألف دونم يستغل الفلسطينيين منها 50 ألف دونم ويوجد في منطقة الأغوار الأغوار 31 مستوطنة وأغلبها مستوطنات زراعية.

تشكل منطقة الأغوار ربع مساحة الضفة الغربية، ويعيش فيها ما يزيد عن 56 ألف مواطن بما فيها مدينة أريحا، وهو ما نسبته 2% من مجموع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية.

تتبع منطقة الأغوار الفلسطينية إداريا لثلاث محافظات فلسطينية هي محافظة أريحا ومحافظة نابلس ومحافظة طوباس.

وتضم الأغوار 27 تجمعا سكانيا ثابتا على مساحة 10 آلاف دونم، وعشرات التجمعات الرعوية والبدوية. محافظة طوباس (الأغوار الشمالية)، بواقع 11 تجمعاً ومحافظة نابلس (الأغوار الوسطى)، وتشمل 4 تجمعات ومحافظة أريحا (الأغوار الجنوبية)، وتحتوي على 12 تجمعاً.

المياه في الأغوار

تحتوي منطقة الأغوار الجنوبية على 91 بئراً، والأغوار الوسطى على 68 بئراً، أما الأغوار الشمالية فتحتوي على 10 آبار،60% منها حُفِرَت في العهد الأردني ولم يجر تجديدها نظراً للعراقيل الإسرائيلية وتعتمد الزراعة على ثلاثة مصادر للمياه وهي الينابيع، الآبار الارتوازية، والمياه المشتراة من شركة المياه القطرية الإسرائيلية. (أبو هلال، 2010)

المناخ في الأغوار

يمتاز مناخ الأغوار بأنه حار صيفاً ومعتدل شتاءً، أما سبب أنه حار فيرجع إلى انخفاض منطقة الأغوار تحت مستوى سطح البحر وتبلغ معدلات درجة الحرارة في فصل الصيف في الأغوار ما بين 28 – 35 درجة مئوية، وتشتهر مناطق الأغوار بزراعة الموز والحمضيات. (أبو هلال، 2010)

وتعاني منطقة الأغوار الفلسطينية من قلة الأمطار خاصة بسبب انخفاضها عن سطح البحر وبسبب جبال فلسطين المقابلة لها. بالإضافة لذلك يمكّنها موقعها من الإستحواذ على أكبر تجمع مائي، ومن أنواع الهطول المطري وأخطرها على الزراعة في الأغوار هطول البرد وهو ما يترافق مع الغيوم الركامية ومع وجود حالات البرق والرعد مما يؤدي إلى تلف كبير في المزروعات

التوزيع الديمغرافي في الأغوار

عدد سكان الأغوار 58830 موزعين على 29 تجمع إضافة إلى العديد من التجمعات البدوية المنتشرة على مساحات متباعدة بالنسبة لمجتمع الدراسة فعدد السكان الكلي (45486) موزعين على 27 تجمعاً.

الخطر الإسرائيلي على الأغوار الفلسطينية:

بعد حرب العام 1967 والتي أدت إلى احتلال الضفة الغربية والقدس، كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تنظر إلى الإغوار بنظرة أهمية بالغة لمصالحها، فقد اعتبرتها بمثابة الحدود الشرقية لدولة الاحتلال، بل أنها تعتبرها الجزء الذي لا يتجزأ من هذه الدولة.

والخطر الإسرائيلي على منطقة الأغوار يتعدى أن يكون خطراً سياسياً بفرض السيادة أو بالحد من حرية التنقل، بل هو كذلك خطر يهدد الأراضي الزراعية وكذلك الحالة البيئية في المنطقة، وذلك من خلال توسعة المستوطنات ومصادرة الأراضي الزراعية وإغلاقها أمام مالكيها بحجج أمنية، والمحاولات الدائمة والمتعمدة بتلويث البيئة من خلال صب مياه المجاري ونفايات المستوطنات والمصانع الإسرائيلية إلى أراضي منطقة الأغوار الفلسطينية.(شريدة، 2010)

وفي منطقة الأغوار الفلسطينية قامت إسرائيل بحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في مياه نهر الأردن، إضافة إلى مصادرتها لمصادر المياه المعتمدة على الآبار الارتوازية الزراعية، وفي المقابل قامت ببيع هذه المياه للمزارعين والقاطنين في هذه المناطق عبر شركة ميكروت الإسرائيلية للمياه، وهو ما أدى إلى انحسار المساحات الزراعية في منطقة الأغوار الفلسطينية نتيجة لشح المياه المتعمد من الإحتلال الإسرائيلي وفرض سياسات مشددة في منح تصاريح حفر الآبار في المنطقة، وهو ما نتج عنه أن يبدأ العدد الكبير من المزارعين الفلسطينيين في ترك أعمال الزراعة والتوجه لأعمال ومهن أخرى كالعمل في المستوطنات الإسرائيلية.

المخططات والمشاريع الإسرائيلية التي استهدفت الأغوار الفلسطينية

عمدت السلطات الإسرائيلية المحتلة في كثير من الأوقات إلى وضع خطط وتبني مشاريع استيطانية وفرض سياسات الأمر الواقع كشكل من أشكال إحكام السيطرة على منطقة الأغوار الفلسطينية والتي كانت من أهمها(شريدة، 2010):

- **خطة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية:** وهذه الخطة نشرت في الصحف الإسرائيلية بتاريخ 07 آذار من العام 2006، حيث وجدت هذه الخطة أهمية قصوى في السيطرة على نقاط استراتيجية على المرتفعات الجبلية وعلى حزام في غور الأردن يمتد من شمال البحر الميت وحتى شمال غور الأردن، والذي يجب أن يكون واسعاً بما يكفي لتوفير الدفاع الفعال، وضيقاً بما يكفي لمنع السلطة الوطنية الفلسطينية من التمدد مستقبلاً نحو الشرق، وتتلخص خطة أجهزة الأمن باعتبار غور الأردن حاجزاً أمنياً أمام الجبهة الشرقية بحيث يحيط بالضفة الغربية من خلال حاجز غور الأردن الشرقي وجدار الفصل العنصري الغربي.
- **مشروع ألون:** وقد أعد هذا المشروع وزير العمل الإسرائيلي إيغال ألون في العام 1970، ويهدف هذا المشروع أساساً إلى تضييق كافة الخيارات المتاحة لأي حل بشأن التسوية على الأرض في الأغوار، وتطبيق سياسة الأمر الواقع بالاستيلاء على الأرض وتنفيذ عملية استيطانية كبيرة على طول غور الأردن وحتى صحراء الخليل بطول 115كلم وعرض 20كلم.
- **مخطط دوربلس:** وضع هذا المخطط في العام 1978 ونص على وجوب الاستيلاء على أراضي الدولة الفلسطينية والاستيطان داخل التجمعات السكانية الفلسطينية المأهولة كما يحدث في الخليل والقدس.
- **مخطط شارون:** في العام 1982 تبنى شارون الدعوة لإقامة عمودين فقريين من المستوطنات في فلسطين خلال 20 عام بحيث يكون الأول على طول السهل الساحلي ويقابله الثاني من مرتفعات الجولان في الشمال حتى شرم الشيخ بما يشمل إقامة رابط إستيطاني في غور الأردن، وخلق تواصل بين المستوطنات الإسرائيلية.
- **مشروع نتنياهو:** وهو مشروع يقوم على تصور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للحل النهائي والذي اعتبر أن نهر الأردن سيكون الحدود الشرقية لدولة إسرائيل وستكون بمثابة حدود دائمة مع المملكة الأردنية الهاشمية.
- **مشروع الخطوط الحمراء:** وهي خطة تم الكشف عنها في العام 1997 والتي تتعلق بما تعتبره إسرائيل خطوطاً حمراء في مناطق الأغوار خاصة فيما يتعلق بمصادر المياه الجوفية والتي تعتبر أنه لا يمكن لإسرائيل الانسحاب منها لوجود المياه الجوفية فيها، إضافة إلى أسباب الأمن والاستيطان.

2.9 الأدبيات السابقة

2.9.1 الدراسات العربية:

دراسة جرايسة (2018): بعنوان "واقع إدارة المخاطر في الصناعات الدوائية الفلسطينية دراسة حالة شركة بيت جالا لصناعة الادوية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع إدارة المخاطر في الصناعات الدوائية الفلسطينية، وذلك من خلال تخصيص دراسة حالة شركة بيت جالا لصناعة الادوية، واعتمدت هذه الدراسة على أسلوب البحث الوصفي التحليلي، تم تحضير 100 استبانة وتوزيعها على موظفي شركة بيت جالا لصناعة الأدوية وتم استرجاع 91 استبانة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أن اغلبية الموظفين وافقوا على أن إدارة المخاطر مهمة وضرورية في الشركة، وبالرغم من أن الشركة لا تواجه صعوبات في الكشف عن المخاطر التي تهددها، إلا أنها تواجه الكثير من العراقيل في التعامل مع المخاطر، ويوجد في الشركة قسم خاص لمتابعة إدارة المخاطر، وغالبية الموظفين ترى أن الإدارة العليا تؤمن بأهمية إدارة المخاطر، وتقوم بدورها في الرقابة على إدارة المخاطر الأمر الذي يؤدي إلى وجود تناسق بين أهداف الشركة وأهداف إدارة المخاطر.

من أهم توصيات الباحث بناء نظام علمي يمكن أن يكون دليلا داخليا لكل شركة أو على مستوى الوطن يضم مختلف المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة والمراحل العملية لمعالجتها يتم الرجوع اليه عندما تتعرض الشركة لأية مخاطر. بالإضافة لتطوير أساليب وإجراءات في إدارة المخاطر وأن يتم وضع إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للشركة.

دراسة كنعان (2016): بعنوان "تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة مساعدات (جايكا) مع احتياجات الهيئات المحلية كما حددتها خطط التنمية في منطقة أريحا والأغوار، والتعرف على إجراءات (جايكا) في تنفيذ المشاريع، وبيان الأثر التنموي للمساعدات المقدمة للهيئات المحلية، والتعرف على دورها في تمكين الهيئات المحلية ومعرفة طبيعة المعيقات والتحديات التي تواجه (جايكا) في منطقة أريحا والأغوار، ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد استخدم الاستبانة والمقابلة لأغراض

جمع البيانات للدراسة، من خلال مجتمع الدراسة المكون من جميع أعضاء ورؤساء الهيئات المحلية والمجالس المشتركة وأعضاء لجان المشاريع والبالغ عددهم (161) شخصاً.

ومن أبرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة هي تشكيل مجلس أعلى للإشراف على المشاريع مشابه لسلطة الأغوار في الأردن، وتوحيد عمل المؤسسات الدولية بشكل مبرمج وممنهج وفق آليات واضحة وشاملة لكل القطاعات التنموية.

دراســـة محمد وأحمد (2015): بعنوان "دور إدارة المخاطر في تحقيق معايير التميز بالتطبيق على منشآت الأعمال في السودان (مجموعة جياد الصناعية للفترة 2009-2013)"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى وأثر تطبيق منهج إدارة المخاطر في تحقيق معايير التميز في مجموعة شركات جياد الصناعية وتوضيح العلاقة بين تطبيق منهج إدارة المخاطر وإنعكاسه على التميز وتحسين مؤشرات الأداء في المجموعة بالإضافة إلى التعرف على مدى تطبيق منهج إدارة المخاطر وفقا للطرق العلمية بشركات جياد الصناعية ونشر ثقافة تحديد وتحليل وتقييم وإدارة المخاطر، استخدم الباحث كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في دراسته.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الإستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة وتم توزيع 100 إستبانة وإستردها جميعا حيث تم التوزيع على موظفي ومديري الشركة.

من أهم نتائج الدراسة عدم وجود جسم متخصص لإدارة المخاطر ضمن الهياكل التنظيمية لشركات جياد الصناعية، كما أظهرت الدراسة أن تطبيق منهج إدارة المخاطر يفتقر إلى الطرق العلمية مما أدى إلى عدم تحديد حجم المخاطر وعدم وجود أداة لتقدير إحتمال حدوث الخطر وفق مستويات (عالٍ جدا، عالٍ، متوسط، منخفض، نادر) وعدم وجود سجل موثق ومعتمد للمخاطر وعدم مقارنة حجم المخاطر مع معايير قبول المخاطر.

كما أوصت الدراسة بضرورة إنشاء إدارة خاصة للمخاطر وكجزء من الهيكل التنظيمي والإلتزام بتطبيق منهج إدارة المخاطر بالطرق العلمية والإحتفاظ بسجل للمخاطر ومقارنة حجم المخاطر مع معايير قبول المخاطر.

دراسة أبو حجير (2014): بعنوان " القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات: دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية" .

هدف البحث إلى التعرف على ممارسات القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات لدى المؤسسات، وقد تم التركيز على المؤسسات الحكومية الفلسطينية لدراستها خلال البحث، وقد تطرق

البحث إلى المخاطر والأزمات التي تعيشــها دولة فلســطين وتأثيرها على أداء المؤســســات الحكومية الفلســطينية، وهدفت الدراســة إلى تقديم مقترحات وتوصــيات تســأهم في زيادة فعالية إدارة المخاطر والأزمات مما يعزز أداء المؤسسات الحكومية الفلسطينية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للدراسة، حيث تم استخدام الإستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، أما مجال التطبيق فتمثل في القيادة الإدارية في المؤســســات الحكومية الفلســطينية. كان للدراســة العديد من النتائج، أهمها: وجود علاقة إرتباط طردية قوية بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وإدارة المخاطر والأزمات، الأمر الذي يعزز دور القيادة الاســتراتيجية في إدارة الأزمات والمخاطر، وقد توصــلت الدراســة إلى أن الممارســات الأكثر ارتباطا وتأثيراً في إدارة المخاطر والأزمات كانت الأقل حظاً وتطبيقاً وهي: التعلم المســـتمر، تنمية وتطوير رأس المال البشــري، وتطبيق رقابة تنظيمية متوازنة، كما توصــلت الدراســة إلى وجود علاقة طردية بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وكل من متغيرات البيئة الخارجية ومتغيرات البيئة التنظيمية.

دراسة لطيفة (2012): بعنوان "دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS بسعيدة– الجزائر".

هدفت الدراسة إلى التعرف على جانبين علمي ونظري: الجانب النظري يتناول أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، والتعرف على خطوات ووسائل إدارة المخاطر، ومعرفة الآلية التي تتعامل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بها لمواجهة تلك الأخطار. أما في الجانب العلمي (التطبيقي) فتهدف الدراسة في هذا الجانب إلى محاولة معرفة مدى اهتمام إدارة مؤسسة الاسمنت(SCIS) بإدارة المخاطر التي تتعرض لها أثناء عملها، وكذلك التعرف على مدى تطبيق المؤسسة لمختلف خطوات إدارة المخاطر بشكلها العلمي.

وقد استخدمت الباحثة المنهج التحليلي الوصفي لإجراء الدراسة، معتمدة على إجراء المقابلات الشخصية وتوزيع الاستبانة على عمال مؤسسة الاسمنت (SCIS)، وكان من نتائج الدراسة أن فلسفة إدارة المخاطر غائبة لدى موظفي الشركة، مما انعكس على ضع أدائهم تجاه المخاطر المحدقة بمؤسستهم، وعدم تبني مبدأ الاستعداد الجيد لمواجهة الأخطار فضلاً عن عدم وجود إدارة للمخاطر ضمن الشركة، وبالتالي فأن مراحل إدارة المخاطر ليست مطبقة بصفة منهجية وفعالة في الشركة، نتج عنه عشوائية في التعامل مع المخاطر، وبالتالي فأن أهم التوصيات تتمثل باستحداث وحدة لإدارة المخاطر كما أن إنشاء نظام لليقظة الاستراتيجية سيعمل على رصد الأخطار المحيطة ببيئة العمل من أجل تفادي تلك الأخطار وتجاوزها والتعامل معها كما يجب.

دراسة أبو حسنة (2010): بعنوان " تقييم مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بمعايير إدارة المخاطر البريطاني ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم مدى التزام المنظمات غير الحكومية بمعيار إدارة المخاطر البريطاني وذلك من خلال دراسة مفهوم إدارة المخاطر وتحليله والكشف عن مدى التزام المنظمات غير الحكومية بنشر ثقافة وسياسة الخطر وبيان قدرتها على التعرف على المخاطر وإدارتها حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم اختيار مجتمع الدراسة من العاملين في المنظمات غير الحكومية ممن يعملون كمدراء تنفيذيين في قطاع غزة، وقد تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل حيث قام الباحث بإجراء 16 مقابلة، أما عينة الدراسة فقد تم توزيع 211 استبانة وتم استرداد 185 استبانة أي ما نسبته 87.6 من عينة الراسة.

من أهم النتائج أن هناك التزام من قبل المنظمات غير الحكومية بمعايير إدارة الخطر البريطاني بدرجه متوسطة بنسبة 66.9%، حيث أوضحت النتائج أن المنظمات تقوم بتعريف أخطارها وتوثيقها، وأن الأدوات المستخدمة في تعريف الخطر هي خبرة المنظمة، ومن النتائج أيضاً أن المنظمات غير الحكومية تقوم بتحليل وعلاج أخطارها، ولديها نظام مراقبة وسيطرة للمخاطر من خلال عمليات التدقيق والتقارير، كما أنه يوجد بعض القصور في مفاهيم إدارة المخاطر، ومن أبرز التوصيات زيادة وتعزيز الالتزام بمعايير إدارة المخاطر وضرورة النظر بعين الاهتمام إلى متطلبات تنفيذ معايير إدارة المخاطر وزيادة وعي الكوادر البشرية والاهتمام بتدريب العاملين وتوفير الدعم المالي لتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

دراسة البلداوي وآخرون (2007): بعنوان "إدارة المخاطر في ظل التحكم المؤسسي "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم إدارة المخاطر وعلاقته بالتحكم المؤسسي وإلى تحديد الجهات التي يمكن ان تسأهم في تحديد وقياس وفحص وتقييم إدارة المخاطر، وتشخيص الجوانب السلبية والايجابية للتطبيقات العملية لإدارة المخاطر وتقديم المقترحات التي من شأنها زيادة فاعلية إدارة المخاطر في الوحدات المبحوثة، وقد تم اجراء الدراسة لتشمل مدققين الحسابات الأردنيين وتم تصميم الاستبيان باستخدام العينة العشوائية حيث بلغت 42 استبانة من اصل 60 استبانة وقد استخدم المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ان هناك إدراك كبير لأعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم الخاصة بإدارة المخاطر، كما ان المدقق الخارجي كان اقل الجهات التي تسأهم في إدارة المخاطر.

2.9.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة Matunhay (2018): بعنوان: "Disaster Preparedness and Resiliency of the Local Government Unit of Compostela"، "التـأهـب للكوارث ومرونـة وحـدة الحكم المحلي في ومبوستيلا"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المخاطر الطبيعية ومن أهمها الأعاصير والفيضانات المستمرة، حيث كشفت الدراسة عن ضعف إدارة الحد من مخاطر الكوارث في وحدات الحكومة المحلية، وهذا يدل على الإستعداد السيء بينما لا يمكن منع وقوع الكارثة، يمكن اتخاذ تدابير للحد من احتمال حدوث مشاكل حيث كشفت بيانات من مكتب وزارة الداخلية والحكم المحلي أنه في عام 2014، تم منح بلدية كومبوستيلا "ختم التأهب للكوارث" في الفيضانات، وبالتالي يجذب هذا اهتما الباحث لتحديد مؤشرات الاستعداد للكوارث في وحدة الحكومة المحلية التي تتنبأ بمرونة الكوارث للكوارث الطبيعية الكبرى التي تحدث في بلدية كومبوستيلا للسنوات الخمس الماضية، والتي تشمل الفيضانات والأعاصير، استخدمت

هذه الدراسة تصميم الإرتباط الوصفي باعتباره المخطط العام في إجراء الدراسة، على وجه التحديد، تم استخدام تحليل الانحدار باستخدام مرونة الكوارث كمتغير النتيجة والتأهب للكوارث من حيث الكفاءة الفنية، ووعي المجتمع، والتخطيط للطوارئ كمتنبئات، كان من أهم النتائج أن الكفاءة الفنية ووعي المجتمع يؤثران بشكل كبير على المرونة تجاه الفيضانات بينما تؤثر الكفاءة التقنية، ووعي المجتمع، والتخطيط للطوارئ بشكل كبير على المرونة تجاه الإعصار.

دراسة Cordier (2017): بعنوان "Study on risk management in EU agriculture"

"دراسة عن إدارة المخاطر الزراعية في الاتحاد الأوروبي"

تقدم الدراســـة تحليلاً للمخاطر الزراعية الحالية وأدوات إدارة المخاطر وتوفر خريطة للمخاطر ذات الصـــلة في الزراعة، تم جمع معلومات عن توافر واســـتخدام أدوات إدارة المخاطر في جميع الدول الأعضـاء من خلال المشـاورات مع السـلطات العامة وجمعيات المزارعين وشـركات التأمين. يسـتكمل التقرير النهائي بثمانية دراسات حالة، ست دراسات حول أدوات محددة لإدارة المخاطر في دول أعضاء مختارة ودراسـات أخرى عن إدارة المخاطر في الزراعة في الولايات المتحدة وكندا، وقد وجدت الدراسـة أن المزارعين الأوروبيين يتعرضون بشكل متزايد لمجموعة واسعة من المخاطر في حين أن توفر أدوات إدارة المخاطر لا يزال متخلفاً. لا يزال التأمين هو الأداة الأكثر اســـتخداماً، في حين أن توفر الأدوات الأخرى مثل الصناديق الاستثمارية واتفاقات الأسعار التعاقدية (بما في ذلك العقود الآجلة) هو محدود، وهناك حاجة إلى تعزيز القدرة على تصـــميم وتنفيذ أدوات إدارة المخاطر، وبالتالي يقدم التقرير العديد من التوصـــيات من أجل اكتســـاب الخبرة على أرض الواقع، وينبغي أن يكون إلزامياً على الدول الأعضـاء اختبار اسـتراتيجيات مختلفة لإدارة المخاطر الزراعية عن طريق تخصـيص مبلغ صـغير من أموال السياسة الزراعية المشتركة لإجراءات رائدة في مجال إدارة المخاطر.

دراســـــة Valdivieso & et al. (2017) بعنوان: "Municipal Governance,Environmental Management and Disaster Risk Reduction in Developing Countries: Comparative Analysis and Lessons from Chile" المجلس البلدي، الإدارة البيئية والحد من مخاطر الكوارث في البلدان النامية: التحليل المقارن والدروس المستفادة من تشيلي"

هدفت الورقة لفهم تأثير أداء الحكم المحلي والقرارات الحكومية ورأس المال الاجتماعي ودورها في دفع الجهود المحلية للحد من المخاطر المرتبطة بتغير المنـاخ والكوارث المســـتقبلية، نقترح أن تؤثر الترتيبات والخصـائص البلدية المؤسـسية مثل السياسـات الوطنية، والحوكمة، وتوافر اللوائح الداخلية، والهيكل التنظيمي، والعاملين، والشـــفافية، والمشـــاركة الاجتماعية والعلاقات التآزرية بين المنظمات

الاجتماعية والبلدية على توازن التكاليف والفوائد، باســـتخدام بيانات من البلديات التشـــيلية خلال 2009–2014 حيث تظهر النتائج أن البلديات ذات التوافق الســـياســـي القوي مع الحكومة ذات المستوى الأعلى، وصنع القرار الشامل، وحوافز الحوكمة متعددة المستويات تميل إلى تكريس المزيد من الموارد للحد من مخاطر الكوارث

دراســـة Festus & et al. (2016) بعنوان: "Disaster prevention, disaster preparedness and local community resilience within the context of disaster risk management in Cameroon"، "الوقاية من الكوارث والتأهب للكوارث ومرونة المجتمع المحلي في سياق إدارة مخاطر الكوارث في الكاميرون"

تهدف الدراسة إلى فحص وتقييم مرونة المجتمع والتأهب للكوارث من خلال دراسة شاركت فيها 57 دولة وكانت الكاميرون إحدى تلك الدول ضمن الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من الكوارث في مشروع 2013 (VFL) Frontline حول الكوارث اليومية ومرونة المجتمع والتأهب للكوارث. من خلال العمل مع 6 منظمات من منظمات المجتمع المدني، حيث تم توزيع 400 استبيان إلى إلى سبع مناطق إدارية في البلاد للسؤال حول 14 مؤشرًا للكوارث قامت بتقييم الأسباب الكامنة للكوارث ومستوى الاستعداد والمرونة لدى المجتمعات، حيث احتلت الكاميرون المركز 43 عالمياً، وكانت في المركز الخامس عشر من بين 23 دولة أفريقية، كان متوسط درجات الكاميرون لجميع المؤشرات الـ 14 أقل (أفقر) من متوسط ، مما يشير إلى الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد في إدارة مخاطر الكوارث في البلد، أي الحد من نقاط الضعف وزيادة الاستعداد والمرونة، كان هناك بعض المناطق حصلت على فوق المتوسط بسبب وجود أنشطة الوقاية من الكوارث مثل المراقبة عبر أنظمة الإنذار المبكر وبناء القدرة على الصمود وتمارين التوعية التي تتم لكوارث مثل الانهيارات الأرضية والفيضانات، لدى الكاميرون في الوقت الحاضر العديد من القوانين المتعلقة بمسائل إدارة مخاطر الكوارث، لكن تحليل كيفية تطبيق القوانين يظهر أن النتائج المتوقعة لم يتم تحقيقها، ويرجع ذلك أساساً إلى الإفراط في المركزية، بدلاً من النهج الاستباقي لإدارة مخاطر الكوارث، نظراً لتصوراتها الحالية عن مخاطر الكوارث، يتعين على الكاميرون زيادة البحث، وإدارة المخاطر بشكل أفضل، وجعل مخاطر الكوارث مبدأً أساسياً في اتخاذ قرارات مشروع التنمية الخاص بها، كما وتقترح الدراسة إنشاء وكالة قانونية وطنية مستقلة لإدارة المخاطر مع التعزيز المحلي لإدارة مخاطر الكوارث، ونشر معلومات مخاطر الكوارث لتعزيز إطار استباقي للوقاية من مخاطر الكوارث سيفي ذلك بأولوية إطار عمل سينداي لما بعد عام 2015 للعمل تعزيز إدارة مخاطر الكوارث.

دراســـــة Mamula-Seadon (2016): بعنوان "Natural Hazards and Risk Management" "المخاطر الطبيعية وإدارة المخاطر"

ملخص لمقال في موسوعة أبحاث أكسفورد لعلوم الأخطار الطبيعية، يهدف هذا الملخص إلى تسليط الضوء على المخاطر الطبيعية وتطور إدارة المخاطر من خلال إعطاء أمثلة من بلدان مثل نيوزيلاندا وتحديد نقاط القوة والضعف في إدارة المخاطر، لقد تطورت إدارة مخاطر الأخطار الطبيعية بالتزامن مع النظرية والممارسة الأوسع لإدارة المخاطر، وبالتالي خاصةً في العقود الأخيرة من القرن العشرين حيث يتطلب التنفيذ الفعال لاستراتيجيات إدارة مخاطر الأخطار الطبيعية فهماً للمخاطر، بالإضافة إلى شرح التحديات في نهج لتخفيف المخاطر.

أدى تطور المفهوم العام للمخاطر وتطور العقلانية العلمية إلى تعديل علاقة الناس بالكوارث الطبيعية، إن نظرية المعرفة المستمدة من نظرة عالمية تدافع عن المعرفة الموضوعية المكتسبة من خلال مراقبة وتحليل الظواهر المتوقعة في العالم المحيط بنا، وقد سأهمت إلى حد كبير في هذا التغيير في المواقف، وعلى الرغم من النجاحات التي حققها، فقد تم تحدي هذا النهج من خلال تعقيد مخاطر المخاطر الطبيعية ومتطلبات المخاطر.

توضح أمثلة من بلدان مختلفة مثل نيوزيلندا، نقاط القوة والضعف في النظرية الحالية وممارسة الأخطار الطبيعية، إدارة المخاطر، والمساعدة في تحديد التحديات للقرن الحادي والعشرين.

دراســـة Mehiriz & Gosselin (2016) بعنوان: "Municipalities' Preparedness for Weather Hazards and Response to Weather Warnings"، "استعداد البلديات لمخاطر الطقس والاستجابة للتحذيرات الجوية"

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على استعداد البلديات لمخاطر الطقس، خاصة أن دراسة إدارة مخاطر الكوارث ذات الصلة بالطقس لم تحظى بالاهتمام الكافي من قبل البلديات على الرغم من أن هذه المنظمات تلعب دوراً رئيساً في حماية السكان من ظروف مخاطر الطقس القاسية، تسأهم هذه الدراسة في سد هذه الفجوة بأدلة جديدة على مستوى استعداد بلديات "كيبيك" لمخاطر الطقس والاستجابة للتحذيرات الجوية ذات الصلة، باستخدام بيانات المسح من منسقي إدارة الطوارئ البلدية والبيانات الثانوية حول الخصائص المالية والديموغرافية للبلديات، ومن أهم نتائج الدراسة أن معظم بلديات كيبيك مستعدة بشكل كافٍ لمخاطر الطقس وتتخذ تدابير لحماية السكان عند إبلاغها بظواهر الطقس المتطرفة الوشيكة، كما ولوحظت فروق ذات دلالة إحصائية بين البلديات، وعلى وجه التحديد ارتبط مستوى التأهب بشكل

إيجابي بقدرة البلديات ودعم السكان لسياسات إدارة الكوارث ذات الصلة بالطقس، بالإضافة إلى ذلك يزيد خطر الكوارث المتعلقة بالطقس من مستوى التأهب من خلال تأثيره على دعم السكان، ووجد أيضًا أن الاستجابة للتحذيرات الجوية تعتمد على مخاطر الكوارث المتعلقة بالطقس ومستوى التأهب وجودة التحذيرات الجوية، تسلط هذه النتائج الضوء على مجال تحسن الأداء في ظل التغير المناخ الحالي.

دراسة Kelemen & et al. (2014) بعنوان: " Addressing Environmental Risk Management and Climate Change in Central Europe"، "معالجة إدارة المخاطر البيئية وتغير المناخ في أوروبا الوسطى"

هدفت الدراسة إلى التعريف ببرنامج عابر للحدود الوطنية (2007–2013) حيث يهدف البرنامج إلى جعل مناطق وسط أوروبا أكثر تنافسية وابتكارية وجاذبية، كما يدعم البرنامج أنشطة التعاون للإتحاد الأوروبي لعدة مواضيع منها الإدارة البيئية وتغير المناخ ضمن هدف التعاون الإقليمي الأوروبي لسياسة الإتحاد الأوروبي للتماسك، حيث تستند هذه الدراسة إلى تحليل مشاريع "إدارة المخاطر البيئية وتغير المناخ" في أوروبا الوسطى حيث تواجه أوروبا الوسطى مجموعة متنوعة من التحديات المرتبطة بمجال إدارة المخاطر البيئية وتغير المناخ على سبيل المثال إدارة النفايات داخل أوروبا الوسطى. بحيث تشمل التحديات على التعاون لمنع المخاطر البيئية والتعاون لحماية والحفاظ على الطبيعة والمناظر الطبيعية تنقسم الموضوعات الفرعية إلى عدد من الموضوعات البيئية، وهي: إدارة النفايات ومنع المخاطر والتكيف مع تغير المناخ والوقاية من الفيضانات.

وكان من أهم النتائج أن تغير المناخ والمخاطر البيئية قضيتان لهما أهمية خاصة للتعاون الوطني بين المناطق وكذلك إن الجهود المبذولة للتكيف مع تغير المناخ أو لتقليل المخاطر البيئية ومنعها لا يمكن أن تتخذها البلدان إلا إذا كان العمل فعّال، ومن النتائج أيضاً استيعاب المعرفة والخبرات في إعداد الخطط والاستراتيجيات للمخاطر البيئية وتغير المناخ (أي استغلال المعرفة المكتسبة وتوجيهها في السياسات والخطط المستقبلية).

دراسة Chamindi & et al.(2010) بعنوان: " Role of local governments in disaster risk reduction "، دور الحكومات المحلية في الحد من مخاطر الكوارث""

تهدف الدراسة إلى تركيز الضوء على دور الحكومات المحلية في الحد من مخاطر الكوارث كون الحكومات المحلية هي المستجيب الأول وصاحبة المسؤولية عن تنمية المجتمع، ولها دور رئيسي في تحقيق قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة الكوارث، إن زيادة حدوث الكوارث الطبيعية بشكل

كبير في الماضي القريب، أدى إلى ارتفاع عدد الوفيات والخسائر الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، وهذا يتطلب تنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث من أجل تحقيق بيئة مقاومة للكوارث، إن الحد من المخاطر يتطلب تحسين المرونة بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة، والحكومات المحلية كونها المستجيب الأول والمسؤولة عن تنمية المجتمع، لها دور رئيسي في تحقيق قدرة المجتمع على الصمود، لذا فإن الغرض من هذه الدراسة استكشاف طبيعة الحكومة المحلية والدور المحتمل لها في تنفيذ مبادرات الحد من مخاطر الكوارث، تم استخدام طريقة مراجعة الأدبيات لمعالجة هذا الدور المحتمل للحكومات المحلية في الحد من مخاطر الكوارث وتم جمع البيانات والمعلومات من الأوراق البحثية على قواعد البيانات الإلكترونية إلى جانب وقائع المؤتمرات والتقارير التي نشرتها مؤسسات مختلفة، يكشف استعراض الأدبيات أن للحكومة المحلية دوراً هاماً تؤديه في تنفيذ مبادرات الحد من مخاطر الكوارث، ومع ذلك تم الإبلاغ عن العديد من الحوادث بشأن عدم كفاية مساهمة الحكومات المحلية في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، يمكن أن يُعزى هذا بشكل أساسي إلى عدم كفاية الموارد المالية والعمالة والموارد الأخرى المتوفرة لدى الحكومات المحلية وفشلها في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب بسبب ضعف السلطة وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى تمكين الحكومات المحلية.

دراسة berg (2010) بعنوان: "Risk Management: Procedures, Methods and Experiences إدارة المخاطر: الاجراءات، والاساليب والتجارب"

هدفت الدراسة إلى شرح وتوصيف الخطوات المستخدمة في عملية إدارة المخاطر، والوسائل المستخدمة في كل خطوة من خطوات عملية إدارة المخاطر، مع تقديم أمثلة على إدارة المخاطر، الدراسة كانت نظرية من حيث المنهج، حيث تناول الباحث الأمثلة التي ذكرها خلال الدراسة مستعرضاً خطوات إدارة المخاطر للتعامل مع خطر من الأخطار التي واجهت كل مثال من الأمثلة المعروضة، كما ركزت الدراسة على إدارة المخاطر الناجمة عن الأسباب المادية أو القانونية (مثل الكوارث الطبيعية أو الحرائق أو الحوادث)، وأن الهدف من إدارة المخاطر هو تقليل المخاطر المختلفة المتعلقة بالمجال المحدد مسبقاً إلى مجال مقبول، وقد أشارت الدراسة إلى أنواع عديدة من التهديدات التي تسببها البيئة والتكنولوجيا والبشر والمنظمات والسياسة.

2.9.3 التعقيب على الدراسات السابقة:

استعرض الباحث عدداً من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة، واستنتج الباحث وجود نقاط ذات أهمية كبيرة في الدراسات التي اطّلع عليها، لا بد من الإشارة إليها، ويلخصها فيما يلي:

1. من حيث المنهج البحثي، فقد اتفقت الدراسة مع جميع الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي، واستخدامها للاستبانة كأداة للدراسة، باستثناء دراسة محمد (2015) والتي استخدمت كلا من المنهجين التاريخي والوصفي في إجراءاتها، ودراسة Ecorys (2017) ، Valdivieso & et al. (2017)، Seadom (2016)، Kelemen & et al. (2014)، Cobra (2010)، Berg (2010)، حيث جرت جميع هذه الدراسات بالمنهج التاريخي والتحليلي الأدبي.
2. اتفقت الدراسة ودراسة أبو حجير (2014)،أبو حسنة (2010)، Mehiriz& Gosselin (2016)، Fantong & et al.(2016)، Matunhay (2018)، Valdivieso & et al. (2017)، و Cobra (2010) في كون المجتمع الذي أجريت عليه الدراسة كان ضمن المؤسسات العامة.
3. ناقشت جميع الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث أهمية إدارة المخاطر في كل المجالات وليس فقط في مجالات الهيئات الحكومية، بوصفه استراتيجية لا بد من اتخاذها لمواجهة التحديات والمخاطر المحتملة بجهوزية عالية.
4. اختلفت الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث في متغيراتها واتفقت في متغير إدارة المخاطرة، بعضها قام بدراسة الاستعدادات لمواجهة الأخطار، وبعضها ناقش المرونة في إدارة المخاطر، وبعضها قام بدراسة دور المجالس البلدية في إدارة المخاطر المحتملة، والبعض منها ربط بين إدارة المخاطر وبين تغيرات بيئية تحدث كتغيرات المناخ، والبعض الآخر درس إدارة المخاطر كعملية لا بد منها في مؤسسات اقتصادية وصناعية.
5. تميزت دراسة الباحث عن الدراسات السابقة في أنها قامت بدراسة جزئين أساسيين في مفهوم المخاطر وهما إدارة المخاطر، وكذلك الجاهزية بكافة مراحلها لإدارة هذه المخاطر.
6. تميزت دراسة الباحث أيضاً في أنها تناولت نوعين من المخاطر العامة، وهما المخاطر الطبيعية والبيئية.
7. دراسة الباحث تميزت في أنها تناولت مجتمعاً يمكن القول عنه أنه مهمش جغرافياً ويعاني من مخاطر سياسية واجتماعية واقتصادية تفوق بوجهة نظر الباحث احتمالية المخاطر الطبيعية

والبيئية، والتي بالضرورة لها انعكاساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فيما لو حدثت –لا قدر الله – على جميع أفراد مجتمع الدراسة.

3 الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

3.1 مقدمة

يتطرق هذا الفصل إلى وصف طريقة الدراسة وإجراءاتها، من حيث تصميم الدراسة ومنهجيتها وإجراءاتها وأدواتها، إضافة إلى حدود الدراسة ومحدداتها ومعوقاتها، ومتغيرات الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، كذلك المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

3.2 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي في دراسته، لملائمته لطبيعة الدراسة، والتي تحتاج إلى جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص الدلالات والوصول إلى النتائج التي يمكن تعميمها.

وقد قام الباحث بالحصول على البيانات اللازمة بشكل أساسي من المجالس المحلية في منطقة الأغوار، ومن خلال الكتب والمراجع والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث.

3.3 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء المجالس المحلية في منطقة الأغوار الفلسطينية والمبينة في الملحق رقم (4)، والبالغ عددهم (175)، والجدول رقم (3.1) يبين توزيع الاستبانة بين أفراد مجتمع الدراسة والمسترجع منها:

جدول 3.1: توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة

الرقم	عدد الاستبانات الموزعة	مسترجع قابل للتحليل	نسبة الاستجابة
.1	175	162	%92.5

3.4 خصائص عينة الدراسة

أجريت الدراسة وفقاً للمسح الشامل لمجتمع الدراسة المكون من (175) من أعضاء المجالس المحلية في منطقة الأغوار الفلسطينية، وتمثلت خصائص المجتمع وفقاً للاستبانات المسترجعة والتي بلغت (162) استبانة قابلة للتحليل فيما يلي:

جدول 3.2: خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

	القيم	العدد	النسبة المئوية
الفئة العمرية	أقل من 30 عام	76	%46.9
	30 سنة وأقل من 40	57	%35.2
	40 سنة وأقل من 50	3	%1.9
	50 سنة فأكثر	25	%15.4
المجموع		**162**	**%100**

تشير النتائج في الجدول (3.2) إلى أن النسبة الأعلى وفقاً لمتغير الفئة العمرية من مجتمع الدراسة كانت لصالح من هم في الفئة العمرية (أقل من 30 عاماً) حيث بلغت نسبتهم المئوية (46.9%)، فيما كانت النسبة الأقل لمن هم في الفئة العمرية (40 سنة وأقل من 50) وكانوا بنسبة مئوية بلغت (1.9%).

جدول 3.3: خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

	القيم	العدد	النسبة المئوية
المستوى العلمي	دبلوم فأقل	69	%42.6
	بكالوريوس	81	%50.0
	دراسات عليا	12	%7.4
المجموع		**162**	**%100**

تشير النتائج في الجدول (3.3) إلى أن النسبة الأعلى في مجتمع الدراسة كانوا ممن هم في مستوى علمي (بكالوريوس) حيث بلغت نسبتهم (50.0%) من مجتمع الدراسة، فيما كانت النسبة الأقل هي لحملة شهادات الدراسات العليا والذين بلغت نسبتهم (7.4%).

جدول 4.3: خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

	القيم	العدد	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	64	%39.5
	5 وأقل من 10 سنوات	53	%32.7
	10 وأقل من 15 سنة	38	%23.5
	15 سنة فأكثر	7	%4.3
المجموع		**162**	**%100**

تشير النتائج في الجدول (3.4) إلى أن من يمتلكون خبرة عملية أقل من 5 سنوات هم النسبة الأكبر في مجتمع الدراسة حيث بلغت نسبتهم (39.5%) فيما كانت النسبة الأقل لمن يملكون خبرة 15 سنة فأكثر حيث كانت نسبتهم (4.3%).

جدول 5.3: خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير المشاركة في التخطيط للحد من خطر محتمل

	القيم	العدد	النسبة المئوية
المشاركة في التخطيط	نعم	35	%21.6
	لا	127	%78.4
المجموع		**162**	**%100**

حيث تشير النتائج وفقاً للجدول السابق (3.5) إلى أن نسبة من لم يشاركوا في التخطيط للحد من خطر محتمل كانوا هم النسبة الأعلى حيث بلغت نسبتهم من مجتمع الدراسة (78.4%) فيما كانت نسبة من كانت إجاباتهم بالقبول حول هذا السؤال (21.6%).

جدول 3.6: خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير نوع المجلس

	القيم	العدد	النسبة المئوية
نوع المجلس	بلدية	35	%21.6
	مجلس قروي	127	%78.4
المجموع		**162**	**%100**

حيث تشير النتائج وفقاً للجدول السابق (3.6) إلى المجالس التي كانت من نوع هيكلي (مجلس قروي) هي النسبة الأعلى في مجتمع الدراسة حيث بلغت نسبتها (78.4%) فيما كانت المجالس التي من نوع هيكلي (بلدية) هي النسبة الأقل حيث بلغت (21.6%) من مجتمع الدراسة.

3.5 أداة الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته على الاستبانة بشكل أساسي، إضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والكتب والمراجع العلمية والأطروحات التي تناولت في مواضيعها متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

وقد تم تطوير الاستبانة كأداة للدراسة كما هو موضح في الملحق رقم (1)، والتي تجزأت إلى قسمين:

- العوامل الديمغرافية: وهي بيانات عامة عن مجتمع الدراسة تشتمل على فقرات الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، مشاركة المبحوث في التخطيط للحد من خطر محتمل، ونوع المجلس المحلي الذي يتبع له المبحوث.
- أسئلة الدراسة: وتتكون من (58) فقرة موزعة حسب الجدول التالي:

جدول 3.7: توزيع فقرات الاستبانة.

الرقم	المحور	عدد الفقرات
القسم الأول		
.1	بيانات ديمغرافية	5
القسم الثاني:		
.1	الإيمان والإرادة	6
.2	التخطيط	6
.3	الإمكانات البشرية	8
.4	الإمكانات المادية	7

الرقم	المحور	عدد الفقرات
.5	التنسيق والتشبيك	5
.6	جمع المعلومات	6
.7	تحليل المخاطر	5
.8	تقييم المخاطر	5
.9	التحكم في المخاطر	5
.10	المراقبة والمتابعة	5
الإجمالي		**58**

3.6 صدق الأداة

قام الباحث باستخدام الصدق المنطقي للأداة وذلك بعرضها على (11) محكماً من ذوي الاختصاص، والمرفقة أسماؤهم وصفاتهم في المحلق رقم (3) وذلك بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما أعدت لأجله، وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للمحور الذي تقيسه، وقد تم الأخذ بالتعديلات والتوجيهات المقدمة من قبل السادة المحكمين.

إضافة إلى ما سبق، قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة بلغت (30) عضواً، وذلك لقياس صدق الأداة احصائياً، وقد تم حساب صدق الأداة إحصائياً باستخدام اختبار التحليل العاملي Factor Analysis وكانت النتائج كما في الجدول (3.9):

جدول 3.8: نتائج اختبار التحليل العاملي لفقرات الاستبانة.

المحور	تسلسل	الفقرة	درجة التشبع
الإيمان والإرادة	.1	أعضاء المجالس المحلية لديهم معرفة بالمخاطر الطبيعية والبيئية.	.838
	.2	إدارة المجلس المحلي تعزز ثقافة الخطر الطبيعي والبيئي لدى العاملين فيها.	.886
	.3	إدارة المجالس المحلية عليها دور كبير في نشر ثقافة الخطر الطبيعي والبيئي في المجتمع المحلي.	.938
	.4	إدارة المجالس المحلية تدرك مدى تأثير المخاطر الطبيعية والبيئية على المجتمع.	.961

المحور	تسلسل	الفقرة	درجة التشبع
	.5	إدارات المجالس المحلية تواكب المؤتمرات الدولية والأقليمية ومخرجاتها في موضوع الحد من المخاطر (الطبيعية والبيئية) إيمانا منهم بأهميتها.	.988
	.6	إدارات المجالس المحلية تواكب المؤتمرات المحلية ومخرجاتها في موضوع الحد من المخاطر (الطبيعية والبيئية) إيمانا منهم بأهميتها .	.969
التخطيط	.1	التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية من أولويات المجلس المحلي عند إعداد الخطط .	.895
	.2	يشارك أصحاب الاختصاص والادارات ذات العلاقة في التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في المجالس المحلية .	.958
	.3	تتسم خطط المجلس المحلي المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والبيئية بالمرونة .	.886
	.4	الخطط المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والبيئية تحدث بشكل دوري.	.947
	.5	الاستفادة من المخاطر السابقة في عملية التخطيط المستقبلية تؤخذ بعين الاعتبار .	.896
	.6	توصيات المؤتمرات الوطنية تكون حاضرة عند إعداد الخطط لإدارة الخطر الطبيعي والبيئي .	.929
الإمكانات البشرية	.1	يؤمن القائمون على المجالس المحلية بضرورة وجود كادر بشري مدرب للحد من المخاطر الطبيعية والبيئية .	.963
	.2	يتم إعداد الكوادر بشكل يتلاءم مع الخطط المستقبلية .	.964
	.3	الكادر البشري بحاجة لبرنامج تدريبي مستمر حول المخاطر الطبيعية والبيئية .	.889
	.4	يوجد في المجالس المحلية متطوعون لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية من ذوي الكفاءة .	.946

المحور	تسلسل	الفقرة	درجة التشبع
	.5	يعمل المجلس المحلي على إدارة الكوادر المتطوعة بشكل فعال وفقاً لحالات الخطر.	.932
	.6	هناك اهتمام بالوصف الوظيفي عند اختيار الكوادر البشرية.	.977
	.7	هناك اهتمام بالتوصيف الوظيفي عند اختيار الكوادر البشرية.	.935
	.8	تقوم الموارد البشرية بأجراء محاكاة لكوارث طبيعية وبيئية محتملة.	.940
الإمكانات المادية	.1	الملابس الخاصة بالأفراد لمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية تلبي الاحتياج.	.940
	.2	المجالس المحلية بحاجة إلى زيادة في المنح والمساعدات لمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية .	.990
	.3	محدودية المنح والمساعدات المادية المقدمة من المتبرعين على المستوى المحلي والدولي في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.	.800
	.4	يتلقى المجلس المنح والمساعدات من الجهات الحكومية في مجال إدارة الخطر الطبيعي والبيئي .	.906
	.5	تعمل المجالس لزيادة الدعم المالي المقدم من الجهات المختلفة لمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية .	.956
	.6	المجالس بحاجة لمعدات خاصة للكشف عن المخاطر الطبيعية والبيئية (أجهزة إنذار مبكر) .	.881
	.7	يستخدم التمويل المقدم من الجهات المختلفة في شراء المعدات اللازمة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية .	.803
جمع المعلومات	.1	البيانات التي تستخدم في عملية التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية تؤخذ من مصادر موثوقة دقيقة(جامعات، مراكز مختصة، جهات حكومية ....الخ) .	.938
	.2	يتم الاستفادة من خبرات أصحاب الاختصاص في عملية جمع المعلومات الخاصة بالأخطار الطبيعية والبيئية .	.941

المحور	تسلسل	الفقرة	درجة التشبع
	.3	يتضمن سجل تحليل الخطر الطبيعي والبيئي المعلومات الأساسية الخاصة بالخطر.	.944
	.4	يتم تبادل المعلومات بين جميع الإدارات المختصة حول الأخطار الطبيعية والبيئية.	.867
	.5	يوجد تحديث دوري للمعلومات الخاصة بالأخطار الطبيعية والبيئية .	.883
	.6	يهتم قسم المعلومات بإنشاء سجل خاص لكل خطر من الأخطار الطبيعية والبيئية.	.892
تحليل المخاطر	.1	عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية في المجلس المحلي تكون وفقاً لأساليب علمية حديثة .	.937
	.2	في عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية يمكن للمجلس الاستفادة من خبرات أصحاب الاختصاص في المجتمع.	.943
	.3	من المهم وجود سجل تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية يحتوي على المعلومات الأساسية والتفصيلية حول المخاطر.	.959
	.4	من الضروري إجراء تحديثات دائمة ومستمرة على عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية.	.945
	.5	القائمون على المجالس المحلية يقومون بمتابعة وتقييم عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية.	.965
تقييم المخاطر	.1	في عملية التقييم للمخاطر الطبيعية والبيئية يؤخذ بعين الاعتبار تقسيم الخطر لمستويات بناء على نسبة احتمالية الحدوث وقوة التأثير على المجتمع.	.908
	.2	يتم الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص من المجتمع في عملية تقييم المخاطر .	.873
	.3	المجالس المحلية توجه جهودها نحو المخاطر الطبيعية والبيئية ذات الأثر الأعلى واحتمال الحدوث الأكبر.	.939
	.4	استمرار التحديث لعملية تقييم المخاطر ضرورة لا بد من تحقيقها.	.884

المحور	تسلسل	الفقرة	درجة التشبع
	.5	المراقبة والمتابعة لعملية تقييم المخاطر مهمة أساسية لنجاح العملية.	.916
التحكم في المخاطر	.1	التحكم في المخاطر المحتملة مضبوط بسياسات محددة مسبقاً.	.962
	.2	إجراء دراسات متخصصة في تحديد البدائل المتاحة لمواجهة الخطر الطبيعي والبيئي (منع الخطر، تحمل الخطر، ابعاد الخطر) شيء ضروري.	.922
	.3	اتخاذ القرار الأنسب في مواجهة الأخطار الطبيعية والبيئية يكون بالاعتماد على خطط ومعطيات دقيقة.	.855
	.4	من أولويات المجلس المحلي إعداد الخطط والخطط البديلة في حالات التحكم بالمخاطر الطبيعية والبيئية.	.920
	.5	المراقبة والمتابعة جزء رئيسي من مهمة التحكم في المخاطر .	.849
التنسيق والتشبيك	.1	يتشارك المجلس المحلي والجهات ذات الشراكة في وضع الخطط الخاصة لمكافحة المخاطر الطبيعية والبيئية .	.908
	.2	يتفق المجلس والجهات الشريكة في وضع أهداف مشتركة في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية .	.910
	.3	تتشارك المجالس ومؤسسات أخرى في وضع برامج تدريبية مختلفة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية .	.869
	.4	شبكة الاتصالات المستخدمة مع المؤسسات الشريكة في مجال المخاطر الطبيعية والبيئية هي شبكة ذات فعالية عالية .	.956
	.5	للمجلس حق الدخول إلى قواعد بيانات موحدة للجهات الشريكة في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.	.900
المراقبة والمتابعة	.1	المجلس المحلي يتبنى مخرجات عملية المراقبة والمتابعة في تعديل الخطط.	.927

المحور	تسلسل	الفقرة	درجة التشبع
	.2	يتبنى المجلس عملية تقييم ومتابعة لكل المراحل المتعلقة بالحد من المخاطر.	.921
	.3	وجود معايير واضحة للتقييم تساعد مخرجات إدارة المخاطر في المجلس المحلي.	.870
	.4	يؤخذ بعين الاعتبار الخطوات التصحيحية في مراحل المراقبة في حالة وجود خلل.	.921
	.5	التركيز على عدم وجود ضغوط خارجية تأثير على مراقبة خطوات إدارة المخاطر.	.816

- حجم العينة = 30.

ووفقاً للنتائج في الجدول (3.8)، فإن نتائج إختبار التحليل العاملي Factor Analysis لجميع فقرات الاستبانة وعددها (58) جاءت بنتيجة عالية جدا تزيد عن (0.80) وبالتالي يمكن القول بأن جميع فقرات الاستبانة دالة احصائياً وتتمتع بدرجة عالية من التشبع، وأنها متسقة مع المجال الذي تنتمي إليه، وتتشارك معاً في قياس ما وضعت لأجله في الدراسة.

3.7 ثبات الأداة

لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة قام الباحث باحتساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا (Cronbach Alpha)، والجدول (3.9) التالي يبين ذلك:

جدول 3.9: معامل كرونباخ ألفا لمحاور الاستبانة

البيان	العينة	عدد الفقرات	قيمة Alpha
ثبات أداة الدراسة	30	58	0.878

وفقاً للجدول (3.9) فإن قيمة الثبات لأداة الدراسة بكافة فقراتها كانت (0.878) وبالتالي فإن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وهذا يعني الثقة بنتائجها بمقدار قيمة الثبات لها.

وفيما يتعلق بثبات المحاور الخاصة بالجاهزية وبإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في أداة الدراسة، فقد تم احتساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) لها، والجدول (3.10) التالي يبين ذلك:

جدول 3.10: معامل كرونباخ ألفا لمحوري الجاهزية وإدارة المخاطر

البيان	العينة	عدد الفقرات	قيمة Alpha
ثبات فقرات محور الجاهزية	30	33	0.872
ثبات فقرات محور إدارة المخاطر		25	0.661

وفقاً للجدول (3.10) فإن قيمة ثبات أداة الدراسة لمحور الجاهزية بكافة فقراته كانت (0.872) وهي نسبة عالية وهذا يعني الثقة بنتائجها بمقدار قمية الثبات لها.

أما ما يخص محور إدارة المخاطر، فقد تبين من الجدول (3.10) أن قيمة ثبات أداة الدراسة لذات المحور هي (0.661)، وهي نسبة مقبولة في البحث العلمي.

4 الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

4.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي ترمي إلى التعرف على واقع جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء المجالس المحلية، وللإجابة عن هذا السؤال، استخرج الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى الكلي لكل فقرة ولكل مجال، وقام أيضاً بتبني مفتاح تفسير النتائج للمقياس الخماسي (ليكرت) وذلك من خلال احتساب المدى وطول الفئة التي كانت قيمتها (0.80) وكان مفتاح تفسير النتائج كما هو مبين في الجدول (4.1):

جدول 4.*1*: مفتاح تفسير النتائج

المتوسط الحسابي	التفسير
1 – 1.8	منخفضة جداً
1.81 –2.60	منخفضة
2.61–3.40	متوسطة
3.41–4.20	كبيرة
4.21–5	كبيرة جداً

4.2 نتائج أسئلة الدراسة

نتائج الإجابة على السؤال الرئيس الأول للدراسة: ما مستوى جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء المجالس المحلية؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأول عدة أسئلة فرعية:

1. نتيجة السؤال الفرعي الاول : ما واقع تعزيز ثقافة إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة عن كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة فيما يخص مجال الإيمان والإرادة، كما تم استخراج الدرجة التي تقيس واقع الإيمان والإرادة في الحد من المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4.2):

جدول 4.2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات مجال تعزيز ثقافه إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
1.	أعضاء المجالس المحلية لديهم معرفة بالمخاطر الطبيعية والبيئية.	3.53	1.029	%70.6	كبيرة
2.	إدارة المجلس المحلي تعزز ثقافة الخطر الطبيعي والبيئي لدى العاملين فيها.	3.11	.912	%62.2	متوسطة
3.	إدارة المجالس المحلية عليها دور كبير في نشر ثقافة الخطر الطبيعي والبيئي في المجتمع المحلي.	4.24	.754	%84.8	كبيرة جداً
4.	إدارة المجالس المحلية تدرك مدى تأثير المخاطر الطبيعية والبيئية على المجتمع.	3.96	.822	%79.2	كبيرة
5.	إدارات المجالس المحلية تواكب المؤتمرات الدولية والأقليمية ومخرجاتها في موضوع الحد من المخاطر (الطبيعية والبيئية) إيماناً منهم بأهميتها.	2.80	1.046	%56.0	متوسطة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.6	إدارات المجالس المحلية تواكب المؤتمرات المحلية ومخرجاتها في موضوع الحد من المخاطر (الطبيعية والبيئية) إيماناً منهم بأهميتها.	2.75	1.116	%55.0	متوسطة
الدرجة الكلية لواقع تعزيز ثقافة المخاطر الطبيعية والبيئة		**3.39**	**0.590**	**%67.8**	**متوسطة**

ووفقاً لنتائج الجدول السابق (4.2) فإن واقع تعزيز ثقافة المخاطر الطبيعية والبيئية جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغت الدرجة الكلية لهذا الواقع (67.8%) بمتوسط حسابي بلغ (3.39) وبانحراف معياري (0.590).

ووفقاً لإجابات المبحوثين، نجد بأن أعلى الفقرات استجابة كانت الفقرة رقم (3) التي تنص على " إدارة المجالس المحلية عليها دور كبير في نشر ثقافة الخطر الطبيعي والبيئي في المجتمع المحلي"، حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.24) وبانحراف معياري بلغ (0.754)، حيث بلغت نسبة الاستجابة لهذه الفقرة (84.8%)، فيما جاءت الفترة رقم (2) " إدارة المجلس المحلي تعزز ثقافة الخطر الطبيعي والبيئي لدى العاملين فيها" بدرجة متوسطة بلغت (62.2%) وبمتوسط حسابي بلغ (3.11) وبانحراف معياري (0.912)، بينما كانت الفقرة رقم (6): " إدارات المجالس المحلية تواكب المؤتمرات المحلية ومخرجاتها في موضوع الحد من المخاطر (الطبيعية والبيئية) إيماناً منهم بأهميتها" هي الأقل استجابة حيث بلغت نسبتها (55.0%) بمتوسط حسابي بلغ (2.75) بانحراف معياري بلغ (1.116).

2. نتيجة السؤال الفرعي الثاني : ما واقع قدرة المجالس المحلية على التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة عن كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة فيما يخص مجال التخطيط، كما تم استخراج الدرجة التي تقيس واقع قدرة المجالس المحلية على التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4.2):

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات مجال التخطيط للمخاطر الطبيعية والبيئية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.1	التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية من أولويات المجلس المحلي عند إعداد الخطط .	2.59	.761	%51.8	متوسطة
.2	يشارك أصحاب الاختصاص والادارات ذات العلاقة في التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في المجالس المحلية .	2.54	.773	%50.8	متوسطة
.3	تتسم خطط المجلس المحلي المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والبيئية بالمرونة .	3.14	.925	%62.8	كبيرة
.4	الخطط المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والبيئية تحدث بشكل دوري.	2.72	.973	%54.4	متوسطة
.5	الاستفادة من المخاطر السابقة في عملية التخطيط المستقبلية تؤخذ بعين الاعتبار .	3.13	.998	%62.6	متوسطة
.6	توصيات المؤتمرات الوطنية تكون حاضرة عند إعداد الخطط لإدارة الخطر الطبيعي والبيئي .	2.66	.953	%53.2	متوسطة
الدرجة الكلية لواقع التخطيط		**2.79**	**0.636**	**%55.8**	**متوسطة**

ووفقاً لنتائج الجدول السابق (4.3) فإن واقع التخطيط للمخاطر الطبيعية والبيئية جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغت الدرجة الكلية لهذا الواقع (55.8%) بمتوسط حسابي بلغ (2.79) وبانحراف معياري (0.636).

وفيما يتعلق بأعلى الفقرات استجابة فقد جاءت الفقرة رقم (3): "تتسم خطط المجلس المحلي المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والبيئية بالمرونة"، وذلك بنسبة (62.8%) بمتوسط حسابي بلغ (3.14) وبانحراف معياري (0.925)، فيما كانت الفقرة رقم (6): "توصيات المؤتمرات الوطنية تكون حاضرة عند إعداد الخطط لإدارة الخطر الطبيعي والبيئي" متوسطة من حيث الاستجابة حيث بلغت نسبة الاستجابة عليها (53.2%) بمتوسط حسابي بلغ (2.66) وبانحراف معياري بلغ (0.953)، بينما كانت الفقرة رقم (2): "يشارك

أصحاب الاختصاص والادارات ذات العلاقة في التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في المجالس المحلية" هي الفقرة الأدنى من حيث الاستجابة، حيث بلغت نسبتها (50.8%) بمتوسط حسابي بلغ (2.54) وبانحراف معياري بلغ (0.773).

3. نتيجة السؤال الفرعي الثالث : ما واقع الامكانات البشرية لدى المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة عن كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة بتوافر الإمكانات البشرية، كما تم استخراج الدرجة التي تقيس واقع الإمكانات البشرية لدى المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4.4):

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات مجال الإمكانات البشرية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.1	يؤمن القائمون على المجالس المحلية بضرورة وجود كادر بشري مدرب للحد من المخاطر الطبيعية والبيئية .	4.24	.840	%84.8	كبيرة جداً
.2	يتم إعداد الكوادر بشكل يتلاءم مع الخطط المستقبلية .	2.97	.968	%59.4	متوسطة
.3	الكادر البشري بحاجة لبرنامج تدريبي مستمر حول المخاطر الطبيعية والبيئية .	4.42	.638	%88.4	كبيرة جداً
.4	يوجد في المجالس المحلية متطوعون لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية من ذوي الكفاءة .	2.77	.969	%55.4	متوسطة
.5	يعمل المجلس المحلي على إدارة الكوادر المتطوعة بشكل فعال وفقاً لحالات الخطر.	2.75	.948	%55.0	متوسطة
.6	هناك اهتمام بالوصف الوظيفي عند اختيار الكوادر البشرية.	2.46	.827	%49.2	منخفضة
.7	هناك اهتمام بالتوصيف الوظيفي عند اختيار الكوادر البشرية.	2.45	.812	%49.0	منخفضة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.8	تقوم الموارد البشـرية بأجراء محاكاة لكوارث طبيعية وبيئية محتملة.	3.18	.939	%63.6	متوسطة
الدرجة الكلية لواقع الإمكانات البشرية		**3.49**	**0.508**	**%69.8**	**كبيرة**

ووفقـاً لنتـائج الجـدول السـابق (4.4) فـإن واقـع الإمكانـات البشـرية المتاحـة لـدى المجـالس المحليـة لإدارة المخـاطر الطبيعيـة والبيئيـة جـاء بـأدنى مسـتويات الدرجـة الكبيـرة، بمعنـى أنهـا لا تبتعـد كثيـراً عـن كونهـا متوسـطة، حيـث بلغـت الدرجـة الكليـة لهـذا الواقـع (69.8%) بمتوسـط حسابي بلغ (3.49) وبانحراف معياري (0.508).

ولاحقـاً للنتـائج فـي الجـدول السـابق، نجـد بـأن أعلـى الفقـرات اسـتجابة كانـت الفقـرة (3): "الكـادر البشـري بحاجـة لبرنـامج تـدريبي مسـتمر حـول المخـاطر الطبيعيـة والبيئيـة"، حيـث بلغـت نسـبة الاسـتجابة علـى هـذه الفقـرة (88.4%) بمتوسـط حسـابي بلـغ (4.42) وبـانحراف معيـاري (0.638)، فيمـا كانـت الفقـرة رقـم (2): "يـتم إعـداد الكـوادر بشـكل يـتلاءم مـع الخطـط المسـتقبلية" متوسـطة مـن حيـث نسـبة الاسـتجابة حيـث بلغـت نسـبة الاسـتجابة عليهـا (59.4%) بمتوسـط حسـابي بلـغ (2.97) وبـانحراف معيـاري بلـغ (0.968)، بينمـا كانـت الفقـرة رقـم (7) :"هنـاك اهتمـام بالتوصـيف الـوظيفي عنـد اختيـار الكـوادر البشـرية"، هـي أقـل الفقـرات مـن حيـث نسـبة الاسـتجابة حيـث بلغـت نسـبة الاسـتجابة لهـذه الفقـرة (49.0%) بمتوسط حسابي بلغ (2.45) وبانحراف معياري بلغ (0.812).

4. نتيجـة السـؤال الفرعـي الرابـع : مـا واقـع الامكانـات الماديـة لـدى المجـالس المحليـة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية؟

للإجابـة عـن هـذا السـؤال، تـم حسـاب المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة لاسـتجابات مجتمـع الدراسـة عـن كـل فقـرة مـن فقـرات الاسـتبانة الخاصـة بواقـع الإمكانـات الماديـة لـدى المجـالس المحليـة لإدارة المخـاطر الطبيعيـة والبيئيـة، كمـا تـم اسـتخراج الدرجـة التـي تقـيس واقـع الإمكانـات الماديـة لـدى المجـالس المحليـة لإدارة المخـاطر الطبيعيـة، وكانـت النتـائج كمـا فـي الجدول رقم (4.5):

جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات مجال الإمكانات المادية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.1	الملابس الخاصة بالأفراد لمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية تلبي الاحتياج.	1.51	.571	%30.2	منخفضة جداً
.2	المجالس المحلية بحاجة إلى زيادة في المنح والمساعدات لمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية .	4.61	.549	%92.2	كبيرة جداً
.3	محدودية المنح والمساعدات المادية المقدمة من المتبرعين على المستوى المحلي والدولي في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.	4.54	.723	%90.8	كبيرة جداً
.4	يتلقى المجلس المنح والمساعدات من الجهات الحكومية في مجال إدارة الخطر الطبيعي والبيئي .	3.38	.863	%67.6	متوسطة
.5	تعمل المجالس لزيادة الدعم المالي المقدم من الجهات المختلفة لمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية .	3.37	.855	%67.4	متوسطة
.6	المجالس بحاجة لمعدات خاصة للكشف عن المخاطر الطبيعية والبيئية (أجهزة إنذار مبكر) .	4.30	.695	%86.0	كبيرة جداً
.7	يستخدم التمويل المقدم من الجهات المختلفة في شراء المعدات اللازمة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية .	2.43	.911	%48.6	منخفضة
الدرجة الكلية لواقع الإمكانات المادية		**3.44**	**0.372**	**%68.8**	**كبيرة**

ووفقاً لنتائج الجدول السابق (4.5) فإن واقع الإمكانات المادية المتاحة لدى المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية جاء بأدنى مستويات الدرجة الكبيرة، بمعنى أنها لا تبتعد كثيراً عن كونها متوسطة، حيث بلغت الدرجة الكلية لهذا الواقع (68.8%) بمتوسط حسابي بلغ (3.44) وبانحراف معياري (0.372).

جاءت الفقرة رقم (2): "المجالس المحلية بحاجة إلى زيادة في المنح والمساعدات لمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية" كأعلى فقرة من حيث نسبة الاستجابة، حيث بلغت النسبة

المئوية لاستجابة المبحوثين عليها (92.2%) بمتوسط حسابي بلغ (4.61) وبانحراف معياري بلغ (0.549)، بينما كانت الفقرة رقم (4) : "يتلقى المجلس المنح والمساعدات من الجهات الحكومية في مجال إدارة الخطر الطبيعي والبيئي" بدرجة متوسطة بلغت (67.6%) بمتوسط حسابي بلغ (3.38) وبانحراف معياري بلغ (0.863)، فيما كانت اقل الفقرات استجابة هي الفقرة رقم (1): "الملابس الخاصة بالأفراد لمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية تلبي الاحتياج"، والتي جاءت بنسبة (30.2%) بمتوسط حسابي بلغ (1.51) وبانحراف معياري بلغ (0.571).

5. ما مستوى التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الشريكة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية ؟؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة عن كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة بمستوى التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الشريكة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية، كما تم استخراج الدرجة التي تقيس مستوى التنسيق والتشبيك، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4.6):

جدول 4.6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات مجال التنسيق والتشبيك لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.1	يتشارك المجلس المحلي والجهات ذات الشراكة في وضع الخطط الخاصة لمكافحة المخاطر الطبيعية والبيئية .	3.30	.885	%66.0	متوسطة
.2	يتفق المجلس والجهات الشريكة في وضع أهداف مشتركة في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية .	3.63	.771	%72.6	كبيرة
.3	تتشارك المجالس ومؤسسات أخرى في وضع برامج تدريبية مختلفة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية .	3.27	.878	%65.4	متوسطة
.4	شبكة الاتصالات المستخدمة مع المؤسسات الشريكة في مجال المخاطر الطبيعية والبيئية هي شبكة ذات فعالية عالية .	2.52	.872	%50.4	منخفضة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.5	للمجلس حق الدخول إلى قواعد بيانات موحدة للجهات الشريكة في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.	2.85	.949	%57.0	متوسطة
الدرجة الكلية لواقع الإمكانات المادية		**3.11**	**0.428**	**%62.2**	**متوسطة**

ووفقاً لنتائج الجدول السابق (4.6) فإن مستوى التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الشريكة في جاهزية المجالس المحلية يأتي بمستوى متوسط، حيث بلغت الدرجة الكلية لهذا المستوى (62.2%) بمتوسط حسابي بلغ (3.11) وبانحراف معياري (0.428).

ولاحقاً لنتائج الجدول (4.6)، نجد بأن أعلى الفقرات استجابة حول مستوى التنسيق والتشبيك كانت الفقرة رقم (2): "يتفق المجلس والجهات الشريكة في وضع أهداف مشتركة في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية" حيث بلغت نسبة الاستجابة لهذه الفقرة (72.6%) بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وبانحراف معياري قيمته (0.771)، فيما كانت الفقرة رقم (3): "تتشارك المجالس ومؤسسات أخرى في وضع برامج تدريبية مختلفة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية" متوسطة من حيث درجة الاستجابة، حيث بلغت نسبة الاستجابة لهذه الفقرة (65.4%) بمتوسط حسابي بلغ (3.27) وبانحراف معياري بلغ (0.878)، بينما كانت الفقرة رقم (4) " شبكة الاتصالات المستخدمة مع المؤسسات الشريكة في مجال المخاطر الطبيعية والبيئية هي شبكة ذات فعالية عالية" هي أقل الفقرات استجابة بنسبة بلغت (50.4%) وبمتوسط حسابي بلغ (2.52) وانحراف معياري بلغ (0.872).

ووفقاً للنتائج السابقة، يمكن الإجابة على السؤال الرئيس الأول للدراسة، والذي ينص على:

إجابة السؤال الرئيس الأول: ما مستوى جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء المجالس المحلية؟

للإجابة على هذا السؤال، فإن الجدول التالي يحتوي على عرض للدرجة الكلية لكل مجال من مجالات الجاهزية في المجالس المحلية، إضافة إلى أن الباحث قام باحتساب الدرجة الكلية لكافة هذه المجالات وكانت النتائج كما يلي:

جدول 4.7 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الجاهزية للمجالس المحلية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.1	الدرجة الكلية لواقع تعزيز ثقافة المخاطر الطبيعية والبيئة	3.39	0.590	%67.8	متوسطة
.2	الدرجة الكلية لواقع التخطيط	2.79	0.636	%55.8	متوسطة
.3	الدرجة الكلية لواقع الإمكانات البشرية	3.49	0.508	%69.8	كبيرة
.4	الدرجة الكلية لواقع الإمكانات المادية	3.44	0.372	%68.8	كبيرة
.5	الدرجة الكلية لواقع التنسيق والتشبيك	3.11	0.428	%62.2	متوسطة
الدرجة الكلية لمستوى الجاهزية		**3.19**	**0.282**	**%63.8**	**متوسطة**

ووفقاً للجدول السابق (4.7)، فإن درجة الجاهزية في المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية جاءت بنسبة كلية بلغت (63.8%).

ونجد بأن أعلى مقومات الجاهزية لدى المجالس المحلية كانت الإمكانات البشرية والتي جاءت بنسبة (69.8%) فيما كان واقع تعزيز ثقافة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى هذه المجالس بدرجة متوسطة مقارنة ببقية المقومات حيث بلغت نسبته (67.8%)، بينما كان التخطيط هو أقل هذه المقومات نسبة في مستوى الجاهزية، حيث بلغت نسبته المئوية (55.8%).

الأمر الذي يدعو الباحث إلى التوصية بمعالجة المجالات التي تعاني من قصور وضعف، وذلك للوصول إلى مستوى أعلى من الجاهزية لدى هذه المجالس المحلية لتكون قادرة على إدارة المخاطر البيئية والطبيعية التي قد تكون مهددة.

نتائج الإجابة على السؤال الرئيس الثاني للدراسة: ما مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء المجالس المحلية؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأول عدة أسئلة فرعية وكانت إجاباتها على النحو التالي:

1. ما مدى قدرة المجالس المحلية على جمع المعلومات حول الأخطار الطبيعية والبيئية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة عن كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة بمستوى القدرة على جمع المعلومات لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية، كما تم استخراج الدرجة التي تقيس مستوى هذه العملية، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4.8):

جدول 4.8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات جمع المعلومات لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.1	البيانات التي تستخدم في عملية التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية تؤخذ من مصادر موثوقة دقيقة (جامعات، مراكز مختصة، جهات حكومية ....الخ) .	3.06	.910	%61.2	متوسطة
.2	يتم الاستفادة من خبرات أصحاب الاختصاص في عملية جمع المعلومات الخاصة بالأخطار الطبيعية والبيئية .	2.43	.855	%48.6	منخفضة
.3	يتضمن سجل تحليل الخطر الطبيعي والبيئي المعلومات الأساسية الخاصة بالخطر.	3.26	.874	%65.2	متوسطة
.4	يتم تبادل المعلومات بين جميع الإدارات المختصة حول الأخطار الطبيعية والبيئية.	2.53	.813	%50.6	منخفضة
.5	يوجد تحديث دوري للمعلومات الخاصة بالأخطار الطبيعية والبيئية .	2.45	.978	%49.0	منخفضة
.6	يهتم قسم المعلومات بإنشاء سجل خاص لكل خطر من الأخطار الطبيعية والبيئية.	2.23	.680	%44.6	منخفضة
الدرجة الكلية لمستوى القدرة على جمع المعلومات		**2.66**	**0.559**	**%53.2**	**متوسطة**

ووفقاً لنتائج الجدول السابق (4.8) فإن مستوى القدرة على جمع المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغت النسبة

المئوية لهذه الدرجة (53.2%) بمتوسط حسابي قدره (2.66) وبانحراف معياري (0.559).

وبالنسبة لأكثر الفقرات استجابة، نجد أن الفقرة رقم (3): "يتضمن سجل تحليل الخطر الطبيعي والبيئي المعلومات الأساسية الخاصة بالخطر"، كانت أعلى هذه الفقرات، حيث بلغت نسبتها (65.2%) بمتوسط حسابي بلغ (3.26) وانحراف معياري (0.874)، فيما جاءت الفقرة رقم (4) " يتم تبادل المعلومات بين جميع الإدارات المختصة حول الأخطار الطبيعية والبيئية"، متوسطة من حيث الاستجابة وذلك بنسبة مئوية بلغت (50.6%)، بمتوسط حسابي بلغ (2.53) وانحراف معياري بلغ (0.813)، بينما كانت أقل هذه الفقرات استجابة هي الفقرة رقم (6): "يهتم قسم المعلومات بإنشاء سجل خاص لكل خطر من الأخطار الطبيعية والبيئية"، والذي كانت نسبة الاستجابة له (44.6%) بمتوسط حسابي بلغ (2.23) وانحراف معياري بلغ (0.680).

2. ما قدرة المجالس المحلية على تحليل المخاطر البيئية والطبيعية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة عن كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة بمستوى القدرة على جمع تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية، كما تم استخراج الدرجة التي تقيس مستوى هذه العملية، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4.9):

جدول 4.9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات القدرة على تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.1	عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية في المجلس المحلي تكون وفقاً لأساليب علمية حديثة.	2.20	.862	%44.0	منخفضة
.2	في عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية يمكن للمجلس الاستفادة من خبرات أصحاب الاختصاص في المجتمع.	3.41	.988	%68.2	كبيرة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.3	من المهم وجود سجل تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية يحتوي على المعلومات الأساسية والتفصيلية حول المخاطر.	4.23	.655	%84.6	كبيرة جداً
.4	من الضروري إجراء تحديثات دائمة ومستمرة على عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية.	4.31	.605	%86.2	كبيرة جداً
.5	القائمون على المجالس المحلية يقومون بمتابعة وتقييم عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية.	2.77	.907	%55.4	متوسطة
الدرجة الكلية لمستوى القدرة على تحليل المخاطر		**3.38**	**0.438**	**%67.6**	**متوسطة**

ووفقاً لنتائج الجدول السابق (4.9) فإن مستوى القدرة تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغت النسبة المئوية لهذه الدرجة (67.6%) بمتوسط حسابي قدره (3.38) وبانحراف معياري (0.438).

وفيما يتعلق بدرجة الاستجابة على الفقرات السابقة، نجد بأن أعلى هذه الفقرات كانت الفقرة رقم (4): "من الضروري إجراء تحديثات دائمة ومستمرة على عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية" حيث بلغت درجة الاستجابة لهذه الفقرة (86.2%) بمتوسط حسابي (4.31) وبانحراف معياري (0.605)، بينما جاءت الفقرة رقم (2) :" في عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية يمكن للمجلس الاستفادة من خبرات أصحاب الاختصاص في المجتمع" متوسطة من حيث الاستجابة بنسبة بلغت (68.2%) ومتوسط حسابي بلغ (3.41) وانحراف معياري بلغ (0.988)، بينما جاءت الفقرة رقم (1):" عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية في المجلس المحلي تكون وفقاً لأساليب علمية حديثة"، هي أقل الفقرات استجابة حيث بلغت نسبتها (44.0%) وبمتوسط حسابي (2.20) وانحراف معياري قيمته (0.862).

3. ما درجة تقييم المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة عن كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة بدرجة تقييم المخاطر الطبيعية والبيئية، كما تم استخراج الدرجة التي تقيس مستوى هذه العملية، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4.10):

جدول 4.*10*: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات تقييم المخاطر الطبيعية والبيئية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.1	في عملية التقييم للمخاطر الطبيعية والبيئية يؤخذ بعين الاعتبار تقسيم الخطر لمستويات بناء على نسبة احتمالية الحدوث وقوة التأثير على المجتمع.	3.27	.885	%65.4	متوسطة
.2	يتم الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص من المجتمع في عملية تقييم المخاطر.	3.19	.975	%63.8	متوسطة
.3	المجالس المحلية توجه جهودها نحو المخاطر الطبيعية والبيئية ذات الأثر الأعلى واحتمال الحدوث الأكبر.	3.66	.907	%73.2	كبيرة
.4	استمرار التحديث لعملية تقييم المخاطر ضرورة لا بد من تحقيقها.	4.07	.591	%81.4	كبيرة
.5	المراقبة والمتابعة لعملية تقييم المخاطر مهمة أساسية لنجاح العملية.	4.18	.589	%83.6	كبيرة
الدرجة الكلية لمستوى القدرة على تقييم المخاطر		**3.67**	**0.386**	**%73.4**	**كبيرة**

ووفقاً لنتائج الجدول السابق (4.10) فإن مستوى القدرة تقييم المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية كانت بدرجة كبيرة، حيث بلغت النسبة المئوية لهذه الدرجة (73.4%) بمتوسط حسابي قدره (3.67) وبانحراف معياري (0.386).

وبالنسبة لأكثر الفقرات استجابة وفقاً لإجابات المبحوثين، نجد أن الفقرة رقم (5): "المراقبة والمتابعة لعملية تقييم المخاطر مهمة أساسية لنجاح العملية" كانت أعلى هذه الفقرات استجابة بنسبة بلغت (83.6%) ومتوسط حسابي بلغ (4.18) وانحراف معياري (0.589)، بينما جاءت الفقرة رقم (3) :" المجالس المحلية توجه جهودها نحو المخاطر الطبيعية والبيئية ذات الأثر الأعلى واحتمال الحدوث الأكبر" متوسطة من حيث الاستجابة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.66) بانحراف معياري بلغ (0.907)، ونجد بأن أقل الفقرات استجابة كانت الفقرة رقم (2): "يتم الاستعانة بذوي

الخبرة والاختصاص من المجتمع في عملية تقييم المخاطر" حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.19) وبانحراف معياري بلغ (0.975).

4. ما درجة التحكم بالمخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة عن كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة بالتحكم بالمخاطر الطبيعية والبيئية، كما تم استخراج الدرجة التي تقيس مستوى هذه العملية، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4.11):

جدول 4.*11*: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات التحكم بالمخاطر الطبيعية والبيئية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.1	التحكم في المخاطر المحتملة مضبوط بسياسات محددة مسبقاً.	2.35	.935	%47.0	منخفضة
.2	إجراء دراسات متخصصة في تحديد البدائل المتاحة لمواجهة الخطر الطبيعي والبيئي (منع الخطر، تحمل الخطر، ابعاد الخطر) شيء ضروري.	3.94	1.020	%78.8	كبيرة
.3	اتخاذ القرار الأنسب في مواجهة الأخطار الطبيعية والبيئية يكون بالاعتماد على خطط ومعطيات دقيقة.	3.03	.981	%60.6	متوسطة
.4	من أولويات المجلس المحلي إعداد الخطط والخطط البديلة في حالات التحكم بالمخاطر الطبيعية والبيئية.	3.14	.860	%62.8	متوسطة
.5	المراقبة والمتابعة جزء رئيسي من مهمة التحكم في المخاطر .	3.69	.851	%73.8	كبيرة
الدرجة الكلية لمستوى القدرة على التحكم المخاطر		**3.22**	**0.421**	**%64.4**	**متوسطة**

ووفقاً لنتائج الجدول السابق (4.11) فإن مستوى القدرة على التحكم بالمخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغت النسبة المئوية لهذه الدرجة (64.4%) بمتوسط حسابي قدره (3.22) وبانحراف معياري (0.421).

ونجد وفقاً للنتائج السابقة، بأن أعلى الفقرات استجابة كانت الفقرة رقم (2):" إجراء دراسات متخصصة في تحديد البدائل المتاحة لمواجهة الخطر الطبيعي والبيئي (منع الخطر، تحمل الخطر، ابعاد الخطر) شيء ضروري" حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.94) بانحراف معياري بلغ (1.020)، بينما جاءت الفقرة رقم (4):" من أولويات المجلس المحلي إعداد الخطط والخطط البديلة في حالات التحكم بالمخاطر الطبيعية والبيئية" متوسطة من حيث الاستجابة حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.14) بانحراف معياري (0.860)، بينما كانت الفقرة رقم (1) هي اقل الفقرات استجابة حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.35) بانحراف معياري بلغ (0.935).

5. ما مستوى المراقبة والمتابعة لدى المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة عن كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة بالمراقبة والمتابعة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية، كما تم استخراج الدرجة التي تقيس مستوى هذه العملية، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4.12):

جدول 4.12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات المراقبة والمتابعة الطبيعية والبيئية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.1	المجلس المحلي يتبنى مخرجات عملية المراقبة والمتابعة في تعديل الخطط.	2.54	.812	%50.8	منخفضة
.2	يتبنى المجلس عملية تقييم ومتابعة لكل المراحل المتعلقة بالحد من المخاطر.	2.75	.962	%55.0	متوسطة
.3	وجود معايير واضحة للتقييم تساعد مخرجات إدارة المخاطر في المجلس المحلي.	3.65	.776	%73.0	كبيرة
.4	يؤخذ بعين الاعتبار الخطوات التصحيحية في مراحل المراقبة في حالة وجود خلل.	3.01	.972	%60.2	متوسطة
.5	التركيز على عدم وجود ضغوط خارجية تأثير على مراقبة خطوات إدارة المخاطر.	2.82	.877	%56.4	متوسطة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
الدرجة الكلية لمستوى المراقبة والمتابعة		**2.95**	**0.535**	**%59.0**	**متوسطة**

ووفقاً لنتائج الجدول السابق (4.12) فإن مستوى المراقبة والمتابعة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغت النسبة المئوية لهذه الدرجة (59.0%) بمتوسط حسابي قدره (2.95) وبانحراف معياري (0.535).

وكانت أعلى الفقرات استجابة مما سبق، الفقرة رقم (3): " وجود معايير واضحة للتقييم تساعد مخرجات إدارة المخاطر في المجلس المحلي"، حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.65) وبانحراف معياري (0.776)، بينما كانت الفقرة رقم (5):" التركيز على عدم وجود ضغوط خارجية تأثير على مراقبة خطوات إدارة المخاطر"، متوسطة من حيث الاستجابة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.82) وبانحراف معياري (0.877)، بينما كانت أقل الفقرات استجابة هي الفقرة رقم (1): " المجلس المحلي يتبنى مخرجات عملية المراقبة والمتابعة في تعديل الخطط"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.54) وبانحراف معياري بلغ (0.812).

إجابة السؤال الرئيس الثاني: ما مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء المجالس المحلية؟

للإجابة على هذا السؤال، فإن الجدول التالي يحتوي على عرض للدرجة الكلية لكل مجال من مجالات إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في المجالس المحلية، إضافة إلى أن الباحث قام باحتساب الدرجة الكلية لكافة هذه المجالات وكانت النتائج كما يلي:

جدول 4.13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية.

الفقرة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.1	الدرجة الكلية لمستوى القدرة على جمع المعلومات	2.66	0.559	%53.2	متوسطة
.2	الدرجة الكلية لمستوى القدرة على تحليل المخاطر	3.38	0.438	%67.6	متوسطة
.3	الدرجة الكلية لمستوى القدرة على تقييم المخاطر	3.67	0.386	%73.4	كبيرة

الفقرة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة	تقدير الاستجابة
.4	الدرجة الكلية لمستوى القدرة على التحكم المخاطر	3.22	0.421	%64.4	متوسطة
.5	الدرجة الكلية لمستوى المراقبة والمتابعة	2.95	0.535	%59.0	متوسطة
الدرجة الكلية لمستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية		**3.15**	**0.294**	**%63.0**	**متوسطة**

ووفقاً للجدول السابق (4.13)، فإن مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في المجالس المحلية جاء متوسطاً، بنسبة كلية بلغت (63.0%)، الأمر الذي يدعو الباحث إلى التوصية بمعالجة المجالات التي تعاني من قصور وضعف، وذلك للوصول إلى مستوى أعلى من مستويات إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى هذه المجالس المحلية.

ومما سبق، يجد الباحث بأن أعلى المقومات لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية كان تقييم المخاطر، حيث بلغت النسبة الإجمالية لهذا المجال (73.4%)، بينما كان مجال التحكم في المخاطر بنسبة متوسطة بلغت (64.4%)، فيما كان مستوى القدرة على جمع المعلومات في أدنى درجات النسبة المتوسطة، حيث بلغت النسبة المئوية له (53.2%).

نتائج الإجابة على السؤال الرئيس الثالث للدراسة: هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول واقع جاهزية المجالس المحلية في منطقة الأغوار تعزى للخصائص الديمغرافية (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المشاركة في التخطيط للحد من خطر محتمل، تصنيف المجلس المحلي)؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. **هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول واقع جاهزية المجالس المحلية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير الفئة العمرية ؟**

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي One Way Analysis Of Variance وكانت النتائج كما في الجدول (4.14):

جدول 4.14: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في درجة جاهزية المجالس المحلية وفقاً لمتغير الفئة العمرية

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
درجة الجاهزية	بين المجموعات	3	0.057	0.019	0.236	0.871
	داخل المجموعات	158	12.756	0.081		
المجموع		**161**	**12.814**			

ومن الجدول السابق (4.14)، ووفقاً للنتائج يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع جاهزة المجالس المحلية في إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير الفئة العمرية.

2. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول واقع جاهزية المجالس المحلية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي One Way Analysis Of Variance وكانت النتائج كما في الجدول (4.15):

جدول 4.15: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في درجة جاهزية المجالس المحلية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
درجة الجاهزية	بين المجموعات	2	0.009	0.005	0.058	0.944
	داخل المجموعات	159	12.80	0.081		
المجموع		**161**	**12.814**			

ومن الجدول السابق (4.15)، ووفقاً للنتائج يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع جاهزة المجالس المحلية في إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3. هـل هنـاك فـروق ذات دلالـة احصـائية فـي اسـتجابات المبحـوثين حـول واقـع جاهزيـة المجالس المحلية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير سنوات الخبرة ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي One Way Analysis Of Variance وكانت النتائج كما في الجدول (4.16):

جدول 4.16: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في درجة جاهزية المجالس المحلية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
درجة الجاهزية	بين المجموعات	3	0.262	0.087	1.101	0.351
	داخل المجموعات	158	12.551	0.079		
المجموع		**161**	**12.814**			

ومـن الجـدول السـابق (4.16)، ووفقـاً للنتـائج يمكـن القـول بعـدم وجـود فـروق ذات دلالـة إحصائية حول واقع جاهزة المجالس المحلية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

4. هل هناك فروق ذات دلالة احصـائية في اسـتجابات المبحوثين حول واقع جاهزية المجالس المحلية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير المشـــاركة في التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية ؟

للتحقق من صحة الفرضية السابقة استخدم الباحث اختبار T للعينات المستقلة Independent Sample T-test وكانت النتائج كما هو واضح في الجدول (4.17):

جدول 4.17: نتائج اختبار *T* للعينات المستقلة لقياس فروق واقع جاهزية المجالس المحلية وفقاً لمتغير المشاركة في التخطيط

الأبعاد	المشاركة في التخطيط	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	الدلالة الإحصائية
مستوى الجاهزية	نعم	35	3.21	0.327	160	0.471	0.638
	لا	127	3.18	0.269			

ومـن الجـدول السـابق (4.17)، ووفقـاً للنتـائج يمكـن القـول بعـدم وجـود فـروق ذات دلالـة إحصـائية حـول واقـع جـاهزة المجـالس المحليـة فـي منطقـة الأغـوار تعـزى لمتغيـر المشـاركة فـي التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.

5. هـل هنـاك فـروق ذات دلالـة احصـائية فـي اسـتجابات المبحـوثين حـول واقـع جاهزيـة المجالس المحلية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير تصنيف المجلس المحلي ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي One Way Analysis Of Variance وكانت النتائج كما في الجدول (4.18):

جدول 4.18: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في درجة جاهزية المجالس المحلية وفقاً لمتغير تصنيف المجلس المحلي

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
درجة الجاهزية	بين المجموعات	1	0.018	0.018	0.222	0.638
	داخل المجموعات	160	12.796	0.080		
المجموع		**161**	**12.814**			

ومـن الجـدول السـابق (4.18)، ووفقـاً للنتـائج يمكـن القـول بعـدم وجـود فـروق ذات دلالـة إحصـائية حـول واقـع جـاهزة المجـالس المحليـة فـي إدارة المخـاطر الطبيعيـة والبيئيـة فـي منطقـة الأغوار تعزى لمتغير تصنيف المجلس المحلي.

ومما سـبق من نتائج، فإن الإجابة على السـؤال الرئيس الثالث للدراسـة كان سـلبياً، حيث أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في في استجابات المبحوثين حول واقع جاهزية المجالس المحلية في منطقة الأغوار لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية تعزى للخصـائص الديمغرافية (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المشاركة في التخطيط للحد من خطر محتمل، وتصنيف المجلس المحلي)؟

ويعزي الباحث عدم وجود هذه الفروق، إلى ابتعاد منطقة الدراسـة جغرافياً عن مركز صـنع القرار في السـلطات الحكومية، إضـافة إلى وقوع هذه المجالس المحلية في المناطق المصـنفة (C)، مما يعني وجود عوامل سـياسـية واقتصـادية أخرى لم تأخذها الدراسـة بعين الاعتبار، كما يمكن القول بأن هذه المجالس المحلية هي تابعة في التخطيط وليسـت مشـاركة فعلياً فيه حتى وإن شـارك جزء من عينة

الدراسة في دورات تدريبية خاصة بالتخطيط لإدارة المخاطرة، كما ويمكن أن يعزي الباحث عدم وجود هذه الفروق بما خلص إليه من نتائج الإجابة على أسئلة الدراسة السابقة، عدم وجود المستوى الكبير والعالي للجاهزية، وعدم الاستفراد في قرار توفير الإمكانات المادية والبشرية لدى هذه المجالس مما يعكس حالة الإحباط لدى مجتمع الدراسة حول الموضوع نتيجة لعدم وجود الاهتمام الكافي من قبل مؤسسات الدولة إضافة إلى الاهتمام الخجول من مؤسسات المجتمع المدني.

السؤال الرئيس الرابع: هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار تعزى للخصائص الديمغرافية (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المشاركة في التخطيط للحد من خطر محتمل، وتصنيف المجلس المحلي)؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير الفئة العمرية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي One Way Analysis Of Variance وكانت النتائج كما في الجدول (4.19):

جدول 4.*19*: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية وفقاً لمتغير الفئة العمرية

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية	بين المجموعات	3	.115	0.038	0.434	0.729
	داخل المجموعات	158	13.892	0.088		
المجموع		**161**	**14.007**			

ومن الجدول السابق (4.19)، ووفقاً للنتائج يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير الفئة العمرية.

2. هـل هنـاك فـروق ذات دلالـة احصـائية فـي اسـتجابات المبحـوثين حـول مسـتوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير المؤهل العلمي ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي One Way Analysis Of Variance وكانت النتائج كما في الجدول (4.20):

جدول 4.*20*: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية	بين المجموعات	2	0.246	0.123	1.142	0.244
	داخل المجموعات	159	13.760	0.087		
المجموع		**161**	**14.007**			

ومـن الجـدول السـابق (4.20)، ووفقـاً للنتـائج يمكـن القـول بعـدم وجـود فـروق ذات دلالـة إحصـائية حـول مسـتوى إدارة المخـاطر الطبيعيـة والبيئيـة فـي منطقـة الأغـوار تعـزى لمتغيـر المؤهل العلمي.

3. هـل هنـاك فـروق ذات دلالـة احصـائية فـي اسـتجابات المبحـوثين حـول مسـتوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير سنوات الخبرة ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي One Way Analysis Of Variance وكانت النتائج كما في الجدول (4.16):

جدول 4.*21*: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية	بين المجموعات	3	0.430	0.143	1.668	0.176
	داخل المجموعات	158	13.577	0.086		

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المجموع		161	14.007			

ومن الجدول السابق (4.21)، ووفقاً للنتائج يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

4. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير المشاركة في التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية ؟

للتحقق من صحة الفرضية السابقة استخدم الباحث اختبار T للعينات المستقلة Independent Sample T-test وكانت النتائج كما هو واضح في الجدول (4.17):

جدول 4.22: نتائج اختبار *T* للعينات المستقلة لقياس فروق مستوى إدارة المخاطر الطبيعية وفقاً لمتغير المشاركة في التخطيط

الأبعاد	المشاركة في التخطيط	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	الدلالة الإحصائية
مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية	نعم	35	3.16	0.379	160	0.124	0.902
	لا	127	3.15	0.268			

ومن الجدول السابق (4.22)، ووفقاً للنتائج يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير المشاركة في التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.

5. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول واقع جاهزية المجالس المحلية في منطقة الأغوار لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية تعزى لمتغير تصنيف المجلس المحلي ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي One Way Analysis Of Variance وكانت النتائج كما في الجدول (4.18):

جدول 4.23 : نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس فروق مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية وفقاً لمتغير تصنيف المجلس المحلي

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية	بين المجموعات	1	0.002	0.002	0.023	0.881
	داخل المجموعات	160	14.008	0.088		
المجموع		**161**	**14.007**			

ومن الجدول السابق (4.23)، ووفقاً للنتائج يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار تعزى لمتغير تصنيف المجلس المحلي.

ويعزو الباحث عدم وجود هذه الفروق،إلى الظروف والخبرات المتشابهة إلى حد كبير بين المبحوثين وقد يعود أيضاً إلى معرفتهم البسيطة في هذا الموضوع واخيراً قد تكون الظروف متقاربة من حيث عدم توفير وتوفر الإمكانات التكنولوجية القادرة علمياً على جمع المعلومات حول المخاطر المحتملة حتى في المناطق غير المعزولة، إضافة إلى عدم الاهتمام بإجراء دورات تدريبية حول تحليل وتقييم والتحكم بالمخاطر، إضافة إلى عدم تعامل المؤسسات الحكومية صاحبة القرار في مهام وأعمال المجالس المحلية بجدية واهتمام كبيرين في موضوع إدارة المخاطر، مما انعكس على إجابات المبحوثين المتشابهة.

5 الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

5.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أسئلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها، بالإضافة إلى تحليل نتائج الدراسة ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة إن وجدت، والخروج ببعض التوصيات بالاستناد إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

5.2 ملخص نتائج الدراسة

5.2.1 ملخص النتائج المتعلقة بمجتمع الدراسة:

- كان العدد الكلي لمجتمع الدراسة (175) عضواً من أعضاء المجالس المحلية في منطقة الأغوار الفلسطينية، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أعضاء مجتمع الدراسة وتم استرداد (162) استبانة قابلة للتحليل، وبذلك تكون نسبة الاستعادة (92.5%).
- أشارت النتائج إلى أن الأعضاء في المرحلة العمرية (أقل من 30 عام) كانت نسبتهم الأعلى، حيث بلغت هذه النسبة (46.9%) فيما كانت النسبة الأقل لمن هم في الفئة العمرية (40 سنة وأقل من 50) بنسبة مئوية بلغت (1.9%).

- أشـــارت النتائج فيما يتعلق بالمؤهل العلمي لمجتمع الدراســـة، أن النســـبة الأعلى كانت لمن يحملون مؤهل (بكالوريوس) حيث بلغت نســـبتهم (50.0%) فيما كانت النســـبة الأقل لمن يحملون مؤهلات (دراسات عليا) بنسبة مئوية (7.4)، بينما كان حملة شهادات (دبلوم فأقل) بنسبة (42.6%).
- فيما يتعلق بسنوات الخبرة، أشارت النتائج إلى أن النسبة الأكبر كانت لمن يملكون (أقل من 5 ســنوات) خبرة، حيث بلغت هذه النســبة (39.5%) فيما جاءت نســبة من يمتلكون خبرة (5 سنوات وأقل من 10 سنوات) (32.7%) بينما كانت نسبة من يمتلكون سنوات خبرة (10 وأقل من 15 ســـنة) (23.5%)، فيما كانت النســـبة الأقل لمن يملكون ســـنوات خبرة أعلى من (15سنة) بنسبة مئوية بلغت (4.3%).
- أما فيما يتعلق بالمشـــاركة في التخطيط للحد من خطر محتمل، فقد كانت النســـبة الأكبر في مجتمع الدراسة لمن أجابوا بـ (لا) حيث بلغت هذه النسبة (78.4%) بمعنى أن نسبة كبيرة من مجتمع الدراسة لم يشاركوا في التخطيط، بينما كانت النسبة الأقل لمن أجابوا بـــالموافقة على مشاركتهم بالتخطيط للحد من خطر محتمل وكانوا بنسبة (21.6%).
- بلغت نســـبة الأعضـــاء لمجالس بلدية (21.6%) فيما كانت النســـبة الأكبر بالمشـــاركة في الدراسة لمن هم أعضاء في مجالس قروية، حيث بلغت نسبتهم (78.4%)، ويرى الباحث أن هذه النســـبة طبيعية وواقعية، حيث أن البلديات في المنطقة محدودة ولا تتجاوز (5) بلديات، فيما يرتفع عدد المجالس القروية.

5.2.2 ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

فيما يتعلق السؤال الرئيس الأول للدراسة فقد أظهرت النتائج ما يلي:

- كان واقع تعزيز ثقافة المخاطر الطبيعية والبيئية في المجالس المحلية موضـوع الدراسـة بدرجة متوســـطة، ويمكن القول إن هذه المجالس تتمتع بنســـبة (67.8%) في واقع تعزيزها لثقافة المخاطر الطبيعية والبيئية، ورغم أن هذه الدرجة متوسـطة، إلا أن الباحث يرى ضـرورة العمل على زيادة هذه النسبة من خلال زيادة حملات الوعي والتثقيف وإجراءات مشتركة مع المجتمع المحلي.
- ظهر من النتائج أن قدرة المجالس المحلية على التخطيط كانت بأدنى الدرجات المتوســـطة، حيث كانت بنسبة (55.8%) بمتوسط حسابي (2.79) وانحراف معياري (0.636)، وهو ما يراه الباحث موضع قصور وضعف بحاجة إلى العمل على تعزيزه.

- لوحظ من خلال النتائج أن واقع الإمكانات البشـرية لدى المجالس المحلية كانت بدرجة كبيرة، بلغت نسبتها (69.8%)، إلا أن هذه الدرجة أخفت في مضمونها ضعفاً في مجالات الاهتمام بالوصـف والتوصـيف الوظيفي عند اختيار الكوادر البشـرية، إضـافة إلى وجود ضـعف في الكادر التطوعي لدى المجالس.
- أظهرت النتائج أن واقع الإمكانات المادية لدى هذه المجالس كان بدرجة كبيرة، بلغت نسـبتها (68.8%)، لكنها أيضـا أخفت تفاصـيل ضـعفها من ناحية عدم اسـتخدام التمويل المقدم لهذه المجالس في شـراء معدات لازمة لإدارة المخاطر، إضـافة إلى أن الملابس الخاصـة بالأفراد لمواجهة المخاطر كانت ملائمة للاحتياج بدرجة منخفضة جداً بلغت (30.2%).
- أما فيما يتعلق بمسـتوى التنسـيق والتشـبيك لدى هذه المجالس، فقد كان بدرجة متوسـطة بلغت (62.2%)، بينما أُخذ على هذه النسـبة الضـعف في شـبكة الاتصـالات المسـتخدمة ما بين المجلس وبين المؤسسات الشريكة.
- وعلى كل النتائج السـابقة، فإن مسـتوى الجاهزية لدى المجالس المحلية موضـوع الدراسـة كان متوسـطاً، ويمكن القول بأن هذه المجالس تمتلك الجاهزية لمخاطر محتملة بنسـبة (63.8%)، ومن وجهة نظر الباحث، فإن هذه النسـبة غير كافية لعدم قدرتنا على التنبؤ بحجم الخطر أو خطورة آثاره.

فيما يتعلق بالسؤال الرئيس الثاني للدراسة أظهرت النتائج ما يلي:

- كان مسـتوى القدرة على جمع المعلومات في هذه المجالس بأدنى درجات المسـتوى المتوسـط، حيث بلغت نسبة هذه القدرة (53.2%)، وكان هناك ضعف كبير في اهتمام أقسام المعلومات في هذه المجالس بإنشاء سجلات خاصة بكل خطر من الأخطار المحتملة.
- أظهرت النتائج أن قدرة المجالس على تحليل المخاطر كانت بنسـبة (67.6%)، وهي نسـبة متوسـطة، وبينت النتائج وجود ضـعف في عملية المتابعة والتقييم لعملية تحليل المخاطر من قبل القائمين على هذه المجالس، إضـافة إلى الضـعف الكبير في اسـتخدام الأسـاليب والطرق العلمية في عمليات تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية.
- بينت النتائج أن مسـتوى القدرة على تقييم المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس موضـوع الدراسـة كان بنسـبة كبيرة، بلغت (73.4%)، وهو مسـتوى يرى الباحث ضـرورة الحفاظ عليه وتطويره ومحاولة رفعه إلى درجات أعلى مستقبلاً.

- أظهرت النتائج أن مســـتوى القدرة على التحكم بالمخاطر في هذه المجالس كان بدرجة متوسطة بلغت (64.4%)، رغم وجود ضعف كبير في أن هذا التحكم مضبوط بسياسات محددة مسبقاً.
- فيما يتعلق بمســـتوى المراقبة والمتابعة، فقد بينت النتائج أن المجالس المحلية تمتعت بأدنى درجات المستوى المتوسط، حيث كانت مستوى هذه المجالس بنسبة (59.0%).
- بالنتيجة الكلية، نجد بأن مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى هذه المجالس موضوع الدراسة كان بدرجة متوسطة بلغت (63.0%) وهي نسبة لا ترقى لأن تواجه أخطاراً كبيرة وذات آثار جسمية في المجتمعات التي تعمل بها هذه المجالس.

فيما يتعلق بالسؤال الرئيس الثالث للدراسة، بينت النتائج ما يلي:

- بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول واقع جاهزية المجالس المحلية في منطقة الأغوار تعزى للخصـــائص الديمغرافية (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، ســنوات الخبرة، المشــاركة في التخطيط للحد من خطر محتمل، وتصــنيف المجلس المحلي)، ويرى الباحث أن عدم وجود هذه الفروق يمكن أن يكون نتيجة لبعد المنطقة جغرافياً عن مراكز القرار في السلطات الحكومية، إضافة إلى وجود هذه المناطق في المنطقة المصنفة (C) وفقاً لاتفاقيات أوسلو، وهو ما يؤثر سلباً على سياسات التطوير لهذه المجالس.

فيما يتعلق بالسؤال الرئيس الرابع للدراسة، بينت النتائج ما يلي:

- بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية تعزى لمتغيرات (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، ســنوات الخبرة، المشــاركة في التخطيط للحد من خطر محتمل، وتصــنيف المجلس المحلي)، وقد عزا الباحث ذلك إلى عدم توفير الإمكانات التكنولوجية القادرة علمياً على جمع المعلومات حول المخاطر المحتملة، إضافة إلى عدم اهتمام السلطات الحكومية صاحبة القرار بإجراء دورات تدريبية حول عمليات إدارة المخاطر، مما عزز حالة من الإحباط متراكمة لدى مجتمع الدراسة.

5.3 الاستنتاجات

استناداً إلى نتائج الدراسة ومناقشتها وتحليل نتائجها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كما يلي:

- إن مستوى جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار كان متوسطاً، وقد عكس هذا المستوى ضعف هذه المجالس في تعزيز ثقافة المخاطر الطبيعية والبيئية في مجتمعاتها، إضافة إلى تدني القدرة لديها على التخطيط لمثل هذه المخاطر، رغم امتلاكها للإمكانات البشرية، إلا أن هذه الإمكانات كانت عددية وليست نوعية مختصة في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية، كما ويعكس هذا المستوى افتقار هذه المجالس إلى إمكانيات مادية ضرورية ومهمة لحالة الجهوزية في إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية، على سبيل المثال عدم امتلاكها للملابس الخاصة بمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية، إضافة إلى افتقارها للمعدات الخاصة بالكشف عن هذه المخاطر. ورغم أن مستوى الجاهزية لدى هذه المجالس كان متوسطاً، إلا أن ضعفها كان ظاهراً في مجالس التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الشريكة في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.
- إن قدرة المجالس المحلية على إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية كانت قدرة متوسطة، ونظراً لخطورة وحساسية المخاطر الطبيعية والبيئية على الإنسان والمجتمع، فإن هذه القدرة المتوسطة لا تشكل فرقاً كبيراً عن القدرة القليلة.
- كان واضحاً ضعف هذه المجالس في قدرتها على جمع المعلومات الخاصة بالأخطار الطبيعية والبيئية، وهو ما يراه الباحث بداية خطر يهدد هذه المجالس في قدرتها على مواجهة مخاطر وأزمات قد تحدث مستقبلاً.
- إن المجالس المحلية تمتلك قدرة كبيرة في تقييم المخاطر الطبيعية والبيئية، في حين أنها لا تمتلك ذات القدرة في مجال تحليل هذه المخاطر أو قدرتها على التحكم بها، كما أن مراقبتها ومتابعتها لهذه الأخطار لا يمنحها الموقع المريح في عملية إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.

5.4 التوصيات

وفقاً لاستنتاجات الباحث في دراسته، فإنه من المهم التوصية بعدة أمور أهمها:

- ان تقوم المجالس بعمل خطط لادارة الخطر الطبيعي والبيئي وقابلة للتنفيذ مع الاخذ بعين الاعتبار الجاهزية المتوفرة وضمن التطبق العلمي لمراحل لادارة المخاطر وان تستخدم هذه الخطط إذا اقتضت الحاجة بحيث تتوفر الخطط والخطط البديلة في حالة حدوث اي خطر طبيعي او بيئي.
- ضرورة الاهتمام بجاهزية المجالس المحلية في مواجهة الأخطار الطبيعية والبيئية من قبل القطاع الحكومي والأهلي، وذلك لرفع قدرتها وإمكانياتها لإدارة هذه المخاطر والأزمات المحتملة، والتي كان من أبرز أمثلتها ما حدث في خلال إجراء هذه الدراسة وانتشار جائحة فيروس كورونا في العالم وتأثيره على المجتمع الفلسطيني وتهديده كخطر طبيعي على كافة التجمعات الفلسطينية.
- انشاء منطقة ما يسمى اقليم الاغوار الفلسطينية بحيث تشمل كل التجمعات الفلسطينية المتواجدة في منطقة الاغوار مع مجلس اقليمي يكون تحت اطاره كل الوزارات المعنية ويكون تابع للرئاسة اة لرئيس الوزراء.
- العمل على اعتماد واتباع الأساليب العلمية الحديثة في إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية، وتعزيز كافة مراحل إدارة المخاطر في المجالس المحلية والمتمثلة في (جمع المعلومات، تحليل الخطر، تقييم الخطر، التحكم في الخطر، التقييم والمتابعة).
- تعزيز دور المجالس المحلية في زيادة وعي مجتمعاتها نحو المخاطر الطبيعية والبيئية ومدى تأثيرها على المجتمع المحلي، إضافة إلى زيادة قدرة هذه المجالس في ضبط المخالفات والتعديات التي من شأنها أن تحدث أضرارا وأخطاراً بيئية وطبيعية في المستقبل، وذلك من خلال تزويدها بقوانين وتشريعات رادعة من المشرع الفلسطيني.
- إعادة هيكلة المجالس المحلية القريبة جغرافياً ودمجها في هيئة بلدية مشتركة ما يعزز قدرتها على التظافر والعمل سوياً بشكل تشاركي في تعزيز القدرة والجاهزية على إدارة أية مخاطرة طبيعية وبيئية محتملة.

- أن تقوم الحكومة المركزية بدورها في عقد البرامج التدريبية المتقدمة والعلمية في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية، والعمل على إشـــراك المجالس المحلية بممثليها في المؤتمرات المحلية أو الأقليمية أو الدولية التي تناقش الجهوزية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.
- تقوية وترسيخ العمل المشترك بين المؤسسات والوزارات الشريكة وبين المجالس المحلية من حيث التشـــارك بالخبرات والمعدات، وإيجاد محطات طوارئ تغطي المناطق الجغرافية لهذه المجالس المحلية تحتوي على أدوات إسعاف أولي وإطفاء.
- وضـــع المجالس المحلية في صـــورة التخطيط المشـــترك والوطني لمواجهة الأخطار الطبيعية والبيئية، ورفدها بكل ما تحتاجه من موارد مادية وبشرية متخصصة في مجال إدارة المخاطر.
- العمل بشكل مشترك بين المجالس المحلية وبين المؤسسات والقطاعات الشريكة على وضع خطط وسيناريوهات محتملة لمواجهة الأخطار المحتمل حدوثها.
- التنســيق مع وزارة الاتصـــالات والحاســب الحكومي ووزارة الحكم المحلي وشـــركات القطاع الخاص التقنية على تطوير قاعدة بيانات مشـــتركة تحتوي على معلومات وبيانات تختص بالمخاطر الطبيعية والبيئية المحتملة.
- التعاون مع الحكومة المركزية والقطاع الخاص لإنشاء فرق متخصصة ومؤهلة من المتطوعين والحفاظ عليهم بشـــكل دوري ومنظم كاحتياط اســـتراتيجي لهذه المجالس المحلية في مواجهة الأخطار الطبيعية والبيئية.
- ان تقوم المجالس بعمل خطط قابلة للتطبيق لادارة الخطر الطبيعي والبيئي مع الاخذ بعين الاعتبار الجاهزية المتوفرة وضمن التطبيق العلمي لمراحل إدارة المخاطر.
- ضرورة العمل من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وبالتعاون مع كافة المؤسسات التشريعية والقانونية على وضـــع قوانين ونظم تحد من التعديات والجرائم البيئية على الطبيعة الفلسـطينية في منطقة الأغوار خاصة وفي كافة المناطق الفلسطينية بشكل عام.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- أبو النجا، إبراهيم. (1992). *التأمين في القانون الجزائري: الأحكام العامة طبقاً للقانون الجديد المؤرخ في 09 أوت 1980* (الإصدار 1، المجلد 1). الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- أبو بكر، عيد.،السيفو، وليد. (2016): *إدارة الخطر والتأمين*. عمان: دار اليازوري.
- أحمد، ممدوح. (2004): *إدارة الخطر والتأمين*. كتب عربية.
- تفكجي, خ .(2001):غور الأردن في النظرية الامنية الاسرائيلية،الخطط الاسرائيلية في الأغوار الفلسطينية بين الابتلاع والافشال .أريحا, فلسطين: المركز الأقليمي بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة.
- التويجري، صالح. (2018): *الكوارث والأزمات : التخطيط الاستعداد الإدارة*. الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع.
- جبرا، كمال. (2015): *التأمين وإدارة المخاطر*. عمان: المنهل.
- الجمال، سمير. (2007): *الحماية القانونية للبيئة*. القاهرة: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع.
- حافظ، كريم. (2017): *الإعلام وقضايا البيئة*. عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
- حماد، طارق. (2003): *إدارة المخاطر –افراد –ادارات–شركات– بنوك : مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات واسعار الصرف*. الاسكندرية: الدار الجامعية الاسكندرية.
- الدليمي،خلف. (2009): *الكوارث الطبيعية والحد من آثارها*. عمان: دار صفاء للنشر.
- السلطة الوطنية الفلسطينية. (26 03, 2019). قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2019 بنظام إدارة النفايات الصلبة. رام الله: ديوان الفتوى والتشريع.
- شريدة، عبد الستار. (08, 2010). الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب. لندن، المملكة المتحدة: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.
- شريدة، عبد الستار.(2010): الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.
- شكراني، الحسين. (2018). *حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- الشمري، صادق. (2016): *استراتيجية إدارة المخاطر*. ktab inc.
- صـادق، يسـرية.، الشـربيني، زكريا. (2018): *علم النفس في الكوارث والصـدمات والأزمات*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- العازمي، عيد. (2009): *الحماية الإدارية للبيئة (دراسة مقارنة)* . القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبد الجواد، احمد. (1997). *تكنولوجيا تدوير النفايات*. الرياض: الدار العربية للنشر والتوزيع.
- عبد السلام، ناشد. (1989): *إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية الأصول العلمية* (الإصدار 1). القاهرة: دار الثقافة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الله، حسوني. (2010): *التصحر تدهور النظام البيئي*. عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون.
- عبد الله، عزة. (2002): أسـاليب مواجهة الكوارث الطبيعية. بنها، مصـر: مجلة مركز بحوث الشـرطة– أكاديمية مبارك للأمن.
- عبد المنعم، عاطف.، و آخرون. (2008): *تقييم وإدارة المخاطر*. القاهرة: مركز تطوير الدراسـات العليا والبحوث – جامعة القاهرة.
- العجمي،حسين.، و آخرون. (2003): *إدارة الخطر*. المنامة: معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- العمري، شريف.، عطا، محمد. (2012): *الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين* (الإصدار 1). الرياض: جامعة الملك سعود.
- غانم، أمجد. (2009): الشـراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مسـتوى الهيئات المحلية. رام الله، فلسطين: برنامج الاصلاح الديمقراطي المحلي – تواصل.
- غانم، علي. (2011): *الجغرافيا المناخية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- غرايبة،سامح.، الفرحان، يحيى. (2004): *المدخل إلى العلوم البيئية*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- القطارنة، زياد. (2014): *إدارة المخاطر*. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- كريم، ديار. (2015). *الجغرافيا البيئية*. عمان: المنهل للنشر والتوزيع.
- الكعبي، محمد. (2019): *المسؤولية المدنية عن أضرار الكوارث الطبيعية: دراسة مقارنة*. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- مجموعة مؤلفين. (1999): *الموسوعة العربية العالمية*. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
- مجموعة مؤلفين. (2012): *الحياة الخضـراء: التلوث*. (محمد عبد الكريم قعدان، المترجمون) الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع.

- مراد، عبد الفتاح. (2003): *المعجم القانوني رباعي اللغة*. الاسكندرية: شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الالكتروني.
- مزاهرة، أيمن. (2011): *البيئة والمجتمع*. عمان، المنهل.
- مشتهى، عبد العظيم.، اللوح، منصور. (2015): *جغرافية فلسطين الطبيعية* (الإصدار 2). غزة: دار المقدار للطباعة.

رسائل دكتوراة وماجستير منشورة

- قدو، رسلي.، مشعل، أحمد (2007): تمهيد حول إدارة المخاطر من منظور اقتصادي (حالة توضيحية). عمان: موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي (دراسة منشورة).

رسائل دكتوراة وماجستير غير منشورة

- أبو حجير، طارق. (2014): القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات: دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية. جمهورية مصر العربية: جامعة قناة السويس، القاهرة (أطروحة دكتوراة غير منشورة).
- أبو حسنة، خالد محمد. (2010). قييم مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بمعايير إدارة المخاطر البريطاني. غزة، فلسطين: جامعة الأزهر –غزة (رسالة ماجستير غير منشورة).
- أبو ظاهر، مي. (2010): جاهزية المؤسساتية للهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة لإدارة النفايات الصلبة. القدس: جامعة القدس (رسالة ماجستير غير منشورة).
- أبو هلال، بهاء الدين. (2010). تفعيل دور وزارة الزراعة الفلسطينية في دعم صغار المزارعين من أجل تحقيق الامن الغذائي في محافظة اريحا والأغوار. القدس، فلسطين: جامعة القدس (رسالة ماحستير غير منشورة).
- أبو وعر، شيرين. (2008): إدارة البلديات و أثرها على تخطيط المدن في فلسطين. بير زيت، فلسطين: جامعة بير زيت (رسالة ماجستير غير منشورة).
- البلداوي، شاكر. و آخرون. (2007): دراسة بعنوان :إدارة المخاطر في ظل التحكم المؤسسي : دراسة ميدانية في البنك العربي الأردني. الأردن: جامعة الزرقاء الخاصة (رسالة ماجستير غير منشورة).
- جرايسة، إياد جريس. (2018). واقع إدارة المخاطر في الصناعات الدوائية الفلسطينية: دراسة حالة شركة بيت جالا لصناعة الأدوية. القدس: جامعة القدس (رسالة ماجستير غير منشورة).
- خساتي، حمد حسين. (2011). العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأداء العاملين في الجامعات الفلسطينية. القدس، فلسطين: جامعة القدس (رسالة ماجستير غير منشورة).

- السيد محمد، مصطفى.، أحمد، أحمد. (2015): دور إدارة المخاطر في تحقيق معايير التميز بالتطبيق على منشآت الأعمال في السودان: مجموعة جياد الصناعية للفترة 2009-2013. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (رسالة ماجستير منشورة) .
- عابدين، هدى. (2008): دور التشبيك في الحد من ازدواجية العمل المؤسسي لدى شبكة المنظمات الاهلية البيئية الفلسطينية. القدس، فلسطين: جامعة القدس (رسالة ماجستير غير منشورة).
- العامري، صالح. (2007): الخطر في المشاريع: مفاهيم أساسية واستراتيجيات الاستجابة. عمان، الأردن: جامعة البتراء (بحث غير منشورة).
- علي, م. م .(2013): الجاهزية المؤسسية والمجتمعية لإدارة واستخدام المياه العادمة المعالجة في محافظتي طوباس وجنين .القدس, فلسطين: جامعة القدس (رسالة ماجستير غير منشورة).
- كنعان، مهند.(2016): تقييم مساعدات الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في دعم الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار. القدس، فلسطين: جامعة القدس(رسالة ماجستير غير منشورة).
- لطيفة، عبدلي. (2012): دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة. سعيدة، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد (رسالة ماجستير غير منشورة).

مواقع إنترنت

- ديوان الفتوى السلطة الوطنية الفلسطينية. (16 05, 2017). قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2017 م بنظام رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية. *الوقائع الفلسطينية، 133*، 25. تم الاسترداد من http://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/Palestanian_facts_number133.pdf
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا) .(02 04, 2018) .*الأغوار الفلسطينية*. Retrieved from مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9663
- المقدادي, ك .(2006) .*التربية البيئية*. Retrieved 12 25, 2019, from الأكاديمية العربية في الدنمارك: https://ao-academy.org/arabic/2006/09/591.html
- مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية. (2012). التعليمات الفنية الالزامية 34-2012 المياه المعالجة للري الزراعي. رام الله: مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية. تم الاسترداد من http://www.psi.pna.ps/ar/TechnicalInstructions/MandatoryPalestinianTechnicalInstructions/.pdf
- مؤتمر الأمم المتحدة. (21 03, 2015). نشرة مفاوضات الأرض. سينداي، اليابان: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من https://www.najah.edu/media/cms_page_media/482/earth_S8G108H.pdf

المراجع الأجنبية

- Abarquez , I., & Murshed, Z. (2004). *Field Practitioner's handbook.* Klong Luang: Asian Disaster Preparedness Center (ADPC).
- Bartlett, J., & et al. (2007). Management of Risk: Guidance for Practitioners. Uk: TSO.
- Berg, H.-P. (2010). RISK MANAGEMENT: PROCEDURES, METHODS AND EXPERIENCES. Salzgiter, Germany: Bundesamt für Strahlenschutz.
- Business Dictionary. (2019, 11 05). *Risk Definitions*. Retrieved from Business Dictionary: http://www.businessdictionary.com/definition/risk.html
- Chamindi, M., & et al. (2010). Role of local governments in disaster risk reduction. Paris, France: Royal Institution of Chartered Surveyors. RICS.
- Chittenden, J. (2006). *Risk management based on M_O_R.* Welco, NL: Van Haren.
- Cooper, D., & et al. (2005). *Project Risk management guidelines.* Hoboken: Wiley.
- Cordier, J. (2017, 10). Study on risk management in EU agriculture Case study 4 : multiannual price risk management. Luxembourg: Office of the European Union.
- Festus, A., & et al. (2017, 03). Disaster prevention, disaster preparedness and local community resilience within the context of disaster risk management in Cameroon. Berlin, Germany: Springer.
- Hillson, D. (2008). Risk management, Maslow, and memetics. Malta, Malta: Paper presented at PMI® Global Congress 2008—EMEA.
- IRM, I. (2002). معيار إدارة الخطر. (ا. ا. الأخطار, Trans.) Institute of Risk Management. Retrieved from https://www.theirm.org/media/6823/rmstandard_arabic_final.pdf
- ISDR. (2004, 03 31). *ISDR terminology*. Retrieved 04 11., 2020, from UNISDR: https://www.unisdr.org/files/7817_7819isdrterminology11.pdf
- ISDR. (2009). *2009 UNISDR Terminology on Disaster Risk Reduction.* Geneva: United Nations. Retrieved from https://www.unisdr.org/files/7817_UNISDRTerminologyEnglish.pdf
- Ljubica Mamula-Seadon .(2016) .Natural Hazards and Risk Management .Oxford ، UK: Oxford University Press.
- Matunhay, L. (2018, 01 22). Disaster Preparedness and Resiliency of the Local Government Unit of Compostela. Compostela, Philippines: Compostela Valley State College (published thesis).

- Mehiriz, K., & Gosselin, P. (2016, 09 20). Municipalities' Preparedness for Weather Hazards and Response to Weather Warnings. *11(9)*. Retrieved from https://doi.org/10.1371/journal.pone.0163390
- TAM, T. (2004, 09 12). Risk Manegment Guideline. Sydney : NSW Treasury.
- UNCCD, U. C. (2017, 06 23). اوردوس, الصين: الأمم .اتفاقية مكافحة التصحر المتحدة.Retrieved12,28,2019,from https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2017-07/ICCD_COP%2813%29_3-1710493A.pdf
- UNFCC, U. C. (1992, 05 09). الأمم المتحدة .اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ. Retrieved 12 19, 2019, from https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf
- Valdivieso, P., & et al. (2017, 04). Municipal Governance, Environmental Management and Disaster Risk Reduction in Developing Countries: Comparative Analysis and Lessons from Chile. Chicago, USA: Midwest Political Science Association Anual Conference.

ملحق 1: أداة الدراسة قبل التعديل

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

الأخوة والأخوات في منطقة الأغوار الفلسطينية

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بعمل دراسة بعنوان:

"واقع جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء المجالس المحلية "

بإشراف د. عبد الوهاب الصباغ

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة التنمية البشرية– جامعة القدس، والتي سيتم تطبيقها على اعضاء المجالس المحلية العاملين في منطقة الأغوار الفلسطينية .

وإيماناً من الباحث بأهمية موضـوع الدراسـة، وأثره في تطوير وتعزيز جاهزية المجالس المحلية، ويقيناً بدعمكم الكريم للبحث العلمي ومجالاته المتعددة، لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة عن جميع الفقرات المطروحة في الاستبانة بكل صراحة وموضوعية، وذلك للوصول إلى نتائج صحيحة وصادقة، علماً بأن إجاباتكم على هذه الاستبانة ستحاط بسرية تامة، ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث: علي نعيم ياغي

القسم الأول: المعلومات العامة

يرجى وضع إشارة (✗) أو (✓) في خانة الإجابة الملائمة لك:

1. **الجنس:** ☐ ذكر ☐ أنثى.
2. **العمر:** ☐ أقل من 30 عاماً ☐ من 31 إلى 40 ☐ من 41 إلى 50 ☐ أعلى من 50 عام.
3. **المؤهل العلمي:** ☐ أقل من دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى.
4. **سنوات الخبرة:** ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ أعلى من 16 سنة.
5. **المشاركة في التخطيط للحد من خطر محتمل:** ☐ نعم ☐ لا
6. **تصنيف المجلس المحلي :** ☐ بلدية ☐ مجلس قروي ☐ لجنة مشتركه ☐ لجنة مشاريع
7. **اسم التجمع :** .....

القسم الثاني: محاور الدراسة

يرجى وضع إشارة (✗) أو (✓) في خانة الإجابة الملائمة لك:

المحور الأول : جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية

رقم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
	التخطيط					
1.	التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية من اولويات المجلس المحلي عند اعداد الخطط					
2.	يشارك اصحاب الاختصاص والادارات ذات العلاقة باستمرار في التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في المجالس المحلية					
3.	تتسم خطط المجلس المحلي المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والبيئية بالمرونة .					
4.	الأخطار الطبيعية والبيئية تأخذ دور هام في التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية .					
5.	يتم اخذ راي المجتمع المحلي في عملية التخطيط					
6.	تمارس المجالس الاساليب العلمية في التعرف على الأخطار اثناء التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية					
7.	يتم الالتزام بالأسس العلمية اثناء التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية					
8.	الخطط المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والبيئية تحدث بشكل دوري.					
9.	الاستفادة من المخاطر السابقة في عملية التخطيط المستقبلية تأخذ بعين الاعتبار .					
10.	توصيات المؤتمرات الدولية تكون حاضرة عند اعداد الخطط لإدارة الخطر الطبيعي والبيئي .					
	جمع المعلومات					

رقم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
1.	المعلومات التي تستخدم في عملية التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية تأخذ من مصادر موثوقة دقيقيه (جامعات، مراكز مختصة، جهات حكومية ....الخ)					
2.	عملية تحليل معلومات الأخطار الطبيعية والبيئية تتم وفق معايير علمية .					
3.	يتم الاستفادة من خبرات أصحاب الاختصاص في تحليل المعلومات الخاصة بالمخاطر الطبيعية والبيئية					
4.	يتضمن سجل تحليل الخطر الطبيعي والبيئي المعلومات الاساسية الخاصة بالخطر .					
5.	يتبادل المعلومات بين جميع الإدارات المختصة بالمعلومات حول المخاطر الطبيعية والبيئية .					
6.	يوجد تحديث دوري للمعلومات الخاصة بالمخاطر الطبيعية والبيئية					
7.	قسم المعلومات أنشأ سجل خاص لكل خطر من المخاطر الطبيعية والبيئية					
الإيمان والإرادة						
1.	هناك زيادة في الوعي لدى اعضاء المجالس المحلية نحو المخاطر الطبيعية والبيئية					
2.	إدارة المجلس المحلي تعزز ثقافة الخطر الطبيعي والبيئي لدى العاملين فيها.					
3.	إدارة المجالس المحلية عليها دور كبير في نشر ثقافة الخطر الطبيعي والبيئي في المجتمع المحلي.					
4.	إدارة المجالس المحلية تدرك مدى تأثير المخاطر الطبيعية والبيئية على المجتمع.					
5.	إدارات المجالس المحلية تواكب المؤتمرات الدولية والأقليمية ومخرجاتها في موضوع الحد من المخاطر (الطبيعية والبيئية) إيمانا منهم بأهميتها.					
التنسيق والتشبيك						

رقم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
.1	يتشارك المجلس المحلي والجهات الشريكة الخطط في مجال مكافحة المخاطر الطبيعية والبيئية .					
.2	يتفق المجلس والجهات الشريكة في وضع أهداف مشتركة في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية .					
.3	تشارك المجالس ومؤسسات أخرى في وضع برامج تدريبية مختلفة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية					
.4	شبكة الاتصالات المستخدمة مع المؤسسات الشريكة في مجال المخاطر الطبيعية والبيئية هي ذات فعالية عالية .					
.5	للمجلس حق الدخول إلى قواعد بيانات موحده للجهات الشريكة في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية					
جاهزية الإمكانيات البشرية						
.1	يؤمن القائمون على المجالس المحلية بضرورة وجود كادر بشري مدرب للحد من المخاطر الطبيعية والبيئية					
.2	عدم وضوح خطة المجلس المحلي فيما يخص الكادر البشري الخاص بالمخاطر الطبيعية والبيئية					
.3	يتم اعداد الكوادر بشكل يتلاءم مع الخطط المستقبلية					
.4	الكادر البشري بحاجة لبرنامج تدريبي مستمر حول المخاطر الطبيعية والبيئية .					
.5	هناك اهتمام بالوصف والتوصيف الوظيفي عند اختيار الكوادر البشرية.					
.6	يمتلك المجلس المحلي بنك من المتطوعين ذوي كفاءة عالية					
.7	يعمل المجلس المحلي على إدارة الكوادر المتطوعة بشكل فعال وفقاً لحالات الخطر.					
جاهزية الإمكانيات المادية						
.1	الملابس الخاصة بالمخاطر الطبيعية والبيئية تلبي الاحتياج.					
.2	رصد المنح والمساعدات للخطر الطبيعي والبيئي غير كافي من قبل المجالس .					

رقم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
3.	المنح والمساعدات المادية من المتبرعين على المستوى المحلي والأقليمي والدولي في مجال إدارة الخطر الطبيعي والبيئي محدودة .					
4.	يتلقى المجلس المنح والمساعدات من الجهات الرسمية في مجال إدارة الخطر الطبيعي والبيئي					
5.	يستخدم التمويل المقدم من الجهات المختلفة في شراء المعدات اللازمة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية .					
6.	تعمل المجالس لزيادة الدعم المالي المقدم من الجهات المختلفة لمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية .					
7.	المجالس بحاجة لمعدات خاصة للكشف عن المخاطر الطبيعية والبيئية (اجهزة استشعار عن بعد					
8.	المجالس بحاجة لمراكز خاصة لصيانة المعدات والآلات.					
9.	الاموال لشراء المعدات وآلات خاصة بمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية محدودة					

المحور الثاني: إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية

رقم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
	التعرف على الخطر					
1.	المجلس المحلي لديه إدارات متخصصة في التعرف على المخاطر.					
2.	المجلس المحلي يقوم بإعداد سيناريوهات محتملة للمخاطر المحتملة.					
3.	عملية التعرف على الأخطار تعتمد الأساليب العلمية.					
4.	قائمة المخاطر السابقة تظل حاضرة حتى يتم تفاديها					
5.	المجالس المحلية تقوم بتحديث مستمر للمخاطر المحتملة.					
6.	يشارك اصحاب الاختصاص والادارات ذات العلاقة في التعرف على الخطر .					

رقم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
7.	هناك مراقبة ومتابعة من المسؤولين على ان عملية التعرف على الخطر قد تمت بشكل صحيح					
	تحليل الخطر					
1.	في عملية تحليل المخاطر يتبنى المجلس تصنيفات محددة للخطر.					
2.	عمليات تحليل الخطر في المجلس المحلي تكون وفقاً للأساليب العلمية الحديثة.					
3.	في عمليات تحليل الخطر يمكن للمجلس الاستفادة من خبرات ذوي الاختصاص في المجتمع.					
4.	عملية تحليل الخطر لا بد وأن تتصف بالمرونة.					
5.	من المهم وجود سجل تحليل للخطر يحتوي المعلومات الأساسية والتفصيلية حوله.					
6.	من الضروري إجراء تحديثات دائمة ومستمرة على عملية تحليل الخطر.					
7.	لا بد من متابعة وتقييم عملية تحليل الخطر من قبل المسؤولين.					
	تقييم الخطر					
1.	من الضروري في تقييم المخاطر معرفة أثرها المحتمل على كافة الجوانب المجتمعية.					
2.	في عملية التقييم للمخاطر يؤخذ بعين الاعتبار تقسيم الخطر لمستويات من حيث نسبة احتمالية الحدوث.					
3.	في عملية التقييم للمخاطر يؤخذ بعين الاعتبار تقسيم الخطر لمستويات من حيث قوة التأثير المتوقع على المجتمع.					
4.	المجالس المحلية توجه مجهوداتها نحو المخاطر ذات الأثر الأعلى واحتمال الحدوث الأكبر.					
5.	من الضرورة أن يشارك ذوي الخبرة المتخصصة في عملية تقييم الخطر.					
6.	استمرار التحديث لعملية تقييم الخطر ضرورة لا بد من تحقيقها.					

رقم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
.7	المراقبة والمتابعة لعملية تقييم المخاطر مهمة أساسية لنجاح العملية.					
	التحكم في الخطر					
.1	التحكم في المخاطر المحتملة مضبوط بسياسات محددة مسبقاً.					
.2	من أبرز خصائص السياسات الضابطة للتحكم في المخاطر وضوحها.					
.3	إجراء دراسات متخصصة في تحديد البدائل المتاحة لمواجهة الخطر (منع الخطر، تحمل الخطر، ابعاد الخطر) شيء ضروري.					
.4	اتخاذ القرار الأنسب في مواجهة الخطر يكون بالاعتماد على خطط ومعطيات دقيقة.					
.5	من أولويات المجلس المحلي إعداد الخطط والخطط البديلة في حالات التحكم بالخطر.					
.6	يتسم المجلس المحلي بالمرونة في كافة إجراءات التحكم بالخطر.					
.7	المتابعة والمراقبة جزء رئيسي من مهمة التحكم في الخطر.					
	المراقبة والمتابعة					
.1	المجلس المحلي يتبنى مخرجات عملية المراقبة والمتابعة في تعديل الخطط.					
.2	التوثيق الدائم للمخاطر المحتملة والطارئة يؤدي للتعامل معها بشكل أكثر فاعلية.					
.3	يتبنى المجلس عملية تقييم ومتابعة دائمة في كافة المراحل المتعلقة بالحد من المخاطر.					
.4	وجود معايير واضحة للتقييم تساعد مخرجات إدارة المخاطر في المجلس المحلي.					
.5	التطوير المعرفي مهم من اجل الاستفادة من دروس الحاضر لإدارة المخاطر مستقبلا					
.6	يؤخذ بعين الاعتبار الخطوات التصحيحية في مراحل المراقبة في حالة وجود خلل.					

رقـــم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
7.	التركيز على عدم وجود تأثير ضـــغوط خارجية على مراقبة خطوات إدارة المخاطر					
8.	التقارير حول الخطر ومراحله تكون واضحة.					

ملحق 2: استبانة الدراسة بعد التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

الأخوة والأخوات أعضاء المجالس المحلية في منطقة الأغوار الفلسطينية

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بعمل دراسة بعنوان:

"واقع جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء المجالس المحلية"

بإشراف: د. عبد الوهاب الصباغ

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة التنمية البشرية– جامعة القدس، والتي سيتم تطبيقها على أعضاء المجالس المحلية العاملين في منطقة الأغوار الفلسطينية .

وإيماناً من الباحث بأهمية موضـوع الدراسـة، وأثره في تطوير وتعزيز جاهزية المجالس المحلية، ويقيناً بدعمكم الكريم للبحث العلمي ومجالاته المتعددة، لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة عن جميع الفقرات المطروحة في الاستبانة بكل صراحة وموضوعية؛ وذلك للوصول إلى نتائج صحيحة وصادقة، علماً بأن إجاباتكم على هذه الاستبانة ستحاط بسرية تامة، ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث: علي نعيم ياغي

القسم الأول: المعلومات العامة

يرجى وضع إشارة (✗) أو (✓) في خانة الإجابة الملائمة لك:

8. **العمر:**□أقل من 30 عاماً □30 سنة وأقل من 40 □40 سنة وأقل من 50 □ 50 سنة فأكثر .
9. **المؤهل العلمي:**□ دبلوم فأقل □بكالوريوس □ دراسات عليا .
10. **سنوات الخبرة:**□أقل من 5 سنوات □5 وأقل من 10 □10 وأقل من 15 □15 سنة فأكثر.
11. **المشاركة في التخطيط للحد من خطر محتمل:** □نعم □لا .
12. **تصنيف المجلس المحلي** :□ بلدية □ مجلس قروي □ لجنة مشتركه □ لجنة مشاريع .

القسم الثاني: محاور الدراسة

يرجى وضع إشارة (✗) أو (✓) في خانة الإجابة الملائمة لك:

جاهزية المجالس المحلية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية

رقم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
	تعزيز ثقافه إدارة المخاطر A					
1.	أعضاء المجالس المحلية لديهم معرفة بالمخاطر الطبيعية والبيئية.					
2.	إدارة المجلس المحلي تعزز ثقافة الخطر الطبيعي والبيئي لدى العاملين فيها.					
3.	إدارة المجالس المحلية عليها دور كبير في نشر ثقافة الخطر الطبيعي والبيئي في المجتمع المحلي.					
4.	إدارة المجالس المحلية تدرك مدى تأثير المخاطر الطبيعية والبيئية على المجتمع.					
5.	إدارات المجالس المحلية تواكب المؤتمرات الدولية والأقليمية ومخرجاتها في موضوع الحد من المخاطر (الطبيعية والبيئية) إيمانا منهم بأهميتها.					
6.	إدارات المجالس المحلية تواكب المؤتمرات المحلية ومخرجاتها في موضوع الحد من المخاطر (الطبيعية والبيئية) إيمانا منهم بأهميتها .					
	التخطيط B					
1.	التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية من أولويات المجلس المحلي عند إعداد الخطط .					
2.	يشارك أصحاب الاختصاص والادارات ذات العلاقة في التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية في المجالس المحلية .					
3.	تتسم خطط المجلس المحلي المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والبيئية بالمرونة.					

رقـــــم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
4.	الخطط المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والبيئية تحدث بشكل دوري.					
5.	الاســتفادة من المخاطر الســابقة في عملية التخطيط المســتقبلية تؤخذ بعين الاعتبار .					
6.	توصيات المؤتمرات الوطنية تكون حاضرة عند إعداد الخطط لإدارة الخطر الطبيعي والبيئي .					
الإمكانات البشريةC						
1.	يؤمن القائمون على المجالس المحلية بضرورة وجود كادر بشري مدرب للحد من المخاطر الطبيعية والبيئية .					
2.	يتم إعداد الكوادر بشكل يتلاءم مع الخطط المستقبلية .					
3.	الكادر البشـــري بحاجة لبرنامج تدريبي مســـتمر حول المخاطر الطبيعية والبيئية .					
4.	يوجد في المجالس المحلية متطوعون لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية من ذوي الكفاءة .					
5.	يعمل المجلس المحلي على إدارة الكوادر المتطوعة بشكل فعال وفقاً لحالات الخطر.					
6.	هناك اهتمام بالوصف الوظيفي عند اختيار الكوادر البشرية.					
7.	هناك اهتمام بالتوصيف الوظيفي عند اختيار الكوادر البشرية.					
8.	تقوم الموارد البشرية بأجراء محاكاة لكوارث طبيعية وبيئية محتملة.					
الإمكانات المادية D						
1.	الملابس الخاصة بالأفراد لمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية تلبي الاحتياج.					
2.	المجالس المحلية بحاجة إلى زيادة في المنح والمساعدات لمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية .					

رقـــــم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
.3	محدودية المنح والمســـاعدات المادية المقدمة من المتبرعين على المســـتوى المحلي والـدولي في مجـال إدارة المخـاطر الطبيعيـة والبيئية.					
.4	يتلقى المجلس المنح والمساعدات من الجهات الحكومية في مجال إدارة الخطر الطبيعي والبيئي .					
.5	تعمل المجالس لزيادة الدعم المالي المقدم من الجهات المختلفة لمواجهة المخاطر الطبيعية والبيئية .					
.6	المجالس بحاجة لمعدات خاصـــة للكشـــف عن المخاطر الطبيعية والبيئية (أجهزة إنذار مبكر) .					
.7	يســـتخدم التمويل المقدم من الجهات المختلفة في شـــراء المعدات اللازمة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية .					
التنسيق والتشبيك I						
.1	يتشـارك المجلس المحلي والجهات ذات الشـراكة في وضـع الخطط الخاصة لمكافحة المخاطر الطبيعية والبيئية .					
.2	يتفق المجلس والجهات الشـــريكة في وضـــع أهداف مشـــتركة في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية .					
.3	تتشارك المجالس ومؤسسات أخرى في وضع برامج تدريبية مختلفة لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية .					
.4	شـبكة الاتصـالات المسـتخدمة مع المؤسـسـات الشـريكة في مجال المخاطر الطبيعية والبيئية هي شبكة ذات فعالية عالية .					
.5	للمجلس حق الدخول إلى قواعد بيانات موحدة للجهات الشريكة في مجال إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية.					
جمع المعلومات E						

رقم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
8.	البيانات التي تستخدم في عملية التخطيط لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية تؤخذ من مصادر موثوقة دقيقة(جامعات، مراكز مختصة، جهات حكومية ....الخ) .					
9.	يتم الاستفادة من خبرات أصحاب الاختصاص في عملية جمع المعلومات الخاصة بالأخطار الطبيعية والبيئية .					
10.	يتضمن سجل تحليل الخطر الطبيعي والبيئي المعلومات الأساسية الخاصة بالخطر.					
11.	يتم تبادل المعلومات بين جميع الإدارات المختصة حول الأخطار الطبيعية والبيئية.					
12.	يوجد تحديث دوري للمعلومات الخاصة بالأخطار الطبيعية والبيئية .					
13.	يهتم قسم المعلومات بإنشاء سجل خاص لكل خطر من الأخطار الطبيعية والبيئية.					
	تحليل المخاطر F					
10.	عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية في المجلس المحلي تكون وفقاً لأساليب علمية حديثة .					
11.	في عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية يمكن للمجلس الاستفادة من خبرات أصحاب الاختصاص في المجتمع.					
12.	من المهم وجود سجل تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية يحتوي على المعلومات الأساسية والتفصيلية حول المخاطر.					
13.	من الضروري إجراء تحديثات دائمة ومستمرة على عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية.					

رقـــــم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
14.	القائمون على المجالس المحلية يقومون بمتابعة وتقييم عملية تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية.					
	تقييم المخاطر G					
1.	في عملية التقييم للمخاطر الطبيعية والبيئية يؤخذ بعين الاعتبار تقسيم الخطر لمستويات بناء على نسبة احتمالية الحدوث وقوة التأثير على المجتمع.					
2.	يتم الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص من المجتمع في عملية تقييم المخاطر .					
3.	المجالس المحلية توجه جهودها نحو المخاطر الطبيعية والبيئية ذات الأثر الأعلى واحتمال الحدوث الأكبر.					
4.	استمرار التحديث لعملية تقييم المخاطر ضرورة لا بد من تحقيقها.					
5.	المراقبة والمتابعة لعملية تقييم المخاطر مهمة أساسية لنجاح العملية.					
	التحكم في المخاطر H					
1.	التحكم في المخاطر المحتملة مضبوط بسياسات محددة مسبقاً.					
2.	إجراء دراسات متخصصة في تحديد البدائل المتاحة لمواجهة الخطر الطبيعي والبيئي (منع الخطر، تحمل الخطر، ابعاد الخطر) شيء ضروري.					
3.	اتخاذ القرار الأنسب في مواجهة الأخطار الطبيعية والبيئية يكون بالاعتماد على خطط ومعطيات دقيقة.					
4.	من أولويات المجلس المحلي إعداد الخطط والخطط البديلة في حالات التحكم بالمخاطر الطبيعية والبيئية.					

رقـــــم الفقرة	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
5.	المراقبة والمتابعة جزء رئيسي من مهمة التحكم في المخاطر .					
	المراقبة والمتابعة J					
1.	المجلس المحلي يتبنى مخرجات عملية المراقبة والمتابعة في تعديل الخطط.					
2.	يتبنى المجلس عملية تقييم ومتابعة لكل المراحل المتعلقة بالحد من المخاطر.					
3.	وجود معايير واضـــحة للتقييم تســاعد مخرجات إدارة المخاطر في المجلس المحلي.					
4.	يؤخذ بعين الاعتبار الخطوات التصـــحيحية في مراحل المراقبة في حالة وجود خلل.					
5.	التركيز على عدم وجود ضـــغوط خارجية تأثير على مراقبة خطوات إدارة المخاطر.					

ملحق 3: أسماء المحكمين لأستبانة الدراسة

تسلسل	اسم المحكم	المنصب / الوظيفة	المؤسسة
.1	د. سعدي الكرنز	عضو هيئة تدريسية	جامعة القدس
.2	د. جلال الدبيك	عضو هيئة تدريسية	جامعة النجاح الوطنية
.3	د. أماني ريان	عضو هيئة تدريسية	جامعة القدس المفتوحة
.4	د. يونس جعفر	عضو هيئة تدريسية	جامعة القدس المفتوحة
.5	د. ناصر الجاغوب	رئيس صندوق درئ المخاطر	وزارة الزراعة الفلسطينية
.6	د. أسمى ياغي	مدير	وزارة الصحة الفلسطينية
.7	د. عبد الناصر مكي	مدير	مؤسسة جايكا
.8	م. يوسف أبو أسعد	مدير عام الأرصاد الجوية	الأرصاد الجوية الفلسطينية
.9	ا. بشير أحمد	مستشار في إدارة الكوارث	جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني
.10	أ.بيهس محارمة	محلل إحصائي	وكالة الغوث الدولية
.11	أ.رانيا السنتريسي	اختصاص لغة عربية	وكالة الغوث الدولية.

ملحق 4 : التجمعات السكانية في الأغوار الفلسطينية

الرقم	الأغوار	اسم التجمع	عدد السكان	الارتفاع عن سطح البحر
1	الجنوبية	اريحا	20907	273-
2	الجنوبية	النويعمة	1794	144-
3	الجنوبية	عين الديوك	885	144-
4	الجنوبية	دير القلط	1	120-
5	الجنوبية	دير حجلة	17	344-
6	الجنوبية	العوجا	5224	242-
7	الجنوبية	فصايل	1637	281-
8	الجنوبية	الجفتلك	3100	189-
9	الجنوبية	الزبيدات	1679	275-
10	الجنوبية	مرج غزال	243	280-
11	الجنوبية	مرج نعجة	828	271-
12	الجنوبية	النبي موسى	343	////
13	الوسطى	النصارية	1889	24-
14	الوسطى	بيت حسن	1599	29-
15	الوسطى	العقربانية	939	13-
16	الوسطى	عين شبلي	313	57-
17	الشمالية	بردلة	1607	71-
18	الشمالية	عين البيضا	1138	166-
19	الشمالية	كردلة	203	99-
20	الشمالية	العقبة	168	298
21	الشمالية	المالح	354	32
22	الشمالية	ابزيق	129	447
23	الشمالية	الفارسية	118	77-
24	الشمالية	خربة يرزه	31	257
25	الشمالية	خربة الراس الاحمر	74	247

الرقم	الأغوار	اسم التجمع	عدد السكان	الارتفاع عن سطح البحر
26	الشمالية	خربة عاطوف	216	50
27	الشمالية	حمصة	50	////

ملحق 5: أمثلة لبعض الأخطار والحوادث في منطقة الأغوار الفلسطينية

رقم	الخطر / الحدث	المكان	التاريخ	التوضيح
.1	وبائي	أريحا	2020/06/09	أصابة بفيروس كورونا
.2	أمطار	البحر الميت	2018/10/25	سيول في منطقة البحر الميت وأريحا
.3	وبائي	أريحا	2012/12/27	4 إصابات بانفلونزا الخنازير
.4	صقيع	الأغوار	2004/12/20	صقيع أثر على 70% من الأراضي الزراعية.
.5	أمطار	أريحا	2008/10/27	أدت الأمطار الغزيرة إلى تدمير مساحات واسعة من المزروعات وعشرات البيوت وصناديق النحل وتدمير عدد من الجسور والطرقات
.6				عاصفة ضربت أريحا فأصابت العشرات ودمرت المنازل
.7	جفاف	العوجا	1999/05/07	14 مليون شيكل خسائر مزارعي الموز والخضار بالعوجا بسبب الجفاف

فهرس الملاحق

ملحق 1: أداة الدراسة قبل التعديل _____ 100

ملحق 2: استبانة الدراسة بعد التحكيم_____ 109

ملحق 3: أسماء المحكمين لأستبانة الدراسة _____ 117

ملحق 4 : التجمعات السكانية في الأغوار الفلسطينية _____ 118

ملحق 5: أمثلة لبعض الأخطار والحوادث في منطقة الأغوار الفلسطينية _____ 120

فهرس الأشكال

رسم توضيحي 1 : نموذج الدراسة (إعداد الباحث) _____ 7

رسم توضيحي 2: خطوات إدارة المخاطر (عبد المنعم و آخرون، 2008، صفحة 7) _____ 15

رسم توضيحي 3: متطلبات الجاهزية (إعداد الباحث بناءً على مراجع سابقة) _____ 30

فهرس الجداول

جدول 2.1: أهداف إدارة المخاطر _____ 14
جدول 2.2: مثال على وصف درجة الخطر _____ 19
جدول 3.1: توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة_____ 52
جدول 3.2: خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير الفئة العمرية_____ 52
جدول 3.3: خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى العلمي _____ 53
جدول 3.4: خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة _____ 53
جدول 3.5: خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير المشاركة في التخطيط للحد من خطر محتمل _____ 53
جدول 3.6: خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير نوع المجلس_____ 54
جدول 3.7: توزيع فقرات الاستبانة._____ 54
جدول 3.8: نتائج اختبار التحليل العاملي لفقرات الاستبانة. _____ 55
جدول 3.9:معامل كرونباخ ألفا لمحاور الاستبانة _____ 60
جدول 3.10:معامل كرونباخ ألفا لمحوري الجاهزية وإدارة المخاطر _____ 61
جدول 4.1: مفتاح تفسير النتائج _____ 62
جدول 4.2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات مجال تعزيز ثقافه إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية _____ 63
جدول 4.3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات مجال التخطيط للمخاطر الطبيعية والبيئية _____ 65
جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات مجال الإمكانات البشرية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية_____ 66
جدول 4.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات مجال الإمكانات المادية لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية _____ 68
جدول 4.6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات مجال التنسيق والتشبيك لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية _____ 69
جدول 4.7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الجاهزية للمجالس المحلية _____ 71
جدول 4.8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات جمع المعلومات لإدارة المخاطر الطبيعية والبيئية _____ 72
جدول 4.9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات القدرة على تحليل المخاطر الطبيعية والبيئية _____ 73
جدول 4.10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات تقييم المخاطر الطبيعية والبيئية _____ 75

جدول 4.11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات التحكم بالمخاطر الطبيعية والبيئية _____ 76
جدول 4.12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة على فقرات المراقبة والمتابعة الطبيعية والبيئية _____ 77
جدول 4.13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية لدى المجالس المحلية. _____ 78
جدول 4.14: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في درجة جاهزية المجالس المحلية وفقاً لمتغير الفئة العمرية _____ 80
جدول 4.15: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في درجة جاهزية المجالس المحلية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي _____ 80
جدول 4.16: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في درجة جاهزية المجالس المحلية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة _____ 81
جدول 4.17: نتائج اختبار T للعينات المستقلة لقياس فروق واقع جاهزية المجالس المحلية وفقاً لمتغير المشاركة في التخطيط _____ 81
جدول 4.18: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في درجة جاهزية المجالس المحلية وفقاً لمتغير تصنيف المجلس المحلي _____ 82
جدول 4.19: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية وفقاً لمتغير الفئة العمرية _____ 83
جدول 4.20: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي _____ 84
جدول 4.21: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي لقياس الفروق في مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة _____ 84
جدول 4.22: نتائج اختبار T للعينات المستقلة لقياس فروق مستوى إدارة المخاطر الطبيعية وفقاً لمتغير المشاركة في التخطيط _____ 85
جدول 4.23 : نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس فروق مستوى إدارة المخاطر الطبيعية والبيئية وفقاً لمتغير تصنيف المجلس المحلي _____ 86

فهرس المحتويات

إقرار أ

الشكر والتقدير ب

تعريفات الدراسة ج

مختصرات الدراسة و

الملخص ز

ABSTRACT ح

الفصل الأول 1

1.1 مقدمة 1

1.2 مشكلة الدراسة 2

1.3 أهمية الدراسة 3

1.4 أهداف الدراسة 4

1.5 أسئلة الدراسة 5

1.6 حدود ومحددات الدراسة 6

1.7 نموذج الدراسة 7

1.8 هيكلية الدراسة 8

2 الفصل الثاني 9

2.1 المقدمة 9

2.2 مفهوم الخطر 10

2.2.1مفهوم الخطر من وجهات نظر مختلفة: 10

2.2.2مسبب الخطر: 11

2.3 إدارة المخاطر 11

2.3.1 تاريخ إدارة المخاطر: 11

2.3.2 تعريف إدارة المخاطر : 12

2.3.3 أهمية إدارة المخاطر : 13

2.3.4 أهداف إدارة المخاطر: 13
2.3.5 مهام إدارة المخاطر: 14
2.3.6 خطوات إدارة المخاطر : 14
2.4 إدارة المخاطر الطبيعية 20
2.4.1 أهم المخاطر الطبيعية: 21
2.4.2 المؤتمرات الدولية والعربية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية 22
2.4.3 إدارة المخاطر البيئية 25
2.4.4 البيئة : 25
2.5 المخاطر البيئية 25
2.6 الجاهزية 29
2.6.1 متطلبات الجاهزية : 30
2.7 المجالس المحلية 33
2.8 الأغوار الفلسطينية 35
2.9 الأدبيات السابقة 39
2.9.1 الدراسات العربية: 39
2.9.2 الدراسات الأجنبية: 43
2.9.3 التعقيب على الدراسات السابقة: 49
3 الفصل الثالث 51
3.1 مقدمة 51
3.2 منهجية الدراسة 51
3.3 مجتمع الدراسة والعينة 52
3.4 خصائص عينة الدراسة 52
3.5 أداة الدراسة 54
3.6 صدق الأداة 55
3.7 ثبات الأداة 60

4 الفصل الرابع _____ **62**

4.1 مقدمة _____ **62**

4.2 نتائج أسئلة الدراسة _____ **63**

5 الفصل الخامس _____ **87**

5.1 مقدمة _____ **87**

5.2 ملخص نتائج الدراسة _____ **87**

5.2.1 ملخص النتائج المتعلقة بمجتمع الدراسة: _____ 87

5.2.2 ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة: _____ 88

5.3 الاستنتاجات _____ **91**

5.4 التوصيات _____ **92**

قائمة المصادر والمراجع _____ **94**

فهرس الملاحق _____ **121**

فهرس الأشكال _____ **122**

فهرس الجداول _____ **123**

فهرس المحتويات _____ **125**